

دورية تصدر عن الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة
العدد الأول جمادى الأولى ١٤٢٩ مايو- يونيو ٢٠٠٨

قمة دكار نقطة انطلاق لتضامن إسلامى جديد

ملف العدد

الهيئة العالمية للزكاة

الإستثمار فى التعليم

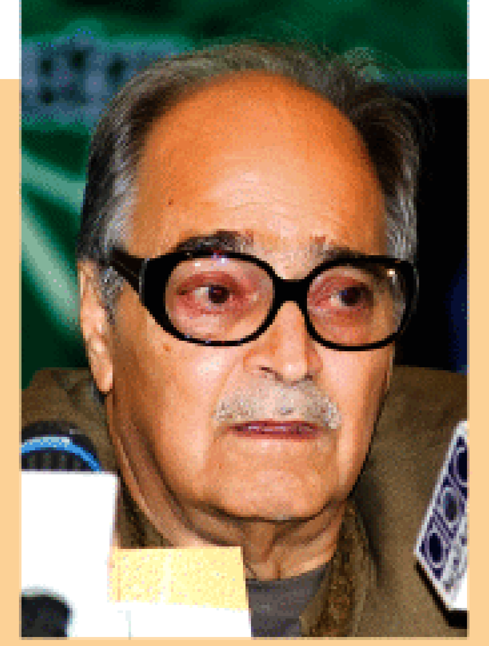
صلالة

عالم السحر والخيال على بحر العرب

"ربيع القلب".. تعانق التاريخ مع الطبيعة فى جنوب عمان!

الإحتكار حرام شرعا وممنوع قانونا


أمة إسلامية واحدة
قبلة واحدة
قلب واحد



قلبا واحداً ويداً واحدة لأمة قوية

الحمد لله الذي أسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة وأوجب علينا أن نشكره عليها، القائل في محكم تنزيله «كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله»

عندما تشرفت منذ ثلاثة أعوام خلت برئاسة هذه الغرفة وكلفت من قبل إخواني أعضاء مجلس الإدارة وممثلي بلدانهم، وبعد التدارس والتفاكر والبحث عن أنجع الوسائل التي يمكن بها ضخ الحياة في عروق هذا الكيان في محاولات لتلمس إصلاح الحال الاقتصادي لأمتنا، اتفقنا على أن الخطوة التمهيدية الأولى أن نتبنى التخطيط والمنهج العلمي في عملنا، فكان المطلب الملح هو تسطير طموحاتنا في الأوراق عبر ما يسمى بالخطة العشرية في خطوطها العريضة، ثم تفصيل ذلك في أهداف وآليات لتنفيذها وتحقيقها بإذن الله آخذين في الاعتبار التحديات التي تواجه أمتنا وتحول دون لحاقها بطليعة الركب.

غير أن ما يهمني الإشارة إليه هنا أننا حاولنا قدر المستطاع أن نكون عمليين في تحديد الأهداف والآليات بحيث تتسم بالمباشرة والواقعية دون الشطوح في عالم الخيال والأحلام أو الاتكاء على ما استهلك من مفردات، وألفاظ مثل التنسيق والتعاون والتضامن وما إليها من شعارات لم تجد نفعاً كما نعلم ونشهد، كان مرتكزنا الأساسي في إعداد هذه الخطة هو المصالح المشتركة فقط لأنها لغة العصر ولسان حال كل إنسان ينشد النجاح، وحتى المولى عز وجل عندما أمرنا بالتعاون والتضامن وضع له آليات تتضمن مصلحة تعود لنا فقال سبحانه وتعالى: (مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ) فالسعي لنيل الثواب المضاعف هو الغاية والمصلحة، وقد وعدنا الخالق عز وجل بأن الحسنة بعشرة أمثالها فهذه أيضاً تجارة ومصلحة.

... مهمة إعمار الأرض..

إن صدق المساهمة في إنجاح هذه الخطة أو غيرها من مآثر الأعمال لايتأتي هكذا عبثاً وإنما هو في الأصل مرتبط بمهمة الإنسان على وجه البسيطة، وفي هذا الإطار لابد أن ندرك ونعي تماماً أننا إنما خلقنا لنعبد الله وحده (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) وإن الإنسان إنما هو مستخلف في الأرض (هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا) مأمور من رب العباد بتنميتها وإعمارها بالعدل والقسط وإشاعة ما ينفع إخوانه.

فإعمار الأرض جزء أصيل من العبادة ومن المهام المقدسة، فإن أحسنت عملك أوخالطته بنية العبادة فهو عبادة، وإن ضربت في الأرض لإعالة أهلك فأنت في عبادة، وإن سعيت في حاجة أخيك، وإن ساهمت بجهدك ومالك وفكرك فأنت في عبادة، أما إن إنكفأت على نفسك وعزلتها واهتممت فقط بنماء ثروتك وتكديسها فإن ذلك ليس من العبادة في شيء، فما أجلّ أن نسهم في الإعمار وأن يؤازر بعضنا بعضاً، وأن نحسن أعمالنا ونجودها كما أُمرنا، فنبينا الحنيف دعا إلى العمل المثمر الصالح واختصه بالتمجيد ورفعه إلى مرتبة العبادة والجهاد في سبيل الله، ولقد أوجب الله علينا أن نحسن أعمالنا كما بلغ الرسول الكريم (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه).

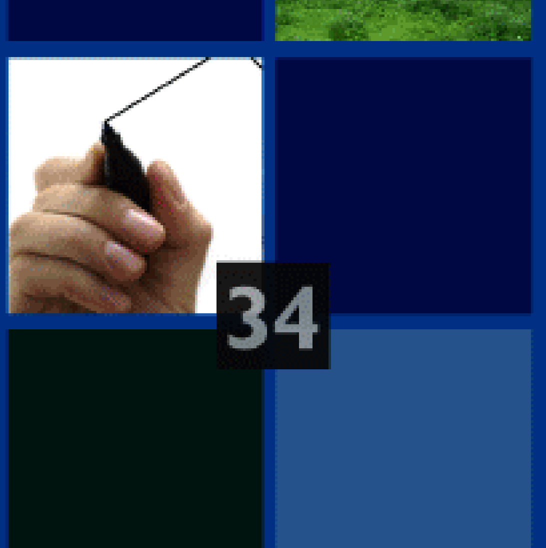
فالهدف ليس فقط إدارة العمل بل إتقانه إذ يتساوى مع مرتبة الإحسان، وعلينا أن تستشعر الرقابة الذاتية إذا علمنا أن الله يراقبنا في دقائق الأمور وعظائمها، فباستشعار تلك القيم السماوية النبيلة سنصل إلى درجة الإحسان والإتقان وتحقيق المصالح، لاشك أن استيعابنا وإدراكنا لواجباتنا وإتقاننا لأعمالنا واستلهام مقاصد الرسالة التي من أجلها خلقنا ستقودنا لأن نكون قلباً واحداً ويداً واحدة لنصبح أمة واحدة قوية في وجه التحديات والتكتلات السائدة اليوم.

وانطلاقاً من الأهداف السامية للغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة، ورغبة بأن تتوافق رؤانا وتتحد عزائمنا لتنفيذ الخطة الموضوعة، جاءت فكرة إحياء مجلة الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة والتى نتوسم أن تكون بعون الله وسيلتنا التى ستجمع المسلمين معاً وتقودهم لتنفيذ الأهداف فى ظل التحديات التى تواجه الفكر الاسلامى والتكتلات الفكرية والاقتصادية السائدة اليوم، وتكون سلاحنا ان شاء الله للوصول إلى عقل وقلب المسلمين فى شتى أنحاء العالم الإسلامى للتكاتف معاً لتحقيق أهداف خطة الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة من خلال نشر الأخبار المتعلقة بها، وتعبئة الرأى العام الإسلامى للمساعدة على تنفيذ آليات الفكر الاقتصادى الاسلامى، وبما يحقق الأهداف المرجوة.

صالح عبد الله كامل

رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة





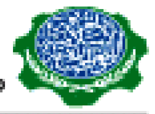
المحتويات

المشرف العام:
آلاء الدليمي
الأمين العام المساعد بالغرفة للإعلام
و العلاقات و المعلومات

مدير التحرير:
شعبان هدية

هيئة التحرير:
ايمان فتحي
السيد الربوة

الإخراج الفني:
عمر يوسف





باكستان

ص . ب ٣٨٣١ كراتشي ٧٥٦٠٠ هاتف ٥٨٧٤٩١٠/٠٠٩٢٢١٥٨٣ فاكس ٥٨٧٤٢١٢ / ٠٠٩٢٢١٥٨٧٠٧٦٥ البريد الالكتروني: icci@icci-oic.org

Pakistan: P.O.Box 3831 karachi 75600 - Tel. 009221580535/5874910 - Fax: 0092215870765/ 5874212 - Email: icci@icci -oic.org

المملكة العربية السعودية

ص. ب ٤٣٠ جدة ٢١٤١١ هاتف ٠٠٩٦٦٢٦٧١٠٠٠٠ تحويله ٣٩٧٨-٣٩٧٩ فاكس ٠٠٩٦٦٢٦٧٣٤٠٤٥ البريد الالكتروني: icci@iccionline.net

Sudia Arabia: P.O.Box :430 Jeddah 21411 - Tel. 0096626710000 Ext 3978 - 3979 - Fax: 0096626734045 - Email: icci@iccionline.net

مصر

٧ أ كورنيش النيل - برج دلة - المعادي هاتف ٠٠٢٠٢٢٥٢٦٨٨٩٠ /٠٠٢٠٢٢٥٢٦٣٩٦٩ - فاكس: ٠٠٢٠٢٢٥٢٥٤٩٩٠ - البريد الالكتروني: iccimedia@yahoo.com

7A Cornish El Nile, Dallah Tower, Maadi - Tel. 0020225268890 – 0020225263969 - Fax: 0020225254990 - E-mail : iccimedia@yahoo.com



الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة
قلب واحد.. قبلة واحدة.. أمة إسلامية واحدة
آليات عملية لتحقيق الأهداف العشرية

الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة تواصل العطاء
إنشاء فروع محلية للهيئة العالمية للزكاة ..
تاسيس الشركة الاسلامية العالمية لاستكشاف الفرص برأسمال قدره ٢٠٠ مليون دولار.
إنشاء بنك إعمار باستثمارات تزيد على ١٠٠ مليون دولار.
إطلاق شركة للترويج السياحي بين الدول الإسلامية برأسمال بلغ ١٠٠ مليون دولار.

ثلاثة أعوام مضت على إنشاء الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، ثلاثة أعوام من الجهد المضني لتحقيق نجاح أهدافها والتغلب على التحديات التي تواجهها، الشيخ صالح كامل وأعضاء مجلس الإدارة بالغرفة وممثلو كل الدول الأعضاء والكثير من العقول والقلوب والأيادي تعمل جميعا بفكر واحد وقلب واحد من أجل تحقيق هدف واحد هو أمة إسلامية واحدة.
في محاولات لتلمس إصلاح الحال الاقتصادي لأمتنا، اتفق أعضاء الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة على أن الخطوة التمهيدية الأولى هي بناء التخطيط والمنهج العلمي، لذلك كان المطلب الملح هو تسطير الطموحات في الأوراق عبر ما يسمى بالخطة العشرية في خطوطها العريضة، ثم تفصيل ذلك في أهداف وآليات لتنفيذها وتحقيقها بإذن الله.
ولتكون هناك فاعلية وقياس وتقييم لما يتم إنجازه تم وضع عدة أهداف أساسية للغرفة لتكون وجهة وخطا يتم الالتزام به طوال وفي جميع مراحل عمل الخطة العشرية التي تم الاتفاق عليها بين الأعضاء، ومنها الأهداف الأخلاقية التي تشمل، إحياء القيم الأخلاقية في المعاملات التجارية ونشر الوعي بمفهوم الاقتصاد الإسلامي وتعميق روح التكافل والتضامن، نشر لغة القرآن الكريم.
أما الأهداف العملية التي تعتمد خطوات محددة وآليات عملية يتم التحرك في إطارها هي تطوير حجم تبادل العمالة والسياحة البينية وزيادة حجم الاستثمارات البينية والتبادل التجاري وبالتالي زيادة الناتج القومي لكل مدينة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي.
مع تشجيع التعاون في مجال العمل المصرفي وتسهيل انتقال رؤوس الأموال، وتطوير مناهج التعليم بما يتوافق مع حاجة سوق العمل ومتطلبات التنمية، وكذلك الاهتمام بالدراسات والبحوث وتشجيع الاختراعات والابتكارات ، والاهتمام بصناعة الإعلام بين المسلمين ومع الآخرين واحتضان شباب الأمة وفتح مجالات العمل الذاتي والخاص أمامهم.
كل هذا يلزمه إهدافا عامة ورؤية شاملة فكان التركيز على ضرورة توثيق الصلات مع المنظمات الدولية وتسوية المنازعات التجارية والصناعية عبر التحكيم.
وكل عمل أمامه تحديات لابد أن يتخطاها وأمام الغرفة الإسلامية الكثير من التحديات مثل انخفاض معدل التنمية الاقتصادية وزيادة حدة الفقر والبطالة، وانخفاض معدل التبادل التجاري، انخفاض معدل التعاون الاقتصادي، وتحديات العولمة والمنافسة.
آليات الغرفة الإسلامية لتنفيذ أهدافها .. من هنا يأتي دور الغرفة في وضع آليات وطرق الخروج من هذه التحديات وإضافة رافد جديد للعمل الإسلامي والاقتصاد يعتمد على الرؤية والتخطيط ومن هنا كانت الآليات التي تأخذ إلى تحقيق الأهداف وكل غايات هذه المؤسسة الشاملة ومنها...



الهيئة العالمية للزكاة :

وهي كيان معاصر مستمد من الأحكام الفقهية لفريضة الزكاة ويبرز الدور الاجتماعي التكافلي والأبعاد الاقتصادية التنموية لها، تهتم الهيئة بنشر الوعي بأهمية الزكاة والدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه في حياة الأمة عبر جمع الزكاة من مصادرها الشرعية وتوزيعها على مصارفها وفق منظور معاصر يتدرج من القرية أو الحي إلى المدينة فالدولة فالأمة، وذلك تحت إشراف ومراقبة الدولة، كما يسعى إلى تبادل الخبرات وتدريب العاملين عليها وإجراء البحوث والدراسات الفقهية والمحاسبية وإقرار النماذج العملية والإعلام بأهمية ودور الزكاة وضرورة إخراجها.

ولكن يواجه الهيئة العامة للزكاة تحد أساسي وهو زيادة حدة الفقر والبطالة بين الأمة الاسلامية وعلى مستوى المنطقة . لذا كان التفكير في الأهداف التي تخدم هيئة الزكاة مثل تعميق روح التكافل والتضامن بين المسلمين واحتضان شباب الأمة وفتح مجالات العمل أمامهم.

ولكن على الجانب الآخر هناك مطالب للهيئة من الآخرين لكي تتفاعل وتكون فاعلة في محيطها ولتحقق ما قامت من أجله لذا لابد من السماح للجهات ذات العلاقة بالاشتراك في الهيئة العالمية للزكاة، وإنشاء فروع داخل كل دولة بموجب اتفاقية توقع بينها وبين الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة.

صندوق الوقف الإسلامي:

أما ثاني آليات وأدوات الغرفة الإسلامية لتحقيق أهدافها فهو صندوق الوقف الإسلامي الذي يكون بمثابة صندوق طوعي المشاركة، غير هادف للربح، يقوم على أهداف ومبادئ الغرفة لتفعيل الدور التنموي والاجتماعي والاقتصادي والإنمائي للأوقاف الإسلامية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتنمية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ودعم التعاون الإنساني مع المجتمع الدولي، ويتمتع الوقف بجميع المزايا التي تتمتع بها أي مؤسسات تابعة للغرفة.

ولكن مثل هذا الصندوق أمامه تحديات أيضا منها ضعف الالتزام بمفهوم التعاون في الإسلام ، وزيادة حدة الفقر والبطالة، وانحسار دور الأمة الإسلامية في إنشاء أوقاف إسلامية جديدة وفي جمع وتسخير أموال وموارد الأوقاف نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية.

وفي المقابل هناك أهداف لهذا الصندوق لابد أن يصل إليها ومنها إحياء دور الوقف وتطويره وتنميته والاستفادة منه في المجتمعات الإسلامية بصورة فعالة وتوفير موارد دائمة ومستمرة لمشاريع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة لخدمة أهداف الغرفة والإنفاق من ريعه على الأبحاث والدراسات وورش العمل التي تؤدي إلى إنجاز وتنفيذ أهداف وآليات الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والإنفاق من ريعه على أنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة المرتبطة بالمشاريع، مع تسجيل الأوقاف وتوثيق مشروعاتها وإدارة الأوقاف الأهلية والخيرية بمقابل.

لذلك فالمطلوب أن يتم الموافقة على النظام الأساسي واعتماده من الدول الأعضاء بالغرفة ومشاركة القطاع الخاص والمؤسسات في التبرع.

الشركة الإسلامية لاستكشاف الفرص الاستثمارية:

وهذه الشركة تقوم على أسس تجارية يساهم فيها رجال الأعمال المسلمون والشخصيات الاعتبارية تعني بدراسة فرص الاستثمار الكامنة في مختلف أنحاء العالم الإسلامي وإعداد دراسات الجدوى وتقديم الاستشارات وتوفير المعلومات اللازمة لتطوير المشروعات والترويج لها، وتوفير المعلومات اللازمة لتنشيط التجارة البينية.

بينما تواجه هذه الشركة عددا من التحديات أهمها هو انخفاض درجة التعاون الاقتصادي بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي ،لذا فهي تقوم على خدمة عدة أهداف منها زيادة حجم الاستثمارات البينية، وزيادة الناتج القومي، مع زيادة حجم التجارة البينية وإنجاز خارطة استثمارية لجميع دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

ومن المنتظر أن يتم ذلك من خلال السماح بتسجيل الشركة ، وحث رجال الأعمال والجهات الاعتبارية على المشاركة فيها، مع توفير المعلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة محلياً تمهيداً لدراستها وتطويرها والترويج لها.

اتحاد أصحاب الأعمال:

وهو منظمة دولية مفتوحة العضوية لأصحاب الأعمال من الأمة الإسلامية حيث كانوا، رجالاً وسيدات، ويعقد مؤتمراً جامعاً بمكة المكرمة كل عام أو عامين وكذلك عدد من اللقاءات والحلقات النقاشية في أي بلد به عدد من الأعضاء مع إستمرار المشاورات واللقاءات بين جميع الاعضاء.

إلا أن مثل هذا الاتحاد أمامه بعض التحديات مثل انخفاض درجة التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي وانخفاض معدل التنمية الاقتصادية، لذا فللاتحاد مجموعة من الأهداف يود أن يحققها مثل ، زيادة حجم الاستثمارات البينية، تطوير حجم تبادل العمالة البينية، تعريف الأعضاء بعضهم بما يسهل تحقيق الأهداف واحتضان شباب الأمة وفتح مجال الأعمال بينهم ، زيادة حجم التبادل التجاري والسياحة البينية، لذلك مطلوب أن يتم السماح بتسجيل الاتحاد داخل كل قطر والسماح بمنح ميزة التأشيرة المفتوحة ودعم الاتحاد وحث رجال الأعمال على الانضمام له.

بنك الإعمار الدولي:

هو بنك إسلامي دولي برأسمال يبلغ مليار دولار أمريكي، تساهم فيه البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والهيئات الحكومية والأفراد ذوو الملاءات الكبيرة، لا يتعامل مع الجمهور مباشرة ويتخصص في اكتشاف فرص الاستثمار المباشر وتمويلها، وتوريق الاستثمارات، وإدارة سيولة المصارف والمؤسسات المالية، ويصدر أربعة أنواع من الأسهم سوف تعمل عبر آلية معينة على رفع رأسمال البنك إلى مائة مليار دولار أمريكي.

ويهدف إلى نشر الوعي بمفهوم الاقتصاد الإسلامي ،تشجيع التعاون في مجالات العمل المصرفي وتسهيل انتقال رؤوس الأموال بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي وزيادة حجم الاستثمارات (السياحة- العمالة- التبادل التجاري).

وبالتالى سيكون ذلك داعما لزيادة الناتج القومي.

وعليه فلابد من الترحيب بالفكرة وحث المصارف العاملة على المساهمة في رأسمال البنك وحث الصناديق الاستثمارية وصناديق المعاشات على المساهمة، والسماح بإنشاء فروع للبنك في مختلف دول المنظمة.

التأشيرة المفتوحة لدخول أصحاب الأعمال دول منظمة المؤتمر الإسلامي:

هي تأشيرة مفتوحة متعددة السفرات تمنح من قبل الدولة العضو في منظمة المؤتمر الإسلامي الموقعة على اتفاقية التأشيرة لأعضاء اتحاد أصحاب المسلمين بتوصية من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة التي تكون مسؤولة عن استيفاء طالب التأشيرة لشروط منح التأشيرة حسب قوانين الدولة، ويستهدف بها تسهيل انتقال أصحاب الأعمال المسلمين لدعم التعاون بينهم من أجل زيادة معدل التبادل التجاري والاستثمار البيني وحركة العمالة بين الدول الإسلامية.

وتهدف هذه التأشيرة إلى تسهيل انتقال عناصر الإنتاج بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي، التعرف على رجال الأعمال وفرص الاستثمار وإمكانية التمويل، وعليه فمطلوب موافقة كل دولة على التوقيع على اتفاقية التأشيرة بشكل جماعي أو ثنائي و تسهيل إجراءات منح التأشيرة وتأمين دخول حامليها وحرية تنقلهم ومنحهم المعاملة اللائقة دون المساس بسيادة الدولة وقوانينها وأنظمتها.

شركات توظيف وتدريب العمالة:

إنشاء شركات في بعض الدول الإسلامية للتدريب والتعليم على المهن الأكثر طلباً في الدول مستقدمة العمالة ،وذلك بهدف زيادة مهاراتهم ودرجة احترافيتهم وزيادة مستوى الالتزام لديهم حتى يكونوا مؤهلين للعمل بالكفاءة المطلوبة، وتسعى هذه الشركات لجلب التعاقدات والتعرف على الفرص المتاحة في سوق العمل ويمكن لهذه الشركات أن تلعب دور ضامن الحصول على الراتب وإدارة عملية التحويل وتقديم الكثير من الخدمات الإضافية والإبداع والابتكار في مجال استقدام العمالة العامة والمنزلية.

ولكن هذه الشركات تواجه تحديا أساسيا أمامها وهو زيادة استقدام العمالة من غير الدول الإسلامية ، وبناء عليه فهدفها هو زيادة استقدام العمالة من الدول الإسلامية ، وتدريب العمالة الإسلامية وتسويقها وحصر الفرص الوظيفية المتاحة ، وواجب كل دولة من الدول الأعضاء مباركة ودعم إنشاء مثل هذه الشركات برأسمال مشترك.

شركات تطوير السياحة البينية:

تهدف هذه الشركات إلى تعريف مواطني دول منظمة المؤتمر الإسلامي ببلدانهم، وإبراز المزايا السياحية الموجودة في دول المنظمة طبيعة وتاريخاً وثقافة وجذب اهتمام شركات ووكالات السياحة إلى لعب هذا الدور وتعظيم العائد المادي لصالح الدول الإسلامية ومواطنيها والشركات وزيادة حصتهم من حجم الإنفاق على السياحة عالمياً.

وأمام الكثير من التحديات التى تواجهها هذه الشركات من انخفاض معدل التجارة والسياحة البينية وبالتالى التعاون الاقتصادى بين الدول الإسلامية فانها تهدف إلى تعريف المسلمين ببلدانهم وتاريخهم وحضاراتهم، وتطوير المرافق السياحية في دول المنظمة، والدعاية والإعلان وتسويق السياحة في دول المنظمة، وعليه فمطلوب إنشاء شركات سياحية برأسمال مشترك كبير، وتفعيل دور وكالات السياحة والسفر في خدمة السياحة البينية.

إنشاء المناطق الحرة:

إنشاء مناطق تجارة حرة بها ميناء ومطار والخدمات والمرافق المكملة كإنشاء بواخر ومستودعات، وتكون مفتوحة لكل رجال الأعمال في العالم الإسلامي ولا تحتاج إلى تأشيرة دخول وتحت إشراف الدولة المعنية بحيث تشجع عرض السلع والخدمات من شرق وغرب العالم الإسلامي وعقد الصفقات وتنفيذها، لذلك مطلوب إنشاء مناطق تجارة حرة في مواقع مناسبة في عدد من دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

لجان تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري:

سوف تشارك الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في كل اللجان التي تستهدف تفعيل القرارات الاقتصادية والتجارية كما سوف تساهم وعبر الغرف القطرية في متابعة تنفيذ تلك القرارات والتوصيات.

وتسعى الغرفة كذلك للتنسيق بين المؤسسات الاقتصادية المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي في المؤتمرات والندوات وتبنى المشروعات الإستراتيجية وفي التدريب والبحوث والمعلومات، وفي تنفيذ الاتفاقات والالتزامات الموقع عليها.

كما تسعى هذه اللجان إلى تبادل الخبرات والتجارب الناجحة في مختلف الميادين، وتعمل كذلك على تشكيل مواقف تفاوضية مشتركة أو موحدة في مختلف المنتديات الدولية. يهدف التنسيق بين مختلف الفعاليات الاقتصادية في دول منظمة المؤتمر الإسلامي ، وتفعيل القرارات والتوصيات والاتفاقيات المبرمة ، والعمل على توقيع كل الدول الأعضاء عليها، وتبني تنفيذ المشروعات والبرامج الموقع عليها ، وتشجيع تبادل الخبرات في المجالات الصناعية والتجارية، والعمل على بناء رؤى ومواقف تفاوضية موحدة لدول منظمة المؤتمر الإسلامي في المحافل الاقتصادية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية.

ولابد من تعاون الجهات ذات العلاقة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي فى إعتماد مبادرات تنسيقية جادة.

تأسيس منظمات الجودة الشاملة:

يستدعى التبادل التجاري والعمالي والسياحي أن تكون السلع والمنافع والخدمات والكوادر البشرية على أعلى مستوى من الجودة، وعلى غرار الهيئات التي تضع معايير للجودة الشاملة، وسوف تسعى الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة لأن تقوم بالاستعانة بالشركات والمؤسسات العاملة في مجال التصنيف والجودة الشاملة بوضع أو تبني معايير لجودة السلع والخدمات محل التبادل ومجال نشاط القطاع الخاص في دول منظمة المؤتمر الإسلامي.





وتواجه الدول الإسلامية والمنطقة تحديا مهماً وهو العولمة والمنافسة، لذلك لابد من الوصول إلى عدة اهداف منها زيادة درجة جودة المنتجات والخدمات المقدمة، زيادة درجة تأهيل القوى البشرية، ومواجهة المنافسة المتوقعة، ومطلوب من الدول الاعضاء والمشاركين تبني معايير الجودة الشاملة ، والاستعانة بالشركات والمنظمات، وتصميم معايير خاصة بالغرفة الإسلامية، مع كسب الاعتراف بتلك المعايير.

اتحاد جمعيات عُمار الأرض:

اتحاد يضم عدة جمعيات قطرية تهدف إلى خلق وتنمية روح المبادرة لدى شباب الأمّة وإيجاد علاقات دعم ومساندة بين رجال الأعمال والبنوك وشباب عُمار الأرض بما يمكنهم من إيجاد أعمال وتنميتها وتطويرها وتبني أفكارهم وابتكاراتهم ومخترعاتهم وإبداعاتهم، بما يؤدي إلى الرقي بذواتهم واهتماماتهم والمساهمة الفاعلة في تنمية مجتمعاتهم.

ولكن تواجه هذه الجمعيات تحديات كبيرة مثل زيادة حجم البطالة والعطالة في العالم الإسلامي، وانحراف الشباب نحو الأمور الثانوية والتافهة، وزيادة حالات التطرف والغلو، وعليه فهناك اهداف لابد من إنجازها ومنها احتضان شباب الأمّة وفتح مجالات العمل أمامهم، الاهتمام بالدراسات والبحوث وتشجيع الاختراعات والابتكارات، فمطلوب تسجيل جمعيات ونوادي عُمار الأرض عن طريق الغرف التجارية ، ودعم أنشطة عمار الأرض عبر كل الأطرف ذات العلاقة.

إنشاء الشركة الإعلامية (الرؤيا المحايدة):

هي شركة إعلامية بمواصفات عالمية تتفرع عنها وكالة أنباء مصورة وقنوات تلفزيونية ناطقة بأكثر اللغات انتشاراً بين المسلمين وشركات علاقات عامة بمختلف اللغات الحية العالمية بالإضافة إلى اللغات التي يتكلم بها أكبر عدد من المسلمين بالإضافة إلى إدارة حوار وإنشاء علاقات عامة مع الغربيين الذين عملوا في الدول الإسلامية وتعرفوا إلى قادتها وشعوبها ومدى التسامح والاعتدال الذي يتمتعون به.

وتهدف شبكة الرؤيا المحايدة إلى غرس قيم الإسلامية الأصلية التي تدعو إلى التسامح والمحبة والإخاء وتحث على العمل والابتكار والإنجاز، وإلى إبراز صورة الإسلام الوسطي دون غلو وتعصب وشرح مبادئ الإسلام وقيمه الرفيعة، وكسب جانب مهم من الغربيين للوقوف إلى جانب القضايا المصيرية للعالم الإسلامي.

وهذا لمواجهة تحديات تشوه صورة الإسلام في ذهن الكثيرين في الغرب والشرق والحملات الإعلامية المنظمة للإفتراء على الإسلام والمسلمين واختلاط المفاهيم الإسلامية بين المسلمين أنفسهم في مختلف أنحاء العالم، لتكون اهداف الشركة الاهتمام بصناعة الإعلام بين المسلمين والآخرين وتصحيح صورة الإسلام في أذهان الغربيين وإبراز وسطية الإسلام واعتداله، وكسب شريحة من الغربيين لدعم ومساندة المسلمين.

ومن هنا فيكون من المطلوب دعم الفكرة معنوياً ومادياً، وحث رجال الأعمال والشركات على المساهمة في الشركة .

أهداف الخطة الأخلاقية

إعلاء شأن القيم الإيجابية والمثل العليا التي تحرس النشاط الاقتصادي وتجعله أكثر فائدة للمجتمع وتنقيه من الفساد والاختلالات والتطفيف، كما تضمنت أهدافاً تعليمية تجعل المناهج الدراسية أكثر خدمة وفائدة للمجتمع وتسعى لتطوير التعليم وترقية مخرجاته.

حيث هناك العديد من التحديات مثل ضعف القيم الأخلاقية والالتزام الشرعي بين أصحاب الأعمال، والجهل بمفهوم ومجالات الاقتصاد الإسلامي والتعاليم الإسلامية في مجال مزاولة التجارة، وانحسار انتشار لغة القرآن على حساب اللغات الأخرى، وضعف الحافز لدى الشباب للابتكار والتفوق العلمي وعدم تبني الموهبين، وتخلف المناهج التعليمية وضعف مخرجات التعليم.

ولكن هناك أهدافا أساسية لابد من تحقيقها مثل إحياء القيم الإسلامية في المعاملات التجارية ودعم التجار المسلمين لنشر تعاليم الإسلام ونشر الوعي بمفهوم الاقتصاد الإسلامي وتعميق روح التكافل والتضامن بين المسلمين ونشر لغة القرآن الكريم والإهتمام بالدراسات .



الدورة الـ ٢٤ للجمعية العمومية للغرفة الإسلامية برعاية الأمير خالد..
الشيخ صالح: أنجزنا ٥٠٪ من الخطة العشرية للغرفة
المصري: لابد من تبني خطة طموحه لتنمية الموارد الزراعية

أعلن الشيخ صالح كامل رئيس مجلس إدارة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة أن الغرفة أنجزت حوالي ٥٠٪ من الخطة العشرية التي تم وضعها في بداية عام ٢٠٠٦ . كما أوضح أن هذا الاجتماع يعد من أنجح وأخص الاجتماعات التي عقدتها الغرفة لعدة أسباب تعود أهميته في رعاية صاحب السمو الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة صاحب دعوة العمل الجماعي وصحاب الأفكار التي لها قيمتها في تقدم العمل الإسلامي، والذي يهوى التطلع للمستقبل وإحياء القيم الأخلاقية ويعد السند الأول للغرفة الإسلامية في مشروعاتها وطموحاتها، ومع وجود السند الثاني للغرفة ورائد الصناعة والتجارة أحمد بن زينل وزير التجارة والصناعة بالمملكة العربية السعودية .



جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها الشيخ صالح كامل خلال اجتماع الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العمومية للغرفة الإسلامية بجدة تحت رعاية الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة وبحضور الوزير عبد الله زينل وزير التجارة والصناعة بالمملكة العربية السعودية وبمشاركة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وأعضاء مجلس الإدارة ومسئولي الشركات والقطاعات الناشئة بالغرفة وممثلي اتحادات الغرف التجارية والصناعية بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وذكر الشيخ صالح في كلمته أن موقفه في اجتماع الجميعة العمومية هذا يذكره بالموقف الذي كان يقفه في نواكشوط وكذلك في جدة عندما تم إعلان الخطة العشرية للغرفة وكانت قبلها فكره في خاطره وهم وحيد وهو كيفية تنفيذ الخطة العشرية التي تم رسمها على أرض الواقع وقد نالت الخطة الأسانيد المرجعية اللازمة والمباركات القيادية على مختلف المستويات ، كما نالت قسطا وافرا من الإعلان والإشهار فهي مرحلة لم تكن يسيرة ولكن لولا التسلح بالإرادة واليقين والنية الصافية والمتابعة الحثيثة والجهد الشاق الذي بذله المسئولون والمشاركون







لكانت الخطة فى عداد موتى الأعمال المشتركة .

وأوضح الشيخ صالح أن ما تم إنجازه مع لفت الانتباه أن هذه الخطة العشرية ليست مسئولية الغرفة فقط تنفيذها وحدها حتى أن الكثير من رجال الأعمال لم يكلفوا أنفسهم بالرد على المكاتبات أو البريد الذى لم يتم حتى تغطية تكاليفه ومع ذلك استمر العمل لأن الغرفة الإسلامية كيان اقتصادي جامع والممثل الرئيسي للقطاع الخاص فى العالم الإسلامي. حسبما أعتبرتها ذلك المراجع والهيئات الاقتصادية والسياسية فى العالم الإسلامي وهي ملك للجميع حسب دستور التأسيس ونجاحها وإخفاقها مسئولية كل فرد .

وقال الشيخ صالح إيمانا من قيادات دول منظمة المؤتمر الإسلامي بعد إطلاعهم على الأوراق ومشاهدة بشائر الإنجازات واقعا عمليا فقد وضعت القمة الأخيرة قبل أسابيع فى دكار العاصمة السنغالية عبئا ثقيلا على الغرفة وإن كان بشري ومدعاة للأمل والتفاؤل إلا أنه يعد مرحلة أخرى من التكليف التى تتطلب الجهد والمتابعة والتعاون مع كل القطاعات وعلى جميع المستويات فى دول منظمة المؤتمر الإسلامي خاصة مع ما خصته الفقرة ٢٣٥ من البيان الختامي للغرفة الإسلامية بتعزيز وتأكيد دور الغرفة فى تنمية التعاون الأقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

كما أن مقررات القمة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي حددت التكليف القاطع للغرفة بخمسة قرارات تركز على المشروعات التى تقوم بها الغرفة وتشيد بالمشروعات التى تتبناها الغرف، وكل ذلك نتيجة إحساس بالحاجة الملحة لتفعيل آليات النجاح التي تضمنتها خطة العمل الإستراتيجية للغرفة، حيث لم يعد هناك أعذار بعد أن فعل القادة ما عليهم من إعطاء الضوء الأخضر للانطلاق فالكرة الأن فى ملعب الأجهزة التنفيذية ورؤساء اتحادات الغرف التجارية والصناعية بدول ومدن منظمة المؤتمر الإسلامي.

واستعرض الشيخ صالح بعض الإنجازات التى تمت بمشروعات الغرفة الإسلامية ومنها إنشاء الهيئة العالمية للزكاة وتوقيع اتفاقيات إنشاء فروع لها فى مصر وموريتانيا وبنين والسنغال وأعداد نظام أساسي للهيئة العالمية الأهلية للأوقاف وجار التخاطب مع الوزارات المعنية لإفساح المجال لرجال الأعمال للتصدي لإحياء رسالة والوقف كما كانت شاملة فى عصور مجيدة.

ومن المنتظر أن يتم إجازة الموضوع فى المؤتمر الوزاري للأوقاف الإسلامية بالمدينة المنورة قريبا وهناك أمل أيضا أن تقوم تجمعات أصحاب الأعمال مثل اتحادات الغرف بالاهتمام بهذه الآليات وأن تنشئ لهم فروعا لتعم الفائدة كل الشرائح .

ومن ضمن الآليات التى عبر الشيخ صالح أن يكون لها دور كبير ورفع معدل التعاون هى شركة فرص الدولية لاستكشاف الفرص الاستثمارية فى دول منظمة المؤتمر الإسلامي برأسمال قدره ١٠٠ مليون دولار وإنشاء شركات فرص القطرية فى كل من مصر والسودان والسنغال وبنين وبقية الدول فى الطريق . كما شرعت شركة فرص بالفعل فى رسم خططها العملية حيث أعدت



خمس خطط استثمارية في خمس دول إسلامية لتعمل في مجالات الزراعة والأدوية والطاقة وصناعة الطيارات والطرق والتقنية والدواجن والمردود يبشر بخير سواء من العائد الاقتصادي للمستثمرين أو الدعم للاقتصاديات الوطنية ومازال الإقبال جيدا للمساهمة في رؤوس أموالها والباب مفتوح لكل راغب في المساهمة.

كما تم أيضا إنشاء اتحاد اصحاب الأعمال واتحاد جمعيات عمار الأرض للعناية بالشباب وتنمية قدراتهم وتبني أفكارهم ومخترعاتهم بما يؤدي للارتقاء بهم ،كما تم تأسيس شركة للسياحة تعنى بترويج الأنشطة السياحية بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي وهناك الكثير من الإنجازات التي ما هي إلا قطرة في بحر الآمال العريضة التي تتطلع إليها شعوب الأمة وولاة الأمر وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز.

وناشد الشيخ صالح أرباب وربات الأعمال ورؤساء بيوت التجارة ان يقوموا بالفعل بالشكر للنعم خاصة وأن العاملين في الغرفة الإسلامية من مجلس الإدارة واللجان يبذلون الكثير من الجهد وأصبح كل شئ واضح المعالم والحسابات والأرباح ولاتعني المشروعات أنها محض خيرية لكنها مشروعات طويلة الأجل تبقى لها فائدتها الاستثمارية والعائد الاقتصادي والاجتماعي حتى الوقف فهو مدروس ليدوم ويدور ريعه للمساعدة في انتشال الأمة من معاناتها وهذه مهمة الجميع .

كما أكد المهندس صلاح سالم بن عمير الشامسي رئيس مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة أن دولة بلاده أعطت جانبا كبيرا من الاهتمام بدعم مسيرة العمل الإسلامي ومؤازرة كافة المساعي الهادفة لتعميق أسس التفاهم والتعاون البناء بين الدول الإسلامية في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والإنسانية. مضيفا أن اتحاد غرف التجارة بدولة الامارات كرس منذ تأسيسه جهدا استثنائيا لدعم أنشطة وفاعليات وبرامج الغرفة الإسلامية واستضاف العديد منها وسيواصل مواكبة مسيرتها لتحقيق أهداف خدمة رجال الأعمال في العالم الإسلامي وتطوير مستوى أداء تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية .

ومن جانبه قال محمد المصري رئيس اتحاد الغرف التجارية بجمهورية مصر العربية ونائب رئيس مجلس إدارة الغرفة الإسلامية إن الغرفة الإسلامية كيان للم شمل رجال الأمة الإسلامية للعمل من أجل توثيق الروابط بين أبناء الأمة ومختلف شعوب العالم ، مشيرا إلى أن الغرفة استطاعت على مدى أكثر من ٣٠ عاما تحقيق الكثير من أهدافها واستطاعت في عهدها الجديد أن تحقق طفرات كبيرة من خلال إعادة هيكلتها وافتتاح ٩ مكاتب إقليمية تشرف على مناطق مختلفة وأنشطة متنوعة في العالم الإسلامي، ووضعت خططا واستهدفت مشروعات تنموية وخدمية عظمى من خلال البرنامج العشري الطموح الذي سيكون حجر الزاوية في نهضة الأمة.

واشار المصرى إلى أن جهود قادة الدول الإسلامية وتشجيعهم وتذليلهم العقبات كان له بالغ الأثر فى تحقيق أهداف الغرفة ، موضحا أن مشكلة الغذاء أصبحت مشكلة تؤرق العالم أجمع النامي والمتقدم ومن المنتظر أن تتفاقم وتستمر مع ارتفاع الأسعار.

وطالب المصري ان تتبنى الغرفة الإسلامية خطة طموحة من خلال دراسات موسعة يجريها علماء متخصصون فى كيفية تنمية الموارد الزراعية فى الدول الإسلامية حيث الأراضى الصالحة للزراعة والكميات الوفيرة من المياه ولاينقصها إلاضخ الاستثمارات وتبني التقنيات المتقدمة لتحقيق أعلى إنتاجية زراعية تحقق الإكتفاء الذاتى من الغذاء لشعوب الأمة الإسلامية.

ولفت المصرى الانتباه إلى أن اتحاد الغرف التجارية المصرى تبنى فكرة إنشاء أول اتحاد قارى للغرف فى العالم وهو اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية والمهن للبلاد الأفريقية حيث يضم الآن ٤٦ دولة أفريقية من بينها ٣٠ دولة عضواً فى منظمة المؤتمر الإسلامي واتخذ القاهرة مقرا له .

حيث إنه من خلال علاقات هذا الاتحاد واتصالاته مع الكتل الاقتصادية المختلفة (الاتحاد الأوروبي والصين والهند واليابان) تحققت فوائد كبيرة على المستوى الاقتصادى والتعاون الفنى، كما تم فيه أيضا توقع اتفاقية منذ ٢٠٠٦ لإنشاء غرفة صينية أفريقية لها مقران بالقاهرة وبكين ونقاط اتصال فى جميع الغرف الأفريقية، كما أعلن الرئيس الصينى هوجنتاو تخصيص ١٠ مليارات دولار لأفريقيا نصفها مساعدات مالية والنصف الأخر مشروعات واستثمارات انتاجية وصناعية وتعاون فني، مختتما بتوجيه الشكر لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز والشيخ صالح كامل رئيس مجلس إدارة الغرفة الإسلامية .

وكان اجتماع الدورة ٢٤ انتهى بالموافقة على الحسابات الختامية للغرفة وعلى عضوية قبرص للغرفة وكذلك على ضرورة أولوية الاهتمام بالأمن الغذائى وإعطائه الأولوية من بين المشروعات التى تتبناها الغرفة من خلال فرص القابضة لتكون هناك خطة مدروسة لمواجهة أزمة الغذاء العالمية مع ارتفاع الاسعار.

أشاد البوفيسور أكمل إحسان الدين أوغلي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالدعم الكبير الذي يقدمه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها بصفة عامة وللغرف الإسلامية للتجارة والصناعة بصفة خاصة ، وأضاف أوغلي أن الدورة الحادية عشر للقمة الإسلامية التى عقدت بدكار أفردت حيزا مهما للقضايا الاقتصادية بالنظر إلى أهمية البعد الاقتصادي فى العمل الإسلامي المشترك للنهوض بالأمة فى مجال التنمية البشرية .

وأوضح الأمين العام إلى أن أوغندا ستستضيف منتدي منظمة المؤتمر الإسلامي للأعمال فى السادس والسابع عشر من يونيو المقبل قبل انعقاد الدورة ال ٣٥ لمجلس وزراء الخارجية ، كما ستنظم الغرفة الإسلامية "الاجتماع ال١٢ للقطاع الخاص لتعزيز التجارة والإستثمار والمشاريع المشتركة بين الدول الإسلامية" ، منوها بالجهود التى تبذلها الغرفة الإسلامية فى هذا الصدد ، وكذلك أثنى على الدور الذي تقوم به الأمانة



العامة للمنظمة .

بينما عبر ميان تنويراحمد شيخ رئيس اتحاد الغرف الباكستانية للتجارة والصناعة ونائب رئيس الغرفة الإسلامية عن منطقة غرب آسيا عن سعادته لوجوده ضمن رجال ومسئولي الغرفة داعيا أن تلقى هذه المنظومة كل التوفيق لأداء رسالتها السامية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي .

وأكد عطاو سفيانو رئيس غرفة تجارة وصناعة جمهورية بنين ونائب رئيس الغرفة عن منطقة غرب أفريقيا على ضرورة دعم العمل الاقتصادي والإسلامي والرقي به فى كافة المجالات ، معربا عن شكره لرئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة لدعم أنشطة الغرفة ومتابعة كافة أعمالها لما فيه خدمة جميع الدول الإسلامية .

وحملت كلمات ومناقشات المشاركين في اجتماع الجمعية العمومية ال٢٤ للغرفة الإسلامية للبيروقراطية والأجهزة التنفيذية فى الدول الإسلامية وزر ومسئولية فشل النمو التجاري بين البلدان الإسلامية وكذلك عدم تعاون رجال الأعمال المسلمين مع خطط الغرفة بشكل جدي .

وعلى هامش اجتماعات الجمعية العمومية وقع رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة الشيخ صالح كامل علي ١٨ مذكرة تفاهم تقضي بتفعيل عضويات "اتحاد أصحاب الأعمال" من خلال الغرفة التجارية الصناعية الموقعة على المذكرة وتضم المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وقطر والامارات العربية المتحدة وإيران ومصر والمغرب وباكستان والأردن والسودان واليمن والسنغال وموريتانيا وبنين وكازاخستان والنيجر ، وسيقوم مساعد الأمين العام للغرفة الإسلامية والمسؤل عن اتحاد أصحاب الأعمال وعمار الأرض فى الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة عبد المحسن حسن لنجاوي خلال النصف الثاني من العام الجاري بزيارة الاتحادات التجارية والصناعية للدول الموقعة والتنسيق معها لتفعيل العضويات .

ويتوقع أن ينضم إلى الاتحاد المزيد من الغرف التجارية والصناعية خلال الفترة المقبلة التى تتيح للعضو التمتع بعدة أمور لترويج المشاريع والمبادرات الخاصة بالعضو مع أولوية الإطلاع على مشاريع الغرفة والحصول على المساعدة من جانب الغرف التجارية فى المعاملات المتعلقة بإقامة المشروعات وإجراءات التبادل بين دول المنظمة ومقابل رسوم سنوية ٢٠٠٠ دولار.

أخبـــار

الشيخ صالح يحضر توقيع عقد إنشاء شركة غرب أفريقيا للدواجن

حضر الشيخ صالح كامل رئيس مجلس إدارة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة خلال مشاركته في القمة الإسلامية بدكار توقيع عقد إنشاء شركة غرب أفريقيا للدواجن والتي تم إنشاؤها بهدف مواجهة الاحتياجات المتنامية للطلب على الدواجن ومنتجاتها، ويبلغ حجم إستثمار الشركة ٢٤ مليون دولار أمريكي لإنشاء مجمع متكامل لخدمة جمهورية السنغال والدول المجاورة عن طريق ٦ ملايين دجاجة سنويا التي ستضيف ٢٣٪ من طاقة الإنتاج لدولة السنغال.

سيقام المشروع بمدينة شانيا جنوب دكار على مساحة ٤٠٠ هكتار وتوفر الشركة ٤٠٠ وظيفة مباشرة للمواطنين المحليين و٦٠٠ وظيفة أخرى غير مباشرة.

وعلى جانب آخر باشر الشيخ صالح موقع بناء مقر الغرفة التجارية الإسلامية بدكار على مساحة ٧ آلاف فدان بموقع إستراتيجي بدكار بتكلفة تقريبية ٥٠ مليون دولار من ١٨ طابقا يتم استغلالها للغرفة وتأجير باقي الأدوار ومنها مطعم يطل على ميناء دكار الدولي.

كما تم الاتفاق في حضور الشيخ صالح وبناء على رؤيته التحضير لمشروع مزرعة إنتاج الأرز في شمال السنغال على ضفاف نهر السنغال ومشروع إقليمي لإنشاء شركة إقليمية لصناعة الأدوية تستهدف سوق السنغال والدول المجاورة، بالإضافة لمواصلة الجهود ومخاطبة حكومتي السنغال وموريتانيا لإنشاء مشروع الطريق السريع بين دكار ونواكشوط.



شركة لصناعة الطائرات برأس مال ١٠٠ مليون دولار في أربع دول

انتهت دراسة الجدوى الاقتصادية المخصصة لمشروع صناعة الطائرات ضمن أربعة مشروعات كبرى تم الانتهاء من دراستها تحت مظلة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والبنك الإسلامي للتنمية ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية واللجنة الدائمة للعلوم والتقنية ووزارة العلوم والتقنية والاختراعات الماليزية.

وأعلن الدكتور علي الصالحي مشرف المشاريع بمنظمة المؤتمر الإسلامي أنه سيتم عرض مشروع صناعة الطائرات خلال الأشهر القليلة المقبلة على دول ماليزيا وأندونيسيا وتركيا وإيران لإنشاء شركة كبرى للتخصص في صناعة الطائرات الصغيرة والمتوسطة ووقع الإختيار على تلك الدول لوجود خبرات سابقة لديها في صناعة الطائرات ومن ثم فتح المجال أمام بقية دول منظمة المؤتمر الإسلامي للاستثمار فيها والمشاركة العلمية.

وذكر الصالحي أن هدف الشركة والتي يصل رأس مالها إلى ١٠٠ مليون دولار سيركز على صنع الطائرات الصغيرة والمتوسطة بأسعار تنافسية وجودة مقبولة ليتم بيعها بالنقد والتقسيط لجميع الدول.



إستراتيجية جديدة لمحاربة الغش التجاري والتقليد وحماية المستهلك

أكد الشيخ صالح كامل رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة أن المنتدى العربي الأول لحماية المستهلك من الغش التجاري والتقليدي يسعي إلى دراسة المشكلة من جميع جوانبها في الدول العربية والتوعية بالأضرار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن المنتجات المغشوشة واعتماد إستراتيجيات فعالة لمحاربة الغش وتفعيل التعاون والتنسيق بين المنظمات والأفراد والمؤسسات المهتمة بمكافحة الغش التجاري والتقليدي ودعم القوانين المستخدمة في الدول العربية للحد من تفاقم المشكلة.

جاء ذلك خلال اجتماع الشيخ صالح مع الدكتور عمرو موسي الأمين العام لجامعة الدول العربية للإعلان عن التحضير للمنتدى العربي الأول لحماية المستهلك من الغش التجاري والتقليد المقرر عقد دورته الأولى بمدينة جدة خلال الفترة من التاسع عشر و حتى الحادي والعشرين من أكتوبر القادم برعاية الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة.

وأوضح الشيخ صالح أن الاهتمام بالمواطن العربي جزء من منظومة العمل العربي لحمايته وتوعيته بحقوقه وصحته خاصة وأن المجتمعات العربية تتطور بسرعة نحو الاهتمام بالخدمات والمسائل الاقتصادية والاجتماعية، مضيفا أنه سيتم عقد عدة ندوات تحضيرية للمنتدى بالجامعة العربية للمسئولين وممثلي منظمات العمل المدني لمناقشة قضايا الملكية الفكرية التي تضمن المحافظة على المنتج المحلي والحماية من الفوضى الصناعية ،موضحا أن الغش التجاري والتقليد من المعوقات الاقتصادية التي تعرقل مسيرة التنمية في البلاد العربية.

ومن جانبه أكد الدكتور عمرو موسي الأمين العام لجامعة الدول العربية وضع الإستراتيجية اللازمة لمعالجة مشكلة الغش التجاري والتقليد وذلك من خلال منظومة عمل مناسبة تدعم جهود المنظمات والشركات والأفراد ،مضيفا أن الوعي بالسلع المغشوشة لايتعلق بالمنتجات الصناعية فقط بل في مجالات الأدوية والغذاء، وهما مجالان يتعلقان مباشرة بالمواطن العربي ويؤثران على صحته وحياته.

مشروع للأقمار الصناعية وشركة للأدوية بالدول الإسلامية



أنهت دراسة الجدوى الاقتصادية لعدد من المشروعات الكبرى تحت مظلة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والبنك الإسلامي للتنمية ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ووزارة العلوم بماليزيا.

وأكد الدكتور علي صالحي المشرف على المشروعات بمنظمة المؤتمر الإسلامي أن مشروع صناعة الأقمار الصناعية يعتمد على تقنيات وكوادر إسلامية أثبتت قدرتها في التصنيع والتشغيل ومتابعة بيانات الأقمار، بالإضافة لمنظومة كبيرة من التقنيات من حاسب آلي ونظم معلومات والتحكم والوقود واستخدام الطاقة الشمسية.

كما ان هناك فريق عمل يعمل حاليا لإطلاق شركة قابضة وشركات فرعية لتوفير الدواء باسعار متوسطة ومناسبة للأفراد والطبقات الفقيرة وتقليل الفجوة السوقية بين المنتجين والمستهلكين، وذلك كله ضمن أهداف ورؤية ومخططات الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة.

الشيخ صالح كامل يدعو إلى تصحيح مسيرة الصيرفة الإسلامية

دعا رئيس مجلس إدارة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة الشيخ صالح كامل رئيس مجلس إدارة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لتصحيح مسيرة الصيرفة الإسلامية من أجل تقديم نموذج مالي للعالم، وكشف عن تكوين هيئة من ١٩ عضوا منهم تسعة علماء مستقلين عن العمل في المصارف التجارية وخمسة منهم ممثلون لهيئات الرقابة الشرعية للبنوك المركزية وخمسة آخرون ممثلون للمجامع الفقهية الإسلامية لجهة التصدي لتصحيح المسيرة.

وقال كامل في محاضرة له بعنوان "المصارف الإسلامية والتحديات الراهنة والمستقبلية" بدار اتحاد المصارف السوداني في الخرطوم خلال زيارته مؤخرا إن السودان تقع عليها مسئولية كبيرة في مسيرة التصحيح والدفاع عن الصيرفة الإسلامية باعتبارها واحدة من الدول التي احتضنت المصارف الإسلامية في السبعينيات.

ولفت كامل إلى أهمية إيجاد وسائل عملية لتحقيق ثلاثة أهداف تتمثل في تنمية الدول الاسلامية وأسلمة الأدوات المالية الإسلامية.

وأوضح أن البنوك الإسلامية لم تقم بواجبها في تنمية دولها كما ينبغي وأن كثيرا من الأدوات الإسلامية الموجودة لاتمت إلى مقاصد الشريعة بصلة، داعيا إلى التعاون لإنجاز مشروع التصحيح الذي يروج له المجلس العام للبنوك والمصارف الإسلامية.

الصادرات المصرية تصل إلى ١١٫٧ مليار جنيه

كشف تقرير احصائي مصري ان قيمة الصادرات المصرية للخارج خلال شهر ديسمبر 2007 بلغت حوالي 11٫7 مليار جنيه مصري بزيادة سنوية قدرها 54٫2 بالمائة عن شهر ديسمبر 2006 حيث كانت 7٫6 مليار جنيه مصري. وعزا التقرير الشهري للجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والاحصاء حول التجارة الخارجية الذي نشر بالقاهرة ارتفاع قيمة الصادرات الخارجية الى الزيادة التي طرأت على أسعار بعض السلع التي تصدر للخارج مثل البترول الخام والارز الابيض المقشور والقضبان والعيدان والزوايا من الحديد واللدائن بأشكالها الاولية والبروبان المسيل. وأضاف التقرير أن قيمة الواردات خلال نفس الشهر من العام الماضي بلغت حوالي 19٫7 مليار جنيه مصري بزيادة قدرها 34٫4 بالمائة عن شهر ديسمبر 2006 والتي كانت 13٫2 مليار جنيه..

انخفاض نسبة الفقر بماليزيا بنسبة ٣٫٦٪

انخفضت نسبة الفقر في ماليزيا بنحو ٣٫٦ في المئة في عام ٢٠٠٧م مقابل ٧٫٥ في المئة في عام ٢٠٠٤م، وأعلن الدكتور سليمان محبوب المدير العام لوحدة التخطيط الاقتصادية برئاسة مجلس الوزراء الماليزي ، أن هذا الانخفاض نتيجة لنمو الاقتصاد الإيجابي وكثافة جهود الحكومة في تنفيذ مختلف البرامج لمحو الفقر.
كما قال في بيان صدر بعد ابحاث جرت حول الدخل العائلي ٢٠٠٧م إن معدل الفقر في المدينة قد انخفض من نسبة ٢٫٥ في المئة في عام ٢٠٠٤م إلى ٢ في المئة في عام ٢٠٠٧م، أما معدل الفقر في القرية فقد انخفض إلى ٧٫١ في المئة مقارنة بنسبة ١١٫٩ في المئة في عام ٢٠٠٤م.
وبهذه الانجازات، فإن هدف خطة ماليزيا التاسعة نحو خفض نسبة الفقر الكلي إلى ٢٫٨ في المئة في عام ٢٠١٠م يمكن تحقيقه.

ارتفاع نسبة التجارة الاسلامية إلى ١٦٫٣ بالمائة

كشف الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلو أن التجارة الإسلامية البينية ارتفعت من ١٤٫٥ بالمائه في عام ٢٠٠٤ م الى ١٥٫٥ بالمائه عام ٢٠٠٥ م لتقفز الى ١٦٫٣ بالمائه عام ٢٠٠٦ م مسجلة زيادة بنسبة ٦٫٩ بالمائه و ٥٫١ بالمائه على التوالي وذلك بفضل الجهود المبذولة على مستوى مؤسسات منظمة المؤتمر الاسلامي.
وأشاد أغلو بالمشروعات التي نفذتها الغرفة الإسلامية مثل المؤسسة الدولية للزكاة وصندوق وقف الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والمؤسسة الإسلامية الدولية لاستكشاف فرص الاستثمار من أجل تعزيز التجارة البينية (فرص) واتحاد أصحاب العمل وبنك الاعمار ، مبينا أن مؤسسة الزكاة الدولية من شأنها أن تسهم في تخفيف وطأة الفقر في أوساط المجتمعات الإسلامية.

الاستثمارات الإسلامية المهاجرة تتجاوز تريليونات الدولارات

كان الشيخ صالح كامل رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة نبه إلى أن حجم الاستثمارات الإسلامية المهاجرة تبلغ تريليونات الدولارات في حين أن الاستثمارات البينية بين الدول الإسلامية متواضعة جدا لاتزيد عن بضعة مليارات، لذا فالغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة عليها ان تلعب دورا عمليا خاصة بعد ان بدأت الحكومات تتيح للقطاع الخاص حرية أكثر في المجال الاقتصادي وان تنظم نشاطاتها لتزيد مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية.
فالمهمة أمام الغرفة الإسلامية هو زيادة الاستثمار بين الدول الإسلامية وتشجيع السوق الأولية ودراسة المشاريع المجدية وتقديمها للمستثمرين إلى جانب التشريعات المشجعة والمنظمة والميسرة لعمل المستثمرين.
وحمل الشيخ كامل الدول المستضيفة للاستثمار التي لم تهيئ القنوات المناسبة للاستثمار كلما حصلت أزمة في الغرب ترجع للعالم العربي والإسلامي رؤوس أموال كبيرة وكلما ارتفع سعر البترول توفر فائض نقدي لكن هذا الفائض في السيولة يذهب إلى سوق الأسهم والعقارات وليس للمشاريع الإنتاجية المولدة للدخل وفرص العمل.

السعودية تتبرع بثلاثين مليون دولار والكويت بـ٣ ملايين لدعم منظمة المؤتمر الإسلامي

قدمت المملكة العربية السعودية تبرعا لمنظمة المؤتمر الإسلامي في قمتها الحادية عشر بالسنغال في الجلسة التي تضمنت بندا للتبرعات بمبلغ قدره ٣٠ مليون دولار، كما تبرعت دولة الكويت بمبلغ ٣ ملايين دولار امريكي لدعم المنظمة واجهزتها المتفرعة والمتخصصة. كما تبرعت قطر بمليون وباكستان بـ ١٠٠ الف دولار والجابون بـ ١٠٠ الف دولار.



كتاب.. الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي

تأليف: حسن محمد الرفاعي

حيث يحاول المؤلف أن يبين ما يقدمه الاقتصاد الإسلامي من حلول لتلافي الأزمات، وحسن إدارتها في حال وقوعها، في أبحاث عدة منها هذا البحث، الذي يبين فيه دور المستثمر في إدارة الأزمات الاقتصادية وواجباته لتنشيط الحركة الاقتصادية ضمن الضوابط الشرعية الإسلامية فلا يقع في المحظور ويتجنب المخاطر ويكسب دنياه وآخرته. إنه بحث جديد يفتح آفاقاً واسعة للباحثين والمستثمرين.

كتاب.. «النقود والنظام النقدي الدولي»

تأليف الدكتور عمر كامل

مجموعة دراسات ركزت على أساسيات الاقتصاد الإسلامي التي جاءت من خلال منابع المنهج الإسلامي الشامل متمثلة بأقوال الله سبحانه وتعالى وأحاديث رسوله المختار صلى الله عليه وسلم وأقواله وأفعال بقية العلماء المسلمين في محاولة منه لإيجاد علاجا للمشاكل التي تبحث عن حلول والتي هي أساسها النقود والتغير في أسعار صرفها.

رسالة.. «لكي تنجح مؤسسة الزكاة في التطبيق المعاصر"

من تأليف الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي

في الواقع المعاصر لم يعد هناك بيت للمال يعم جميع المسلمين في العالم، وإنما أصبحت هناك مؤسسات للزكاة في مختلف بلاد المسلمين وهذه الرسالة تحتوي على جملة نصائح كحسن الإدارة وحسن التوزيع وتوسيع قاعدة إيجاد الزكاة ونصائح أخرى من أجل إنجاح مؤسسة الزكاة في العالم الإسلامي.

مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام

من تأليف: الدكتور سعيد سعد مرطان

هذه الرسالة تهدف إلى تسليط الأضواء على أهم الأفكار والوسائل الاقتصادية التي تزخر بها مصادر الشريعة الإسلامية ووضعها في قالب يسهل على طلبة الاقتصاد فهمه وإدراكه، إضافة إلى مناقشة كثير من المفاهيم الاقتصادية المعاصرة من منطلق إسلامي، كالإنتاج والاستهلاك والتوزيع والتنمية وغيرها.

نظرات متأصلة في مصرف الرقاب ومدى دفع الزكاة في فدية الأسير والمختطف

من تأليف: الدكتور علي محي الدين قره داغي

دراسة تأصيلية وفقهية حول مصرف من مصارف الزكاة وهي فك للرقاب (تحرير العبيد)، وآراء الفقهاء في مدى دفع مال الزكاة في فك الأسير، ومدى اعتبار المختطف أسيراً، والتكييف الفقهي لدفع أموال الزكاة في تحرير الشعوب.

مناهج الباحثين في الاقتصاد الاسلامي

من تأليف حمد بن عبد الرحمن الجنيدل

الكتاب مكون من جزءين، حيث يشمل الجزء الأول منهج البحث في الاقتصاد الإسلامي (دراسة نظرية)، بينما يتناول في الجزء الثاني مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي (دراسة تطبيقية).

حيث ان الاقتصاد الإسلامي، هذا الفرع من فروع المعرفة الإسلامية، لهو فرع كبير جداً والذي تقوم عليه الإنسانية كلها لأنه يتحدث عن المال وكيفية كسبه وكيفية صرفه وهذا هو موضوع الاقتصاد الإسلامي.

ولما وجد الكاتب أن الاقتصاد الإسلامي اليوم في حاجة فعلاً إلى الأقلام المؤمنة ، التي تستطيع أن تعطي الرأي الشرعي السليم المبني على منهج قويم هو منهج الشريعة الإسلامية ، ولايجوز بأي حال أن نحيد عنها في كتاباتنا الشرعية.

ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي الجديد يعزز حقوق الإنسان والحريات الأساسيةوالحكم الرشيد والديمقراطية

لأول مرة عضوية منظمة المؤتمر الإسلامى متاحة لدول الأمم المتحدة ذات أغلبية مسلمة

قمة دكار نقطة انطلاق لتضامن إسلامي جديد واختيار الغرفة الإسلامية ممثلا للقطاع الخاص

القاهرة تستضيف القمة الإسلامية عام ٢٠١١

انتهت القمة الإسلامية بالعاصمة السنغالية دكار غرب افريقيا في دورتها الحادية عشرة بالاتفاق بإجماع القادة والرؤساء وممثلي الدول ال(٥٧) على أن تستضيف القاهرة القمة القادمة للمنظمة عام ٢٠١١ بعد أن تم الإعلان عن تبني ميثاق المنظمة الجديد بالإجماع، وإصدار بيان قوي يدين الاعتداءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وينادي بتوحد لبنان ويدعم كذلك العراق ويعطي أولوية خاصة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في زيادة التبادل الاقتصادي للدول الإسلامية.

وقال الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي أكمل الدين إحسان اوغلو إن قادة الدول الإسلامية تبنوا ميثاق المنظمة بالإجماع وإنها لحظة تاريخية بالنسبة للمنظمة التي يعود ميثاقها السابق إلى العام ١٩٧٢، موضحا أن قمة دكار شكلت منعطفا حيث حددت رؤية جديدة للعالم الإسلامي من خلال الميثاق الجديد، وكان تبني الميثاق الجديد بعد تذليل خلافات بشأن بعض مواده التي تتعلق بالخصوص بمعايير العضوية وحق تقرير المصير وتحديث آليات العمل بإدخال التصويت بالاغلبية عوضا عن الإجماع وأيضا آليات التصديق على الميثاق الجديد.

وكذلك اعتبر الرئيس السنغالي عبد الله واد أن تبني الميثاق الجديد يعتبر "لحظة تاريخية" للمنظمة التي يعود آخر ميثاق لها إلى العام ١٩٧٢، وأضاف" نجحنا في تبني ميثاق جديد تماما ما يشكل خطوة مهمة في تاريخ منظمة المؤتمر الاسلامي ومستقبلها. إنه يعبر عن رؤية جديدة للعالم الإسلامي (...) واندفاعة جديدة للمنظمة ويرتب اخيرا بيتنا"..

وأشادت القمة بمشاركة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ممثلة في رئيسها والوفد المرافق له وأثنت على المشروعات والأفكار المقدمة من أجل التكامل والتعاون وزيادة التبادلية بين الاقتصاديات الإسلامية ،كما استعرضت القمة في عدة جلسات ما تم إنجازه من أعمال الغرفة خاصة ما يتعلق بالآليات التي وضعتها إدارة الغرفة لتحقيق الأهداف العشرية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك المشروعات الاقتصادية التي تقوم بها الغرفة وعلى رأسها صندوق التضامن الإسلامي وشركة فرص لذلك خصصت اللجنة الاقتصادية بالقمة الغرفة الإسلامية بعدة مهام وقرارات.

كان أهمها مناشدة الدول الأعضاء بتقديم الدعم وتفعيل المشاركة من الغرف الإسلامية،كما تم إختيار الغرفة الإسلامية كممثل رئيسي للقطاع الخاص في الدول الأعضاء بالمنظمة،كما رحبت القمة بالهيئة العالمية للزكاة والمؤسسة الدولية للأوقاف وبطالب الدول الأعضاء بفتح فروع وطنية في المدن ،وتبنى المؤتمر الخطوات التي اتخذتها الغرفة لتطبيق التأشيرة المفتوحة لأعضاء اتحاد أصحاب الأعمال وحث الأعضاء التوقيع على الاتفاقيات ذات الصلة.

وحثت اللجنة الاقتصادية ضمن قراراتها النهائية الكيانات الاقتصادية في جميع الدول الأعضاء بالمنظمة على المشاركة في الشركات المفتوحة مثل الشركة الإسلامية الدولية للبحث عن الفرص الإستثمارية وترويج للتجارة البينية واتحاد اصحاب الأعمال وبنك إعمار وشركة تطوير البنية التحتية وشركة استقدام العمالة وشركة التطوير السياحي وغيرها من الشركات العاملة في مجال زيادة التبادلية.

كما أكدت اللجنة التكنولوجية على إنتهاء دراسات الجدوى الاقتصادية لإنشاء أربعة مشروعات كبرى من بينها صناعة الطائرات،وسيتم خلال أربعة أشهر عرض مشروع صناعة الطائرات في ماليزيا واندونيسيا وتركيا وإيران ليتم إنشاء شركة كبرى لتصنيع الطائرات الصغيرة ووقع الإختيار على هذه الدول لوجود الخبرة وهناك دول اخرى اعضاء المنظمة للمشاركة العلمية، ويقدر رأس مال الشركة ١٠٠ مليون دولار على الأقل .

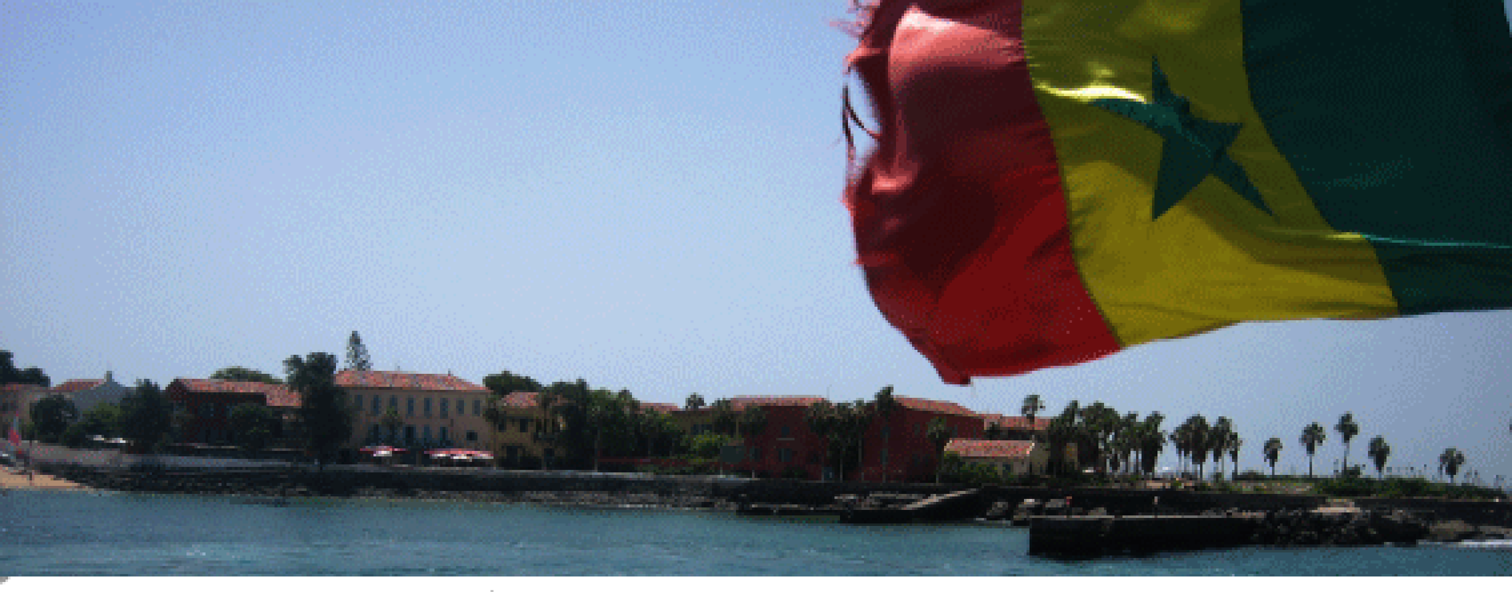
وخصت القرارات الاقتصادية الشكر للأعضاء المساهمين في صندوق التضامن الإسلامي وخاصة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله عبد العزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية لتعهده بدفع مبلغ مليار دولار أمريكي لفائدة الصندوق والكويت وإيران وقطر والجزائر وأعربت القمة عن أملها أن يصل رأس مال الصندوق ١٠ مليارات دولار عام ٢٠٠٩ .

ميثاق جديد

ويؤكد ميثاق المنظمة الجديد بالخصوص في مواده الجديدة على تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز الحكم الرشيد والديموقراطية والسعي إلى إشاعة قيم التسامح والاعتدال والتنوع ومكافحة الارهاب والاتجار بالبشر وتهريب المخدرات. كما يؤكد على التعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي.

ويعدل شروط العضوية لتصبح متاحة لكل دولة عضو في الأمم المتحدة ذات اغلبية مسلمة بدلا من كل دولة إسلامية في الميثاق القديم، ويعزز صلاحيات الامين العام للمنظمة الذي اصبحت ولايته من خمس سنوات بدلا من أربع سابقا. ويصبح الميثاق الجديد ساريا بعد تبنيه بغالبية ثلثي وزراء خارجية دول المنظمة وهو مفتوح للتصديق من الدول الأعضاء وفق قواعدها الدستورية.

ضمت القمة التي استغرقت يومين وعقدت تحت شعار "الاسلام في القرن ال٢١"، أكثر من ٣٠ رئيس دولة وحكومة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي البالغ عددها ٥٧ دولة، والتي تعد ثاني أكبر منظمة للحكومات بعد الأمم المتحدة".. وتعتبر هذه المرة الثانية التي تستضيف فيها السنغال مؤتمر القمة الإسلامي، وكانت المرة الأولى عام ١٩٩١. والذي يهدف الى إعداد العالم الإسلامي لتحديات القرن ال٢١ بعد عدة أيام من الاجتماعات المغلقة. تعتبر قمة داكار مهمة نتيجة الأحداث والتحديات الراهنة التي يمر بها العالم الإسلامي، ومن بينها قضايا فلسطين ولبنان والعراق والصومال واقليم دارفور بالسودان، ومن بين الموضوعات الرئيسية الأخرى التي تمت مناقشتها في القمة الوضع في الشرق الأوسط والصومال، والحد من الفقر، وتبادل المعرفة العلمية والتكنولوجية بين الدول الإسلامية، وبرنامج التنمية الخاص بافريقيا، وزيادة حجم التجارة بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي من ١٣ في المائة الى ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، طبقا لبرنامج عمل عشري لمنظمة المؤتمر الاسلامي. كما تصدرت قضية الخوف من الاسلام جدول اعمال القمة، وتم اصدار اول تقرير



من نوعه حول هذه القضية من جانب جهاز رصد هذه الظاهرة التابع للمنظمة خلال اجتماع وزاري عقد قبل القمة.

بيان قوي ضد جرائم الحرب

تددت القمة الاسلامية في بيانها الختامي بـ"الحملة العسكرية الاسرائيلية الجارية والمتنامية ضد الشعب الفلسطيني التي تواصل من خلالها اسرائيل القوة المحتلة ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان وجرائم حرب".

ودعا البيان المجتمع الدولي الى الضغط على اسرائيل "قوة الاحتلال لكي تنهي فورا حصارها وعقابها الجماعي للشعب الفلسطيني في قطاع غزة من خلال رفع الحصار وفتح المعابر"، كما اعرب القادة عن قلقهم "لاستمرار الخلافات بين الفصائل السياسية الفلسطينية (...) واكدوا الحاجة الى حوار وطني بين الفلسطينيين لتحقيق المصالحة الوطنية".

واكد القادة المشاركون مجددا دعمهم لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وللسلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس ولجميع المؤسسات الفلسطينية المنتخبة ديموقراطيا بحسب مشروع البيان.

وفي الشأن اللبناني أكد البيان دعم القمة للمبادرة العربية لحل الأزمة، ودعا إلى انتخاب رئيس جديد "في الموعد المقرر" والإسراع في قيام المحكمة الدولية بمحاكمة المسؤولين عن اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري.

وفي الشأن العراقي دعا البيان جميع الدول الأعضاء إلى إعادة فتح سفاراتها في العراق والى تسريع الإجراءات لفتح مكتب تنسيق للمنظمة في بغداد.

وأكد المؤتمر على حق الدول في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، ودعا إلى حل المسألة الإيرانية بالوسائل السلمية وعن طريق المفاوضات، معربا عن قلقه من الضغوط المتزايدة على إيران وما قد يترتب عليها من تأثير على السلام والأمن داخل المنطقة وخارجها.

كما ادان البيان الرسوم المسيئة ودعا الحكومة الدانماركية "لإدانة إعادة نشر الرسوم" والعمل على اتخاذ إجراءات قانونية ضد من شارك في هذه العملية، كما ندد المؤتمر بشدة بـ"المبادرات التي يتخذها بعض السياسيين المتطرفين في البلاد الاوروبية ضد بناء المآذن في المساجد.

وفي الملف الايراني اكد المؤتمر "الحقوق الثابتة للدول الاسلامية في تطوير الطاقة النووية للاغراض السلمية، ودعا بقوة لضرورة حل المسألة النووية الايرانية حلا شموليا بالوسائل السلمية وعن طريق المفاوضات دون شروط مسبقة في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

واعرب "عن قلقه ازاء الضغوط المتزايدة التي تمارس على ايران وازاء العواقب التي تترتب عن ذلك بالنسبة للسلم والامن داخل المنطقة وخارجها".

قمة افريقيا المسلمة

قال الرئيس السنغالي عبدالله واد إن قمة السنغال هي قمة إفريقيا المسلمة من الشمال الى جنوب الصحراء، واعتبر القمة فرصة أمام الأمة الإسلامية لتجديد تضامنها ووحدتها، ودعا القادة ورؤساء الوفود الى اعتماد ميثاق المنظمة الجديد في القمة.

وأشار واد إلى جهود بلاده وعدد من الدول الإفريقية في مشروع الجدار الأخضر على الساحل الذي يمتد من داكار الى جيبوتي ولما يحظى به هذا المشروع من دعم البنك الدولي والإفريقي والإسلامي.

وقدم الرئيس واد مقترحات للقمة من اجل مكافحة الفقر في إفريقيا تمثلت بمطالبته دخول الاستثمارات العربية إلى إفريقيا التي وصفها بأنها آمنة للمستثمرين مشيرا إلى أنه في عام ٢٠٥٠ سيكون هناك أكثر من مليار مستهلك في هذه القارة.

المؤتمر الأول للمنظمات الإنسانية

كما كان المؤتمر الاول لمنظمة المؤتمر الاسلامي حول المنظمات الإنسانية قد اختتم اجتماعه الذى استمر يومين قبيل عقد القمة وقدم عددا من التوصيات للقادة والرؤساء المشاركين، من بينها الدعوة الى السعي الجاد لتبني ميثاق سلوك وميثاق شرف للاعمال الانسانية والخيرية من جانب اعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي، واقامة مركز للدراسات والمعلومات والتدريب داخل منظمة المؤتمر الاسلامي حول عمل المنظمات، وإدارة الكوارث والازمة، واحتياجات التنمية لأعضاء المنظمة.

كما اوصى الاجتماع بان يقدم الاعضاء تبرعات محلية لدعم الاعمال الخيرية والانسانية، والتأكد على دور المنظمة كمنسق للاوضاع الانسانية الطارئة، وتعيين سفراء نوايا حسنة لمنظمة المؤتمر الاسلامي يتم اختيارهم من الشخصيات البارزة من اجل تشجيع التنسيق والشراكة بين المنظمات الانسانية.

تفتح مجلة الغرفة الإسلامية صفحاتها للمرأة المسلمة وتحديدا لسيدات الأعمال سواء الأعضاء بمنتدى سيدات الأعمال أو الغرف الإسلامية حيث نعرض أنشطة سيدات الأعمال ومنتدياتهن ونقدم فرصة جديدة لعرض نماذج النجاح من بين سيدات الأعمال المسلمات بالاشتراك مع الغرف الإسلامية وتجمعات سيدات الأعمال وروابطها المختلفة .. ونوجه دعوة خاصة لكل عضوة أو سيدة أعمال بمنتدى أو الغرف في الدول الأعضاء بالغرفة الإسلامية سواء لديها فكرة أو مشروع أو خطط أو دراسات أو رؤية أن تعرضها من خلال صفحاتنا لتكون ضمن نماذج النجاح التي ستعرضها المجلة خلال كل عدد..

المنتدى الثالث لسيدات الأعمال الدوحة ٢٠٠٨

نظمت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة المنتدى الثالث لسيدات الأعمال في البلدان الإسلامية في الدوحة خلال الفترة من ١٣ إلى ١٥ يناير ٢٠٠٨ ، وكان يدور حول "تمويل القروض الصغيرة .. الطريق إلى الأمام لغزو السوق" تحت رعاية الشيخة موزة بنت ناصر المسند زوجة أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة الثاني وبالتعاون مع كل من وزارة الاقتصاد والتجارة ، ورابطة رجال الأعمال القطريين ومنتدى سيدات الأعمال القطرية، والبنك الإسلامي للتنمية والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية .

وكان هدف المنتدى هو توفير فرص ممتازة لسيدات الأعمال وتحديد الصعوبات و المناطق التي تحتاج إلى دعم ، بالإضافة إلى بناء شبكة لتبادل الخبرات بين سيدات الأعمال بالدول الأعضاء وتدعيمهم في كيفية وتحديد أسواق جديدة وتوسيع نطاق العلاقات و الروابط الاقتصادية الحالية بين مجتمع رجال الأعمال من خلال التجارة والاستثمار.

يهدف المؤتمر إلى تفعيل دور المرأة و مشاركتها في مجالي التجارة والصناعة في الدول الأعضاء بالغرفة و محاولة توفير الموارد المتـــاحة لهم سواء المالية عن طريق القروض أو توفيـــــر المهارات و التكنولوجيا عن طريق تدعيمهم بالدورات وذلك من اجل مواجهة المنافسة، هذا بالإضافة إلى خلــق حلقة تواصل وشبكة معلومات بين سيدات الأعمال بالدول الأعضاء.

حضر المؤتمر كبار الشخصيات والخبراء والمتخصصين من العالم الإسلامي، والمؤسسات الدولية، وذلك من اجل تحسين مجتمع سيدات الأعمال مما سيكون له اثر كبير على القطاع الاجتماعي والاقتصادي لبلدانهم.

وكان مؤتمر سيدات الأعمال قد عقد مرتين من قبل مرة في عام ٢٠٠٥ بدولة الإمارات العربية المتحدة تحت شعار "شركاء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" ، وأخرى عام ٢٠٠٦ في كوالالمبور بماليزيا عام ٢٠٠٦ تحت شعار "خلق الفرص من خلال التواصل". كما نظمت الغرفة أيضا حلقة عمل لتنمية روح المبادرة في كراتشي في عام ٢٠٠٦ .

كل هذه المحافل شهدت حضورا كبيرا من قبل المندوبين الذين يمثلون أكثر من ٤٠ من البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الدولية. كما قدمت هذه المنتديات فرصا ممتازة لسيدات الأعمال من الدول الإسلامية في تحديد التحديات التي تواجههم؛ تحديد المناطق التي تحتاج إلى دعم وبناء شبكة فيما بينها؛ تبادل الخبرات ومعرفة كيفية ؛ وتحديد أسواق جديدة وتوسيع القائم من العلاقات الاقتصادية بين كل منها، عن طريق التجارة والاستثمار.

وبوجه عام تهدف مؤتمرات منتديات سيدات الأعمال إلى توفير منصة مشتركة لسيدات الأعمال من اجل العمل معا وإقامة شبكة اتصال فيما بينهن، وضمان وجود تمثيل أكبر للنساء صاحبات المشاريع في أنشطة المنظمة والمؤسسات التابعة لها، وتقديم المساعدة التقنية لصاحبات المشاريع من اجل رفع مستوى الإدارة، ومهارات التسويق والتعبئة والتغليف لمواجهة المنافسة في السوق الدولية، وتقوية وتعزيز العلاقات بينها من خلال زيادة الترابط والتواصل مع الهدف من الاستفادة من كل الخبرات والتجارب الأخرى، عن طريق إنشاء شبكة معلومات.



الشيخة موزة بنت ناصر

كما تحاول تفعيل مشاركة سيدات الأعمال في مجال التدريب وتنمية المهارات في الدورات من اجل تعزيز خبراتهن و تدعيم ممارستهن للأنشطة الاقتصادية، ونشر المعلومات عن قصص النجاح من سيدات الأعمال من البلدان الأعضاء، تشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة لسيدات الأعمال في البلدان الإسلامية ومنحهم الفرص الملائمة للقيام بمختلف الأنشطة الاقتصادية.

حيث سيتم التنسيق بين سيدات الأعمال والمنظمات وجمعيات المرأة في البلدان الأعضاء لدعم الحرف التقليدية والسلع اليدوية بهدف تعزيز قدرتها التنافسية ومن أجل الوصول إلى الأسواق الأجنبية. بالإضافة إلى تعزيز التآزر بين أعضاء الغرفة، وجمعيات سيدات الأعمال ، من اجل التكامل والتعارف بين العديد من المبادرات القائمة لإطلاق استراتيجيات وطنية ورفع مستوى المعرفة بالمشاريع النسائية في البلدان الأعضاء على أساس المطالب والأولويات للبلدان الأعضاء، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة.

اتحاد أصحاب الأعمال

مظلة إسلامية لخلق بيئة جديدة للاستثمار
آفاق جديدة وحرية ومميزات أكثر
اتحاد اصحاب الأعمال.. بوابة التنمية فى الدول الإسلامية



من أجل فتح آفاق جديدة أمام شباب الأمة وتشجيع الاستثمارات وتنمية التجارة البينية وتنسيق السياسات والأنماط التجارية والاستثمارية وتسهيل حرية الحركة لاصحاب الأعمال بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي، تم تأسيس اتحاد أصحاب الأعمال أهم وأبرز آليات الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والذى يساعد على تحقيق أهداف التنمية وإعمار الأرض ومحاربة البطالة والفقر، واحتضان شباب وأصحاب الأعمال.

وأصبح اتحاد اصحاب الأعمال بمثابة المظلة الأكبر لأصحاب الأعمال والقطاع الخاص في دول منظمة المؤتمر الإسلامي وتجمعات الأقليات الإسلامية، للقيام بدور رئيسي في تنمية دول المنظمة من خلال استكشاف الفرص الأولية وترويجها والعمل على إقامتها مع توثيق صلات التعارف والصداقة بين أصحاب الأعمال في الدول الإسلامية.

وكان توقيع ١٧ غرفة تجارية صناعية من دول المنظمة على مذكرة التفاهم الخاصة بتفعيل أهداف "اتحاد أصحاب الأعمال" هو البداية لانطلاق الاتحاد ليشمل جميع الدول أوعلى الأقل غالبية الغرف التجارية والصناعية الإسلامية خلال الفترة القصيرة المقبلة خاصة مع وجود فرص وميزات يتيحها الاتحاد للمستثمرين فى استكشاف الفرص الأولية وترويجها والمساعدة فى إقامتها.

وأنضم إلى عضوية الاتحاد حتى الآن عدد كبير من رجال الأعمال من مصر و السعودية والإمارات والكويت وماليزيا وأندونيسيا وقطر وعمان وموريتانيا و السنغال بعدما وجدوا أنه يعد بحق مظلة لإتاحة المعلومات الأساسية عن فرص الاستثمار لرجال الأعمال و تسويق مشروعاتهم و منتجاتهم و تمويلها و إيجاد منافع حقيقية من وراء التبادل البيني والتعاون الثنائي والجماعي.

كما أن اتحاد أصحاب الأعمال يعد خطوة على طريق تشكيل الكيانات الاقتصادية الكبرى القادرة على المنافسة والمواجهة، فى ظل اقتصاديات العولمة، خاصة إذا كان الاتحاد يعمل على توفير بيئة صالحة لتبادل الخبرات والآراء بين أعضاء الاتحاد، من أجل تحسين حجم التجارة البينية وتنسيق السياسات والأنماط التجارية، وزيادة الاستثمارات وتطويرحجم السياحة، وتبادل القوى العاملة فيما بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

لذا فتشكيل وطريقة عمل الاتحاد توفرالمشورة للدول والأفراد الأعضاء لكل الاحتياجات والمتطلبات بشأن السياسات التجارية والاستثمارية التي يجب تطبيقها، والمعايير التي يجب مراعاتها من أجل تحسين حجم التجارة البينية والاستثمار فيما بين الدول الإسلامية، وذلك من خلال البحوث الاقتصادية والاستثمارية وشبكة المعلومات التي يوفرها الاتحاد، والعلاقات والبروتوكولات للتعاون والتنسيق مع مختلف الهيئات الاقتصادية العالمية والكيانات البحثية الكبرى فى العالم من أجل توفير وتسهيل وتذليل كل العقبات أمام المستثمرين والأعضاء بالاتحاد.

وذلك بهدف زيادة الاستثمار بين الدول الأعضاء وتشجيع السوق الأولية ودراسة المشاريع المجدية وتقديمها للمستثمرين إلى جانب التشريعات المشجعة والمنظمة والميسرة لعمل المستثمرين، مع جمع البيانات وإجراء دراسات جدوى اقتصادية وتقديمها للمستثمرين المحتملين.

كما أن مظلة الاتحاد تعمل على توثيق صلات التعارف والصداقة بين أصحاب الأعمال في الدول الإسلامية من خلال تنظيم الندوات والمؤتمرات السنوية ومن خلال الموقع الإلكتروني والنشرات والمجلات ورحلات العمل المتبادلة وتبادل الوفود الاقتصادية ، خاصة بعد أن بدأت الحكومات تتيح للقطاع الخاص حرية أكثر في المجال الاقتصادي وأن تنظم نشاطاتها لتزيد مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية.

لذلك يضع المشاركون وإدارة الاتحاد خططاً لتشجيع الاتصالات بين أصحاب الأعمال من الدول والغرف الأعضاء وتنظيم الاجتماعات مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، وحلقات نقاش بين أصحاب الأعمال.

وتتيح عضوية الاتحاد فرص التمتع بالعديد من المزايا والأولويات أهمها ترويج المشاريع والمبادرات الخاصة بالعضو، مع أولوية الاطلاع على مشاريع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والحصول على المساعدة من قبل الغرف التجارية في تخليص المعاملات، والتصديق على الوثائق المتعلقة بإقامة مشاريع أوإجراء تبادلات تجارية بين دول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي.

لذلك فاتحاد أصحاب الأعمال فرصة لإظهار مدى القدرة على الاهتمام بالشباب معنوياً ومادياً ونقل أسرار المهنة وخبراتها الى الجيل القادم من خلال تجمعات تجمع اصحاب الأعمال والرغبين في العمل وربط مباشر لسوق العمل مع الخريجين من الدول الأعضاء ومباشرة مطالب اصحاب الأعمال بالهيئات والمؤسسات المسئولة لتوفير خريجين لديهم إمكانيات وقدرات متطلبات العمل والمهن التى يحتاجها بالفعل اصحاب الأعمال والمشروعات خاصة في الصناعة.

كما يوفر اتحاد أصحاب الأعمال فرصة مثالية لإيجاد مظلة يتم من خلالها التوافق والاتفاق على طريقة حل المنازعات أوأى خلافات تنشأ بين أى من الأعضاء أو الشركات التابعة للغرف الأعضاء بدلا من اللجوء للقضاء أو المحاكم لتكون آلية الاتحاد والغرفة الإسلامية هى الحكم والمرجعية فى مثل هذه الحالات.

كيف تكون عضوا بالاتحاد

تتكون عضوية الاتحاد من انتساب أصحاب الأعمال في الدول الاسلامية أوأصحاب الأعمال المسلمين في خارج الدول الإسلامية وتحكم عضوية الاتحاد شروط عامة منها أن يكون صاحب الأعمال مالكاً لمشروع معين بغض النظر عن طبيعته زراعية، تجارية، صناعية، أو غيرها وألاتقل قيمة أصول أو ما يملكه صاحب الأعمال المتقدم لعضوية الاتحاد عن ٥٠٠ ألف دولار، وأن يلتزم بالشروط العامة للانتساب لعضوية الاتحاد أصحاب الأعمال وكذلك حسن السيرة والسلوك.

فرص أكثر ومميزات أفضل

ومن أهم مميزات وخصائص عضوية الاتحاد هو ترويج المشاريع والمبادرات الخاصة بالعضو على اتحاد الغرف التجارية إذا ثبت جدواها الاقتصادي، مع أولوية عرض مناقصات من أعمال بناء واستشارات لمشاريع الغرفة الإسلامية في دول منظمة العالم الإسلامي على شركات أعضاء إتحاد أصحاب الأعمال.

وكذلك توفر عضوية اتحاد اصحاب الأعمال بالغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في مطارات الدول الإسلامية التي يزورها (قاعة كبار الشخصيات) في حالة كان الغرض من زيارته إنشاء مشروع أو إتمام صفقة تجارية من خلال اتحاد الغرف التجارية ، بالإضافة إلى استقبال عضو الاتحاد من قبل الغرفة التجارية ، وتخليص المعاملات ، وتصديق الوثائق المتعلقة بإقامة أي مشروع أوإجراء أي تبادل تجاري في أي من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

الهيئـــة العالمية للزكـــاة



كيان معاصر للقيام بدور اقتصادي تنموي تكافلي.

إنشاء الهيئة إدراكاً لأهمية إعداد قوة اقتصادية ودعم النهضة الاجتماعية وتهيئة المناخ للتنمية الشاملة على منهج أخلاقي!!

أصبحنا أمّة من المتسوّلين والبائسين لتخلي الحكومات عن تحصيل الزكاة!!

تعد الهيئة العالمية للزكاة كيانا معاصرا مستمدا من الأحكام الفقهية لفريضة الزكاة التي لها دورا اجتماعي تكافلي وأبعاد اقتصادية تنموية ، حيث تهتم الهيئة بنشر الوعي بأهمية الزكاة والدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه في حياة الأمّة عبر جمع الزكاة من مصادرها الشرعية وتوزيعها على مصارفها وفق منظور معاصر متدرج وذلك تحت إشراف ومراقبة الدولة . كما تسعى إلى تبادل الخبرات وتدريب العاملين عليها وإجراء البحوث والدراسات الفقهية والمحاسبية وإقرار النماذج العملية والإعلام بأهمية ودور الزكاة وضرورة إخراجها.

ويأتي إنشاء الهيئة العالمية للزكاة استرشادا بالمبادئ التي تضمنها ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي والتعاليم السامية المنبثقة من مبادئ الدين الإسلامي الحنيف التي تحث على الالتزام بمفهوم التعاون في الإسلام.

وكذلك تحقيقا لأهداف منظمة المؤتمر الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المتمثلة في تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ودعم التعاون بين أعضائها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وفي المجالات الحيوية الأخرى، وتوفير المناخ لتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء والدول الأخرى لما فيه خير البشرية.

الدور الاقتصادي للزكاة: إن الأمة الإسلاميّة عطّلت دور الزكاة التنموي مرّة بهَجر أحكامها كليّة ومرة أخرى بتطبيق بعض جزئيّاتها وفق مفهوم ضيّق حصرها في كونها حقّاً للفقير في مال الغني في صورة تصدّق جزئيّ عابر، هذا المفهوم أجهض دور الزكاة وشلّ فاعليّتها ، وكانت النتيجة أننا أصبحنا أمّة من المتسوّلين والبائسين وأصبح الفقر مهنة وتوسّعت طبقة الفقراء دون قدرة على الخروج من هذا الواقع. هذا المفهوم ينبغي تجاوزه حتى نؤسّس للزكاة كياناً تطبيقيا معاصراً ينظر للفقر والمسكنة لاكحالات فردية يحجبنا المظهر عن إدراك حقيقتها، ولكن كظاهرة تتطلب الاستقصاء العلميّ والمعالجة الجماعيّة المدروسة وفق نظام مؤسّسي متين.

ومن الآثار التنموية المهمة للزكاة خاصة في ظروفنا المعاصرة أن الأصل الواحد يزكي وفق نسبتين مختلفتين حسب الغرض من اقتنائه، فالأسهم والعقارات التي تقتنى للتملك طويل الأجل للإفادة من العوائد المتولدة تفرض عليها نسبة زكاة أقل مما لو كانت للمتاجرة السريعة والمضاربة في أسعارها، ولا يخفى على أحد الآثار السالبة الضارة للمضاربات.

والمسلم إذا أراد الفلاح الذي يعني النجاح في نشاطه الاقتصادي فليكن فاعلاً للزكاة، وليس مجرد حاسبا لها بما يقتضيه الفعل من اختيار النشاط الاقتصادي الملائم المربح للفرد والمفيد للأمة في مجملها.

وفي الدول التي تخلت عن مهمة جمع الزكاة نجد أن هناك بعض الجمعيات والهيئات والمساجد أصبحت تقوم بجزء من ذلك الدور ولكن على استحياء وبواسطة صناديق توضع في المساجد فيضع فيها الفرد تكرماً ما تجود به نفسه وكأنه لايقوم بواجب يجب أن يحاسب عليه . إلاأن صرفها نجد أنه قد أضاع كل حكم الزكاة فأصبحت المصارف كلها مصرفاً واحداً وأصبحنا كما ذكرت أمة شحاتين وأصبحت هيئات الإغاثة تجري وتلهث لتسد حاجة العالم الإسلامي.

ولو استمررنا على هذا الحال وأغفلنا حكمة الزكاة ولم نطور التطبيق وفقاً لمفاهيم العصر الاقتصادية فسيظل دورها قاصراً وشبه معدوم ولن يغني السهم الذي خصصنا كامل حصيلته له.

ولذلك فإن الحل والمقترح بتطبيق عصري للزكاة مستقي من أحكامها ويحقق حكمها ومبني على أن الزكاة تصرف حيث تجبى ، واعتماداً على أن أمة الإسلام أمة واحدة ومسؤولية المؤمن عن أخيه المؤمن، ومبني على أنّ مصارف الزكاة تخدم فئات مختلفة من الناس وقطاعات مختلفة.

ولكي تأتي الزكاة كلتها على مستوى العالم الإسلامي فإنه لا بد من وجود (هيئة عالمية لجمع وصرف الزكاة) ويمكن أن يلعب هذا الدور البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة مع الهيئات المماثلة وبموافقة الحكومات في الدول التي تعمل بها، وتنشأ هيئات محلية في كل دولة على مستوى الدولة الواحدة ثم على مستوى المدينة الواحدة ثم على مستوى الحي أو القرية، ويبدأ الجميع من المستوى الأدنى أي الحي أو القرية وتكون لهذه الهيئات صلاحية ملزمة مثل صلاحيات مصلحة الضرائب ولا تكتفي باستلام المقدار الذي يدفعه المكلف وإنما تساعده في حساب الزكاة المستحقة ولها الحق أن تطلع على مجمل نشاطه وتحديد مقدار الزكاة وفقاً للمعلومات المؤكدة التي تصل إليها.

وتمارس اللجان نشاطها في الجمع والصرف وفق تسلسل هرمي قاعدته الأحياء ثم المدينة ثم الدولة، ويمكن أن يتدرج من الأحياء ثم المدن ثم المناطق ثم الدولة وذلك بحسب التقسيم الإداري المعتمد في كل دولة.

بعد أن يتم جمع حصيلة الزكاة بواسطة لجان الأحياء يتم توزيع حصيلة الجمع على المصارف الثمانية بالتساوي ويتم التصرف فيما يخص كل مصرف من هذه المصارف.

وتنشأ صناديق ثمانية لكل سهم صندوق بعضها له وجود على مستوى الحي أو القرية والمدينة والدولة والأمة وبعضها ليس له وجود إلا على مستوى الأمة وبعضها ليس له وجود إلا على مستوى الحي، وكل ذلك على أساس توافر الحاجة لهم في مكان وعدم توافرها في مكان آخر. فلو استعرضنا المصارف الثمانية لوجدنا التالي:



تنشأ صناديق لصرف ما يخص هذا المصرف على مستوى الحي والمدينة والدولة والأمة ولأن بعض الأحياء حصيلة زكاتها كبيرة والحاجة إلى ذلك المصرف قليلة فإن استئثار الحي أو القرية بكامل الحصيلة يجعل هناك فوارق كبيرة بين أبناء المدينة الواحدة والدولة والأمة فإنه يجب إن يتضمن التنظيم الذي يوضع ما يكفل تحقق الآثار المتوخاة، وكقول مبدئي نستطيع أن نقول أن سهم الفقراء وهو ١٢/٥٪ من زكاة كل مكلف ثم ١٢/٥٪ من مجموع زكاة الحي يمكن التصرف فيه كالتالي:

يترك ٢٠٪ لسهم الفقراء للمكلف إن أحب صرفه بمعرفته على أقربائه وجيرانه من الفقراء.

تذهب الـ ٨٠٪ إلى لجنة الحي التي تصرف منها على بقية الفقراء في الحي الذين لم يصبهم شئ من المكلفين وتصرف منها لجنة الحي لحد أقصى ٥٠٪ وتحاول أن تضع فئات للفقراء تختلف حسب اختلاف الحاجة وتصمم

استمارات تعبأ مسبقاً عن كل سكان الحي توضح حاجاتهم والباقي يذهب إلى صندوق المدينة.

في صندوق المدينة تتجمع هذه النسب من الأحياء المختلفة فتصرف منه ٤٠٪ على مستوى المدينة لإعطاء الأحياء التي لازالت بها حاجة ولاتوجد لها حصيلة كافية.

الباقي يذهب إلى صندوق الدولة وتنفق منه على المدن التي حصيلتها ضئيلة لحد أقصى ٥٠٪ من مواردها ويذهب الباقي إلى لجنة الأمة.

تقوم لجنة الأمة بالصرف مما يصلها لتغطي احتياجات الفقراء في الأمة الإسلامية على قدر الحاجة الفردية وليس على قدر حاجة الدولة فقد تكون الدول غنية وبها مستحقون لأسهم الفقير.

2 ثانياً: سهم المساكين:

إذا قلنا إنّ سهم المساكين مخصص لمساعدة من يملك ولكن لايملك ما يكفيه فهو يختلف عن سهم الفقير وهدفه المساعدة على التخلص من الفقر نهائياً بتهيئة الشخص لكي يكسب عيشه بنفسه وذلك بعدة طرق منها: التدريب المهني وتوفير معدات العمل وإنشاء صناديق المضاربة ليتيح للشباب تملك أعمالهم والتحول من أجراء إلى شركاء.

3 ثالثاً: سهم العاملين عليها:

يتم تجنيب ما نسبته ١٢/٥٪ من الحصيلة الإجمالية للزكاة لتصرف على الأنشطة الإدارية الخاصة بتحصيل صرف الزكاة.

وتحتفظ لجنة الحي بنسبة من ١٢/٥ من كامل حصة هذا السهم تتلاءم مع حجم الأموال المحتفظ بها على مستوى الحي والباقي يذهب إلى المدينة فيحصل نفس الشيء والباقي للدولة ثم الأمة بنفس الأسلوب وبشرط ألا تزيد نفقات اللجان الإدارية غير المنتجة عن ١٢/٥٪ من مواردها .

4 رابعاً: المؤلفة قلوبهم:

عندما جعل الله الأسهم ثمانية وجعل منها سهماً لتأليف القلوب فهو العليم الخبير الذي خلق الكون وما فيه ويعلم أن تأليف القلوب للإسلام مهمة مستمرة لاتنقضي في زمان معين أو مكان معين وخصوصاً الآن ونحن أصبحنا نعيش في عالم يناصب الإسلام العداء من كل جانب من بعض أبنائه أو غير أبنائه فجعل سهم لينفق منه على مستوى الدولة والأمة أمر مهم جداً . وكل ما يؤدي إلى تأليف القلوب حول الإسلام لجعل الناس يحبونه ويفهمونه أو على الأقل ليكونوا محايدين تجاهه يدخل في ذلك وسائل الإعلام والإنفاق عليها ومراكز اتخاذ القرار في الدول المختلفة من مجالس نيابية إلى مراكز سياسية، كلها تحتاج لتأليف قلوب شاغليها حول الإسلام ولاشك في أن مبلغاً يمثل ثمن دخل الزكاة على مستوى العالم الإسلامي يمثل شيئاً لايستهان به ويمكّن من تغيير كثير من الاتجاهات المعادية، وهذا السهم لايصرف منه في الحي أو المدينة إنما الدولة ثم الأمة.

5 خامساً: الرقاب:

لقد انتهى عصر الرق بمعنى العبيد والجواري ولكن أنواعاً أخرى من الرق وجدت، هناك أسرى المسلمين لدى الأعداء. وهناك الرق الأبيض للفتيات اللاتي بعن أجسادهن لإعالة عوائلهن، وهناك أمم مسترقة وأرى أن يصرف من هذا الصندوق على مكافحة البغاء الناتج عن الفاقة، وذلك بإقامة المشروعات وتشغيل الأيدي العاملة خاصة العنصر النسائي وعلى أسرى المسلمين ويصرف منه على مستوى الحي بنسبة ١٠٪ والمدينة بـ ٢٠٪ والدولة بـ ٣٠٪ و٤٠٪ للأمة.



هذا السهم مهم جداً لتدوير عجلة الاقتصاد ويجب أن ينظم بشكل دقيق حتى لا يساء استخدامه ويستدين كل شخص بأكثر من طاقته ثم يقول أنا غارم وإنما يجب أن يتضح تماماً أن الشخص عندما استدان لغرض استهلاكه أنه كانت لديه موارد مؤكدة تتيح له أن يسدد ذلك الدين في مدة محددة، وأن الدين قد تأكد فعلاً ويتحمل الغارم مسئولية أيّ تلاعب في المعلومات المدونة في الاستمارات المعدة مسبقاً والمقدمة إلى صندوق الغارمين.

ويمكن النظر من الناحية الشرعية حول مدى جواز أن يقوم الشخص بدفع تبرع مسبق ليستفيد من ذلك الصندوق وكأنه جمعية للتكافل لها دخل من الأعضاء ودخل من الزكاة. ولايعني ذلك عدم الدفع لمن ليس عضوا وإنما تكون تلك حالات استثنائية. وهذا الصندوق يمكن أن ينفق منه لتوسيع دائرة الائتمان للمنتجات الجاهزة وبذلك يطمئن البائعون إلى البيع بالأجل والتيسير على الناس.

ويوجه جزء منه للصادرات لتنميتها وجزء للكوارث غير المتوقعة ولحوادث السيارات لغير المخطئين من المحتاجين الذين تمتلئ بهم السجون . وأرى أن يترك للأفراد جزء بسيط من حصيلة المصرف لاتزيد عن ١٠٪ ينفقها مباشرة لغارمين عن طريقه. كما له الحق في تزكية حالات لصندوق الحي في حدود ١٠٪ أخرى والباقي ينفق منه على غارمي الحي أيضاً ٢٠٪ ويصعد للمدينة فينفق منه ٣٠٪ والباقي للدولة تنفق منه ٥٠٪ والباقي يذهب للأمة .

ويتم تصميم استمارات تدون فيها المعلومات الأساسية. وتستعين إدارة الصندوق بلجنة الحي في التعرف على مدى أمانة ونزاهة واستقامة الغارم وذلك في شكل تقرير يتم إعداده بناء على طلب إدارة الصندوق .



هذا المصرف تختلف دلالته من عصر إلى آخر، ولو نظرنا إليه بمفهومه الواسع لسبيل الله ليس فقط للجهاد بمعناه الحربي ولكن يشمل كل ما يوصل إلى رضاء الله والسبيل هو الطريق فكل شيء يوصلنا إلى طريق الله يدخل في ذلك السهم، ولكن كما ذكرت ذلك يختلف حسب العصر وحسب الوسائل المختلفة الموصلة إلى هذا السبيل. ولذلك أعتقد أن معظم حصيلة هذا المصرف يجب أن تذهب إلى اللجنة العامة أي صندوق الأمة وهذه تنظر في كل عام ما هي السبل التي تصب في سبيل الله وتكون أكثر فعالية من غيرها بالنسبة للزمان والمكان فتحدد ذلك وتوزع الحصيلة على الوسائل المختلفة والدول المختلفة بناء على ما تجمع لديها.

ويتاح جزء قليل للجنة الدولة لتنفقه على نصرة الدعوة الإسلامية بإقامة المؤسسات التعليمية والتثقيفية.



وكما هو معروف فإن ابن السبيل هو كل من انقطع به الطريق ولم يستطع العودة إلى بلده سواء كان سفره لحج أو عمرة أو تعليم أو استشفاء أو سياحة. فهذا السهم لو نظم على أساس المدينة والدولة بحيث يوضع له تنظيم محكم يؤدي إلى تشجيع السياحة الشرعية بمختلف أنواعها للمدينة والدولة بحيث يدخل في ذلك كل نص لا يخالف الشرع ويتأكد بموجب استمارات معينة تملأ مسبقاً توضح المعلومات الكفيلة بأن لايتخذ هذا الصندوق وسيلة تجمع الشحاذين فيتوجهون إلى مدينة أو دولة فيها هذا الصندوق وإنما تتأكد من مقدرته التي تساوي مقدرة مثله ولايسمح له بدخول البلد أصلاً إن لم يتوافر له ما يكفيه فإن حصل عليه عاد من عاديات الزمان غير من وضعه فعندها يستفيد من الصندوق.

وعليه فلا بد من تصميم استمارات توضح فيها المعلومات الأساسية، ثم تعد اللجنة تقريراً عن الحالة من حيث جدية المستفيد في تحقيق غرضه الذي من أجله طلب العون وبذل الجهد الكافي في معرفة مصروفاته داخل البلد ومستوى المعيشة والسكن في البلد. .إلخ، ويتم النظر في طلبه وفق المعايير واللوائح المصممة لهذا المصرف.

ويمكن أن يتم بناء دور لأبناء السبيل في المدن الكبرى أشبه بدور الشباب المنتشرة في العالم، وبذلك فإن هذا الصندوق لاوجود له في صندوق الحي وإنما في صندوق القرية أو المدينة أو الدولة وبحيث يحتفظ في القرية بـ ٢٠٪ والباقي يذهب للمدينة فيحتفظ بها بـ ٣٠٪ والباقي يذهب للدولة لتصرف منه فإن فاض شيء منه توجه لصندوق الأمة.

وختاماً فمثل هذا التطبيق المعاصر للتحصيل وصرف الزكاة يعطيها مفهومها الأصيل باعتبارها لاترمي فقط إلى مجرد إشباع جائع أو كسوة عارٍ لمرة واحدة بل هدفها إيجاد مؤسسات مستقرة مستمرة تلبي حاجة الفقراء والمساكين وتغنيهم وتحولهم إلى فئة دافعي الزكاة. بالإضافة إلى دورها بمساندة الدعوة الإسلامية وتطوير المرافق وتشجيع التمويل الرشيد وإقامة معاهد التدريب المهني وتشجيع السياحة الدينية والصحية والتجارية وغيره .



السياحة للأبناء... الجمع بين المتعة والمعرفة!! كيف تحقق الفائدة والمتعة والثقافة لأبنائك من رحلة سياحية ؟؟

السياحة من أهم الأنشطة التي تفيد في تعليم الأطفال والنشء للمعلومات الجغرافية والعلمية لذلك تقدم هذه المساحة للأسرة المسلمة لكي تستفيد منها في تربية أو تعليم الأطفال والشباب وتعرج اليوم على الفوائد ، وكيفية الاستفادة من السياحة ولكي نضمن أن نحقق فوائد السفر :

وعلينا أن نعيد النظر في أسلوب السياحة ونضع الأهداف التربوية لأبنائنا ؛ كي نجعل الرحلات الترفيهية رحلة علمية ثقافية، تمنح أطفالنا الكثير من المعرفة.

فالسفرُ في حد ذاته سواء أكان لدول عربية أو إسلامية أو حتى غيرها فرصة تعليمية رائعة، يجب أن يستثمرها المربُّون، وألا يُترك الأمر للأبناء، بل يجب تعويدهم على استغلال وقتهم فيما يفيد وينفع، فينبغي على الأسر الواعية أن ترشد سياحة أبنائها، وأن توجهها الاتجاه السليم الذي يوازن بين المتعة والمعرفة، وسنأتي في هذا التحقيق على ذكر بعض الوسائل في هذا المجال.

فوائد سياحية

السياحة الثقافية هي نوع من الترويح التربوي الهادف، الذي يجمع بين المتعة والمعرفة، والذي يستغل وقت الفراغ في الأنشطة المسلية من خلال الاطلاع على ثقافات وأفكار، وعادات الشعوب الأخرى، ولقد دعانا المولى -عز وجل- إلى السياحة في الكون والسير في الأرض والتأمل في خلق الله وآلائه: " قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ... " (العنكبوت: 29).

وتساهم السياحة الثقافية في إضافة العديد من الخبرات الثقافية والعلمية للأبناء مثل: المعلومات الجغرافية والطبيعية، وبعض المعلومات التاريخية، مما ينمي شخصية الأبناء وثقافتهم... ويكسبهم العديد من المهارات المعرفية، ويُسهم في تنمية القدرات العقلية والإبداعية لديهم، فالتعليم الفعال هو التعليم المشوّق... وليس هناك أكثر تشويقاً من السفر. لأنهم إلى أين ستسافر... طالما خططتَ جيداً لرحلتك مع شيء من الإعداد ستجد أن رحلتك الترفيهية هي رحلة علمية ثقافية .

- **برمج أيام رحلتك:** لكي تضمن استغلالاً أمثل للرحلة؛ يجب أن تخطط مسبقاً للأماكن التي تود زيارتها، وتقدر الوقت اللازم لكل مكان منها.
- **اجمع المعلومات عن البلد:** قبل الرحلة بوقت كافٍ اجمع كل ما تستطيع من معلومات عن البلد الذي تنوي زيارته، ويمكنك ذلك عن طريق الإنترنت الغني بمواقع السياحة والسفر.
- الاستغلال المفيد لوسائل المواصلات: سواء أكانت رحلتك بواسطة سيارة أم طائرة أم قطار أم غيرها... فإنه بإمكانك أن تشغل طفلك طيلة فترة السفر.
- **ألعاب السفر:** الألعاب الأسرية المسلية والهادفة من أفضل وسائل التثقيف، وهناك الكثير من الألعاب التي يمكن أن يشترك فيها الآباء مع الأبناء.
- **تبادل الحوار حول مشاهداتك مع أبنائك:** أحياناً كثيرة تكون تعليقات الأبناء وأسئلتهم حول كل جديد نقطة جيدة لنقاش وحوار مفيد مع الأبناء، هذا الحوار وإثارة الأسئلة مع طفلك تُعلِّمه التركيز على الأسباب والمسببات والنتائج.
- **ثقافة الهدايا التذكارية:**

الهدايا التذكارية التي تباع في العديد من الأماكن السياحية والمتاحف تمثل مادة جيدة للأبناء، دعْ طفلك كذلك يختار المشاهد التي يود تصويرها للذكرى، ودعْه يختار الهدية التذكارية التي يود شراءها بنفسه.

وبهذا يكون الطفل حصل على الترفيه والمتعة وفي ذات التوقيت حصل على المعلومات والثقافة المفيدة التي لاتفيده في حياته العلمية فقط بل وحياته العملية والخاصة فيما بعد... نود أن تشاركونا رحلاتكم وترسلوا لنا تجاربكم أو أي مناطق زرتموها وترشحونها للزيارة أو التنويه والكتابة عنها في مجلتنا .

صلالة

عالم السحر والخيال على بحر العرب "ربيع القلب".. تعانق التاريخ مع الطبيعة في جنوب عمان!



مدينة تتألق فيها الطبيعة وتكسو الخضرة جبالها الشامخة بفضل زخات المطر.. مدينة السحر والخيال.. مدينة يتجلي جمالها مع الرياح الموسمية تهب نسمات الهواء الباردة وينابيع المياه والشلالات المائية.. مدينة تحتفل بعرسها كل عام في شهر يونيو حيث تتباهى الجبال بخضرة ما بعدها خضرة في موسم يسمونه" خريف صلالة " ويطلقون عليه اسم " ربيع القلب".. إنها صلالة المدينة الرئيسية لمنطقة ظفار الجنوبي سلطنة عمان.

المدينة الخضراء الصهباء حيث تجد فيها للصيف معنى آخر.. وللخريف أحاسيس أخرى.. يطلقون عليها سويسرا الخليج ويقولون عنها جبال أوروبا العربية.. لكنها ليست هذا ولاذاك فهي ذاك.. فهي صلالة.. فقط صلالة التي غيرت معاني الكلمات.. وصنعت لقنسها قاموساً خاصاً.. فكلمة المطر يختلف معناها عما تعرفه.. وكلمة الخريف تحمل مشاعر مختلفة عن تلك التي تعرفها.. أما كلمة الصيف فلا تعرفها صلالة.. وكلمة الحر ربما لاتدرك لها مدلولاً في لغتها.. فالخريف في صلالة فرحة وزهور وأوراق المدينة والجبال، وتحمل رذاذ الماء..

تقع مدينة صلالة في أقصى جنوب الجزيرة العربية، بمحافظة ظفار وتطل على بحر العرب، وتتميز صلالة وما حولها بجمعها جميع المناخات والفصول ، وتتصل المحافظة من الشرق بالمنطقة الوسطى، ومن الجنوب الغربي بحدود السلطنة مع الجمهورية اليمنية ومن الجنوب ببحر العرب، ومن الشمال والشمال الغربي بصحراء الربع الخالي ،وتبعد صلالة عن العاصمة مسقط بحوالي ١٠٤٠ كيلومتراً براً، ويبلغ إجمالي عدد سكان ولاية صلالة حوالي ١٣٢ ألف و٨١٣ نسمة.

قديما وحديثا.

ومن المدن التاريخية الشهيرة ايضا تاتي مدينة "البليد" التي تقع حاليا في صلالة بمنطقة الحافة وهي مدينة أثرية هامة تأسست في القرن الرابع الهجري -العاشر الميلادي- وكانت مركزا تجاريا وصناعيا في محافظة ظفار وقد وصفها ابن بطوطة الذي زارها مرتين بأنها "كانت ميناء لتصدير الخيول إلى الهند وكانت لها صلات تجارية مع شرق افريقيا".

كما توجد في محافظة ظفار العديد من الاثار المهمة مثل مدينة "المحلة" التي

الشجر الخضراء اللامعة التي لا تتساقط.... والمطر رذاذ خفيف متطاير في الهواء يداعب الوجه والقلب معاً......أما الحر فهو ارتفاع درجة الحرارة إلى ٢٢ درجة مئوية.... والشيء الوحيد الحار في صلالة هو الدماء العربية التي تسري في عروق أبناء صلالة..... حرارة تشعر بها عند اللقاء وعند الحديث وعندما تتلاقى الوجوه.. فأنت هنا بين اهلك مهما كان المكان الذي جئت منه.. الابتسامة لا تفارقهم... فهي ووجهتهم السياحية صيفاً وخريفاً وشتاء وربيعاً.. لانهم الفصول ولانهم المسميات.

فبمجرد خروجك من الطائرة أو وصولك إلى مشارفها برا أو بحرا تستقبلك نسمات الهواء البارد حتى لو في شهور الصيف.. الشمس تعجز أشعتها عن اختراق قوافل الضباب التي تلف

معالم ومزارات صلالة السياحية:

تكثر في محافظة ظفار الاثار والشواهد التاريخية العديدة التي تشهد بابداع المنطقة حضاريا وتاريخيا وهو ما يضيف بعدا سياحيا آخر لهذه المحافظة وهو السياحة التاريخية وسياحة الآثار لتكامل مع المقومات الاخرى المتمثلة في المقومات الطبيعية لتعطي للزائر رحلة سياحية متكاملة تغطي معظم العناصر المشوقة الجديرة بالمشاهدة.

ويعتبر ميناء (سمهرم) الواقع شرق ولاية طاقة احد اهم الموانئ التجارية المشهورة في الزمن الغابر الذي لعبت المنطقة من خلاله دورا كبيرا في التواصل مع العالم القديم من خلال تجارة اللبان التي اكسبت محافظة ظفار شهرة واسعة

تقع الي الشرق من ولاية سدح ومنطقة "شصر" في النجد ومنطقة "مضى" وكانتا مركزا لتجميع اللبان وانتاج الصوان.

وتنتشر اشجار اللبان ذات الرائحة الزكية في مواقع متفرقة من التلال في نجد وبعض الاودية العميقة جهة الغرب من ولاية صلالة .

والى الشرق من ولاية (مرباط) تنتشر الخلجان الصغيرة التي تتشكل من اشباه الجزر واحواض مائية بديعة تعكس الوانا زاهية من المرجان .

وتوجد بالولاية قلعة تاريخية جهزت كمتحف يشمل مختلف المصنوعات التقليدية والمشغولات اليدوية وبعضا من الاثار والتحف.

والى الغرب تقع ولاية "طاقة" التي تبعد عن ولاية صلالة ٣٠ كيلومترا وتعد من الولايات الساحلية

الجميلة وتشتهر بأشجار النارجيل التي تحف شواطئها في منظر جميل. وفي منطقة (المغسيل) الواقعة على بعد ٤٠ كيلومتراً من مدينة صلالة تتشكل الطبيعة هناك بأعجوبة حيث تختلط الخضرة برمال البحر الفضية وتنتشر السحب على التلال ويغطي البحر ضباب خفيف بارد يحمل النسمات باتجاه الجبال المجاورة كما يوجد بالمنطقة كهف "المرنيف" الذي كونته تضاريس طبيعية وهو يطل على محيط لا آخر له.

ويتهافت الزوار لرؤية النافورات الطبيعية التي تتواجد هناك، وتمتلىء اسواق مدينة صلالة بالمنتجات والصناعات التقليدية في هذا الموسم ولاسيما فيما يتعلق بمستلزمات النساء من العطور والبخور و المكاحل والصناعات الفضية والفخارية والحلي والسيوف بالاضافة الى المباخر الظفارية التي تمثل فن العمارة في تصميمها الذي يتميز بزوايا مدرجة في الاعلى وهو شكل هندسي يستخدم كثيرا في البناء بمحافظة ظفار.

وتبرز منطقة (البليد) كواحدة من أبرز المعالم الأثرية الشاهدة على المكانة التاريخية حيث الحصن الشهير الذي تهدم بفعل عوامل التعرية وبقايا أرصفة الميناء والمساجد والمباني والمقابر المنتشرة على مساحة واسعة. ومواقع الآثار القديمة تتعدد في مدينة صلالة بصورة ملفتة حيث توجد ثلاثة مواقع أثرية في (المغسيل) وآثار جدران قديمة ومقابر لما قبل الإسلام في (رزات) وآثار مدينة الرباط القديمة وبقايا قلعة قديمة ومقابر ما قبل الإسلام في عين (حمران) ودحقة ناقة صالح في (الحصيلة) وجدران وتقسيمات سواقي وبئر مياه في مدخل (وادي نحيز) كما يوجد ثلاثة مساجد أحدهم لعبد العزيز بن أحمد في (الدهاريز) والآخر مسجد عقيل في (صلالة الشرقية) ومسجد عبدالله اليماني في (عوقد).

منطقة المغسيل.. وهي إحدى أهم المزارات السياحية في صلالة، جبال خضراء عالية وطرق ملتوية بين الجبال والضباب يلف كل شيء حتى لاتكاد ترى قمم الجبال ونهاياتها.. طبيعة غريبة وعجيبة ومختلفة ربما عن أي مكان آخر في العالم.. السيارات تسير بهدوء على الطريق المبلل برذاذ المطر وتضيء أنوارها في الصباح حتى يمكن رؤيتها وسط الضباب الذي يغطي كل شيء..

صخور الجبل الصلبة التي تنمو عليها الأشجار والزهور على اليمين وحافة الجبل المرتفع المطلة على الشاطئ والأمواج الهائجة على اليسار والأمواج الهائجة تضرب الصخر من اسفل فتندفع المياه من بين الثقوب، وتخرج منها في شكل نافورات طبيعية متقطعة من الماء..

إيتين.. اسم مميز وغريب ولكن المكان أغرب.. فهو جبل اخضر مرتفع تنمو فيه الأشجار والزهور وترعى فيه الماشية والجمال ويعيش فيه بعض الناس بين ربوع القرى الخضراء على الطريق إلى قمة الجبل.. الضباب يتزايد كلما ارتفع الطريق وبعد رحلة طويلة هناك مسجد في قمة الجبل.. بسيط ولكن تكمن أهميته في انه مجاور لقبر النبي أيوب عليه السلام.. و هناك أيضا ضريح النبي عمران.. وآثار أقدام ناقة صالح.. وبعض الأضرحة للأولياء الصالحين.. ويحرص السياح على زيارتها وقراءة الفاتحة على أرواحهم.

جرزيز.. اسم اغرب من سابقيه ولكنه اسم عين ماء في اسفل جبل إيتين.. الطريق إلى العين محاط بسهول خضراء جميلة وأشجار وزهور وحشائش اجتذبت العديد من الأسر والعائلات والشباب لقضاء يومهم في هذه السفوح الخضراء.. كما يوجد اضرحة دينية وتاريخية أيضا مثل ضريح سالم بن أحمد بن عربية في (ريسوت) وهود بن عامر في (قبرون حيرتي) وضريح النبي عمران في (القوف) وضريح جنيد في (الحصن).

المهرجان:

مهرجان خريف صلالة اصبح بعد سنوات من انطلاقه يشكل نقطة جذب قوية لزوار صلالة.. ففي المساء تذهب العائلات التي قضت نهارها بين الطبيعة والخضار إلى مواقع الفعاليات اليومية.. من فنون شعبية وبضائع تقليدية ومنتجات عمانية وأخرى جاءت من بلاد بعيدة.. وخدمات عديدة تقدمها بلدية ظفار والجهات الرسمية.



الاستثمار فى التعليم

التعليم يساهم بحوالي ٧٥ ٪ من مصادر الدخل للفرد

حرصت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة..
أن تضمن خطتها أهدافا" تعليمية لتكون المناهج الدراسية في
دول منظمة المؤتمر الإسلامي أكثر خدمة وفائدة للمجتمع..
من بين هذه الأهداف نشر لغة القرآن الكريم و الاهتمام
بالدراسات والبحوث العلمية وتشجيع الاختراعات والابتكارات
مع تطوير مناهج التعليم لتتواءم مع سوق العمل ولذا فإن
(مجلة الغرفة) تقدم باباً ثابتاً عن التعليم في الدول الإسلامية
للمساهمة في تنفيذ خطة الغرفة.

تنمية رأس المال البشري.. أساس للتنمية الاقتصادية تجارب الإنفاق على التعليم فى الدولة الإسلامية من نفقات الزكاة

تبلغ نسبة التعليم في العالم الإسلامي ٦٣.٢ ٪ غير أن معدل الإنفاق عليه لايتجاوز ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي في حين يبلغ هذا المعدل في الدول المتقدمة ٥.١٨ ٪ .. فهل يساهم معدل إنفاق الدول الإسلامية في تقديم تعليم يؤدي إلي بناء إنسان منتج وواع ؟ وبالتالي تنمية شاملة في المجتمع..

إن الأنظمة الرسمية في الدول الإسلامية تدعم سوق التعليم بشكل أو بآخر في جميع مراحله، ولا يستطيع أحد أن ينكر أنها تنفق علي التعليم وفقاً لمواردها وعدد سكانها وعوامل أخري كثيرة " ولا نستطيع أيضا أن ننكر وجود اتجاه للاستثمار في التعليم من خلال القطاع الخاص في صورة مؤسسات مجتمع مدني، ولكننا نحتاج إلي المزيد.. فالاستثمار في رأس المال البشري حسب الدراسات والواقع من أهم مصادر النمو الاقتصادي.

إذا كانت نظريات النمو الاقتصادي الحديثة ركزت علي أهمية الاستثمار في التعليم للنمو الاقتصادي ودعت الي الاستثمار فيه بجميع مراحله لتحقيق عائد مرتفع للاقتصاد المحلي ونمو اقتصادي مستمر، فإن الدراسات التطبيقية التي حاولت أن تختبر مدي توافق هذه النظريات مع الواقع العقلي باستخدام بيانات لعينة من دول العالم، أثبتت وجود علاقة إيجابية بين تحقيق معدلات نمو مرتفعة والاستثمار في التعليم.

وفي محاولة لتحديد نسبة مساهمة التعليم في الدخل المحلي الإجمالي للفرد لعينة من عدة دول نامية ومتقدمة ، ظهر أن التعليم يساهم بحوالي ٧٥٪ من مصادر الدخل ، وهي نسبة من أعلي مساهمة رأس المال العيني من الآلات والأجهزة، وبدارسة تجربة دول جنوب شرق أسيا التي تتمتع بمعدلات نمو مرتفع اهتمت منذ وقت بعيد بتنمية رأس المال البشري الذي احتل مركز الصدارة بين الأهداف التنموية الأخري، ولم تغفل هذه الدول مبدأ الاستفادة من التجارب المتميزة للآخرين.

فالتعليم أصبح صناعة تتطلب في تشغيلها وتخطيطها النظر إلي جانب التمويل لأنه الحاكم لمدي توسع هذه الصناعة بالكم ولمدي كفاءة عملها ونوع منتجاتها، وبلا أدني شك أن نسبة المنافع التي تتحقق من التعليم الجيد تعطي عائدا جديدا وتجعل التعليم صناعة مهمة ويجب تطويرها باستمرار.

لذلك تكون العملية التعليمية في الدول الإسلامية هادفة لغرس العقيدة الإسلامية الصحيحة والمعارف والمهارات المفيدة والقيم السليمة وتوفير الكوادر البشرية لتطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا بما يخدم التنمية، والحرص علي مصلحة الفرد والجماعة معا من خلال القضاء علي الأمية ونشر الوعي لدي جميع أبناء الأمة، والإسهام في الإنتاج والتنمية،كل هذا بجانب أهداف أخري تتحقق من الاستثمار في التعليم.

فإن أحداً لا يستطيع أن يقول اليوم بأن التعليم إنفاق استهلاكي وحق من حقوق الإنسان فقط، ولكنه إنفاق استثماري من نوع "نبيل" خاص وهو المكون الأول في التنمية البشرية حيث أصبح "رأس المال البشري" لا يقل أهمية بل يفوق رأس المال العيني في كثير من الأحيان... حيث يتحدث الناس عن التنمية الثقافية أكثر مما يتحدثون... وحيث إن قوى الشعوب تقاس ببنياتها التحتية والفوقية.

وإذا كانت السمة الأولى من سمات الإنفاق المجتمعي على التعليم هي "المشاركة"، فإن السمة الثانية هي انتقال التعليم و"الميكانزم" من المركز إلى الأطراف، إن اللامركزية لا تعني فقط سلماً ديموقراطياً جديداً وهي تعني ذلك ولكنها تعني تمويلاً مسئولاً يخرج الموازنات من مجرد التخطيط إلى الأداء ويضمن للمرة الثانية جودة ورقابة جديدة قد تصل إلى حد "المدرسة" التي تدير نفسها بنفسها.

وإذن فإن تمويل التعليم يجب ألا يقتصر على الحكومات "التمويل العام" بل يجب أن نفكر في احتمالات تمويل "مجتمعي" يقوم به المجتمع كله ونبحث عن "إضافة" فضلاً عن دور الحكومات لأن تعليم الغد لن يكون إلا غالياً ولأن المجتمع الذي يعلم نفسه بنفسه يجب أن يشارك في تمويل التعليم وهذه دعوة أولى للتحرر من احتكار الدول لعملية تمويل التعليم، ولكننا لا نعتقها من مسئولياتها وإنما نعتقد أن التمويل الذي ندعو إليه يحرر مجتمعنا من كثير من عوامل الضغط ويعمق روح الديموقراطية فيه، بل إنه يعيده شيئاً فشيئاً إلى تراثه حيث لابد أن ننطلق من ذلك التراث إلى المستقبل.



ذلك أن موضوع التعليم نفسه سوف لا يرتبط بمناهج مرنة تصنع من قبل، ودور "المعلم" في تنفيذها وهي متصلة بحاجة الحاضر أو نظرته إلى المستقبل ولكن في القرن الحالي سنعلم "للمجهول"، فلن تكون المناهج مغلقة ولكنها ستكون معلبة، نعم، ولكن سيترك للمعلم وللمجتمع نفسه أمر البت في صلاحيتها وتنفيذها، وهذا أيضاً يدفعنا لتغير من طبيعة التمويل السائدة إلى طرق أخرى ملائمة.

إن الدولة لا تتفتّت كما يبدو لنا في بعض المجتمعات ولكنها تصبح كالأسرة الكبيرة التي تنشأ تحت عباءتها أسر صغيرة مكتفية، هذه "الخلايا" هي المسؤولة عن شبكات التعليم وهي المسؤولة عن تغير طبيعة الإنفاق عليه...

وليس معنى كل ذلك أن تتخلى الدولة عن مسؤولياتها في التعليم لا من حيث تمويله ولا من حيث ضمان أهدافه ورقابتها وتوجيهها، وعلى العكس سيظل واجب الدولة "الأمني" باقياً ولكنه أمن من نوع مغاير عما عرفنا فهو أمن متصل "بالبناء الوطني" هيكلته ومقدرته على التقدم، وهو أمن متصل بالحفاظ على ثقافة المجتمعات وتنوعها دون محاولة سيطرة ثقافة ما على ثقافة أخرى، وهو أمن يحقق ما تنبأ به المفكر الفرنسي "مالرو" بأن القرن الحالي سيكون قرن الروحانيات والثقافات أو لا يكون...

إن التعليم استثمار يغير من طبيعة تمويله وخصوصاً أنه استثمار "نبيل" نظيف ومتجدد لا حدود زمنية ومكانية له، يجب أن يشارك في تمويله المجتمع كله وليس حكوماته أو قطاعها العام، وكان الإنفاق العام طوال القرن متراوح بين ٦٠ ٪ إلى ٩٥ ٪ ولم يؤد القطاع الخاص إلا جزءاً يسيراً من إنفاق التعليم كما قدمنا.

ودافع آخر من دوافع التمويل الجماعي هو أن المدرسة لم تعد الوعاء الوحيد للتعليم، فقد انتشرت أمكنة بفضل تقدم التكنولوجيا وأصبحت تصل إلى آفاق بعيدة، ابتعد فيها المعلم عن الدارس فيما يسمى بالتعليم عن بعد، وابتعدت فيها دوائر نشر التعليم وتنوعت فأصبح لكل مرافق الحياة، بل قد أصبح للبيئة تعليم، و للديموقراطية تعليم، وللقرى تعليم، وللمدن تعليم وأصبح "المدرس" مطوراً وموجهاً، بل في بعض الأحيان يكاد يكون رسولاً، فهو معلم المجتمع أيضاً وليس معلم الفصل أو الناشئة.

ودافع ثالث من دوافع التمويل الجماعي، أن التعليم لم يعد متصلاً بالعمل ملائماً له، ولكنه يخلق فرصه ويوجه صاحبه إلى معيشة أخرى، ولم يعد يكفي زاد تعليم في سنوات لمواجهة الدهر كله.

إن تغير طبيعة التعليم بالصورة التي حاولنا أن ننقلها فيما قبل، وقلنا إنها تغير من طبيعة تمويله ، إننا لا ننادي بحال من الأحوال إلى إعفاء الدولة أو الحكومة من القيام بنصيبها من تمويل التعليم فهي مطالبة بقدر وسعها على أن تنفق على التعليم، كما هي مطالبة بدور الإشراف والرقابة والحراسة وتحقيق أمن التعليم الذي يحقق أمنها.

ونحن نسلم بأن التعليم أصبح استثماراً فلماذا امتنعت مصادر الاستثمار المختلفة عن تمويله؟ إننا ننادي البنوك عامة والبنوك ذات الطبيعة الاجتماعية خاصة مثل بنك جرامييه البنجلاديشي والبنوك الإسلامية بصفة خاصة أن تساهم في تمويل التعليم، إن حجة "الضمان" لم تعد قائمة لأنها أصبحت جماعية وارتبطت بالعائد على المجتمع من مشروعات التنمية.

كذلك إن امتداد التعليم ليكون مدى الحياة يعفينا شيئاً فشيئاً من بحث أولوية الإنفاق على التعليم فقد كنا نهتم فيما مضى أكثر وأكثر بمشكلة القبول والعدالة وهل نعطي التعليم الأساسي أفضلية على أنواع التعليم الأخرى أو أن التعليم الجامعي رفاهية لا نلجأ لها إلا إذا غطينا مراحل التعليم الأخرى.



مدارس سعيد آل لوتاه

- تعلم مهنة واملك ورشة..
  شعار مدارس لوتاه لتخريج جيل جديد
- المدرسة الإسلامية للتربية والتعليم بدبي..
  الإسلام حيا يتحرك بين تلاميذها
- الحاج سعيد لوتاه..
  وسام القيم وصورة مشرقة للتعليم الإسلامى

نقدم في هذه المساحة نموذجا من النماذج الإسلامية المشرقة ، وتحديدا في مجال التعليم لتكون صورة من الصور التى نتمنى أن تسود وأن تنتشر وأن تمتد إلى كافة أنحاء الدول الإسلامية ولعلها تكون بداية لسلسلة من المدارس الإسلامية القائمة على حسن الاستثمار في التعليم والذى يعد بحق هو استثمار في المستقبل ..وتفتح صفحات هذه المساحة في الأعداد القادمة لتضم أمثلة أخرى تعدها ويعدها المجتمع أمثلة وشخصيات رائده وقائدة في الأمة..

ونلتقى بالحاج سعيد احمد ناصر لوتاه مؤسس (المعهد التقني) لتخريج المهنيين في مجالات الصناعة والكهرباء والنجارة والسيارات والذى طرح شعار (تعلم مهنة واملك ورشة)، كما أسس (مؤسسة تربية للايتام) من عمر خمس سنوات، وحتى عمر خمسة عشر عاما" التي تتولي تربيتهم ورعايتهم وتشغيلهم بعد ذلك في مؤسساته.

كما يعد الحاج سعيد مؤسس (بنك دبي الإسلامي) وله العديد من المؤلفات المتنوعة بين الشأن المصرفي والديني والشعر النبطي وحصل علي اعلي الأوسمة وهي حب الناس، بما ساهم ويساهم فيه من اجل الإسلام والبشرية.

فكرة المدرسة...تقوم فكرة المدرسة على أن الله تعالي كلف الإنسان بالواجبات التعبدية عند سن معينة، فأخذها علي أنها قرينة وتطبيقا لهذا فكانت المدرسة وتحديد انتسابها الي الإسلام نصا وروحا" ..المدرسة التي نري فيها الإسلام حيا ..وجعلت المدرسة الخطة تسع سنوات تبدأ عند الخامسة من العمر وتنتهي عند سن البلوغ في الخامسة عشرة من العمر، وفيها يتزود التلميذ بما يحتاجه ليكون مواطنا صالحا وعضوا عاملا في المجتمع .

وتقوم على عناصر أساسية منها ..

التنشئة الإسلامية:

لاستيعاب المبادئ والقيم الإسلامية فكرا وسلوكا، وبناء شخصيته بناء متكاملا عقلا وروحا وجسما.

التعليم المفيد المناسب للمراحل السنية:

تعليم التلاميذ المعلومات التي تساعدهم على تنمية روح البحث والابتكار ويستطيع استثمارها.

تأصيل اللغة العربية الفصحى:

لغتنا العربية لغة القرآن العظيم لتكون لغة التخاطب اليومي بين الطلاب وأساتذتهم.

تقدير قيمة الوقت واختصار مدة الدراسة:

لان التقدم ما هو إلا نتيجة الاستثمار الجيد للوقت وتقدير أهميته، لذلك فالمنهج الدارسي يقوم على التنشئة على القيم والمبادئ الأخلاقية ومواكبة العصر الحديث بما فيه من تطور.

المراحل التعليمية:

تختلف المدرسة عن النظام التقليدي في تقسيم الدراسة إلى مراحل منفصلة ، وتعتبر السنوات العشر في المدرسة حلقات متصلة اتصالا لاستمرا لتحقيق الأهداف المرجوة ، حيث تعتمد الدراسة على نظام الفصول الدراسية، التي يعقبها إجازة قصيرة لتقليل الفاقد التعليمي، وتقسم المراحل التعليمية في السنوات العشر إلى ثلاث مراحل دراسية :

المرحلة الأولى: التأسيسية.. تمتد مدى أربع سنوات واثني عشر فصلا دراسيا، يدرس فيها التلميذ المحتوى العلمي والمهاري المستوعب في ست سنوات بالمدارس التي تتبع النظام التعليمي بالدولة ويكتمل خلالها إعداد التلميذ بالمهارات الأساسية للتعليم، من قراءة وكتابة وتخاطب وحساب، فضلا عن تزويده بالقدر الأساسي من المعارف الإسلامية، والعلوم العامة والمهارات المتعلقة بهما.

أما المرحلة الثانية: فهي التوجيهية.. وتستغرق ثلاث سنوات تغطي تسعة فصول دراسية، يكمل فيها التلميذ المحتوى العلمي والمهاري المستوعب في صفوف المرحلة الإعدادية بالنظام التعليمي بالدولة وكشف قدرات التلميذ واستعداداته، وميوله تمهيدا لإلحاقه بإحدى شعب التخصص.

المرحلة الثالثة: التخصصية.. وتمتد مدى ثلاث سنوات وتحتوي تسعة فصول دراسية، يكمل فيها الطالب المحتوى العلمي والمهاري لصفوف المرحلة الثانوية بالنظام التعليمي بالدولة وينخرط ضمن أحد التخصصات عالية المستوى في ميادين تتباين وفقا لاحتياجات المجتمع المحلي يضاف إليها بعض التخصصات الخاصة بالطالبات كالتربية والتدبير المنزلي والتمريض والسكرتارية وإدارة المكاتب.

شركة فرص للإستثمار

نواة تكتل اقتصاد إسلامي جديد
البحث عن الفرص الاستثمارية ودراستها واحتضانها، وتأسيس شركات وتسويق وبيع وإعداد دراسات استثمارية وتجارية وتقديم معلومات.. كل هذا من خلال فرص!!
١٠٠ مليون دولار بداية لمشروع الشركة الاستثمارية الإسلامية!
اتفاقيتان مع مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ومركز مصر القومي للبحوث
إنشاء شركة فرص السنغال للخدمة غرب أفريقيا.

شركة فرص للاستثمار واحدة من آليات الغرفة الإسلامية تهدف إلى أن تكون شركة رائدة في الدعوة بالاقتصاد الإسلامي عن طريق إقامة مشاريع ذات عائد اقتصادي في المجال التجاري والصناعي لتشغيل الأيدي العاملة ودعم السوق الأولية لرفاهية الناس وخدمة المجتمع في العالم الإسلامي.

خاصة فى وقت تتميز اقتصاديات دول العالم الإسلامي بزيادة حدة البطالة والفقر وانخفاض درجة التعاون الاقتصادي بالرغم من الموارد الأساسية التي تزخر بها هذه الدول ، وبالرغم من أهمية القرار السياسي لتلافي هذا المعوق إلا أن الافتقار للآليات والوسائل ساهم في هذه المشكلة ، وتبرز الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بخطتها العشرية ورؤيتها الطموحة كبصيص أمل في هذا النفق المظلم عن طريق تقديمها للآليات والوسائل المطلوبة الرؤية أن تكون الشركة محورًا لنشر وتنفيذ مفهوم إعمار الأرض الذي أمر به الله الإنسان في كل مناحي الحياة.

ومن هنا كانت رؤية شركة فرص أن تكون الشركة محورًا لنشر وتنفيذ مفهوم إعمار الأرض الذي أمر به الله الإنسان في كل مناحي الحياة ، تهدف الشركة إلى البحث عن الفرص الاستثمارية ودراستها واحتضانها، وتأسيس شركات لتسويقها ثم البيع بعد انتهاء التنفيذ وإعداد الدراسات والخرائط الاستثمارية والتجارية الشاملة، مع تقديم المعلومات الاستثمارية والتجارية التي من شأنها إحداث التنمية الاقتصادية ، وتقديم المشورة الاستثمارية والتجارية اللازمة للدول والشركات، وإقالة المشاريع المتعثرة ، والإسهام في تطوير وتأهيل الموارد البشرية المطلوبة وتوظيفها وتسهيل نقلها

بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

الفكرة والإنجازات.....

وتقوم الفكرة الرئيسية للشركة على خلق الآليات والوسائل اللازمة لتحقيق الهدف وستقوم الشركة في رسالتها بتحليل SOWT للعالم الإسلامي وعمل خارطة طريق استثمارية، وتمويل برأس مال مضارب وإنشاء شركات مسيطرة ناشئة ومخارج بيع متعددة.

وتم حتى الآن إتمام دراسة الجدوى الاقتصادية وخطط العمل، كما تم تأسيس الشركة ودخل المؤسسين برأس مال يبلغ ١٠٠ مليون دولار (حتى الآن) ومازال الباب مفتوحا للمزيد من رجال الأعمال في دول العالم الإسلامي.

كما انتهت إدارة الغرفة والشركة من توقيع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وانجاز عدد من دراسات الجدوى الاقتصادية لعدد من المشاريع الاستثمارية، فيما تم استقبال العديد من الطلبات التي يتم دراستها حاليا من حيث الجدوى الاقتصادية والتأكد من مخاطر الاستثمار وجدواه.

وقام الشيخ صالح كامل رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بتدشين المقر الرئيسي للشركة وجاري العمل حاليا على تأسيس فرعي الشركة الرئيسيين في كوالالمبور والقاهرة ليكون مكتب القاهرة مشرفا على الشركات والاستثمارات في قارة أفريقيا انطلاقا من مصر وينتظر أن يتم تأسيس ثلاثة مقرات إقليمية أخرى في كل من آسيا وأفريقيا ليكون هناك مقرا مركزي وخمسة فروع إقليمية.

يأتي هذا في وقت يبلغ فيه رأس المال المصرح به لشركة فرص (٢٠٠) مائتي مليون دولار يدفع المؤسسون نسبة ٢٥٪ من القيمة الاسمية عند الاكتتاب، ويتم سداد ماتبقى من رأس المال. تم توقيع اتفاقية تعاون علمي بين الشركة ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية وجاري دراسة إنشاء شركتين قابضتين في مجالات بحوث وتطوير وإنتاج أدوية البيوتكنولجي وشركة قابضة لصناعة الأقمار الصناعية وتوزيع خدماتها.

كما وقع الشيخ صالح كامل رئيس الغرفة

شركة فرص السنغال

ومن أهم الإنجازات التي تمت مؤخرا وتم إعتمادها خلال قمة المؤتمر الإسلامي بدكار (السنغال) حيث تم إطلاق عدة مشاريع منها شركة فرص السنغال كشركة نوعية بين شركة فرص الدولية للإستثمار وعدد من كبار رجال الأعمال السنغاليين حيث ستعمل لخدمة إقليم غرب أفريقيا لاستكشاف الفرص الاستثمارية وعمل دراسات الجدوى وخطة العمل وإطلاق شركات جديدة.

وبمجرد إطلاق الشركة يتوقع أن تطلق ما بين ٧ و١٠ مشاريع بحجم استثمار ١٠٠ مليون دولار أمريكي سنويا.

الإسلامية للتجارة والصناعة ورئيس مجلس إدارة شركة فرص للاستثمار اتفاقية تعاون فني مع الدكتور هاني الناظر رئيس المركز القومي للبحوث في مصر، وتنص الاتفاقية على أن يقوم مركز البحوث بدور المستشار العلمي للغرفة الإسلامية وشركاتها الاستثمارية ويقوم بتقديم المعرفة الفنية للمشاريع في مجال التقنية بمختلف أنواعها حين الطلب.

وتم من خلال الاتفاقية الموقعة مع المركز القومي للبحوث في مصر التعرف على العديد من المشروعات والاختراعات المصرية عبر المركز والتي ستقوم الشركة بدراسة جدواها وعمل خطط العمل التجارية اللازمة توطئة لاحتضانها والاستثمار فيها، ومن المشاريع التي يتوقع أن ترشح من هذه الاتفاقية مشروعات في مجالات تقنية المعلومات وتقنية النانو والتقنية الحيوية والدراسات الدوائية واختراعات الهندسة العكسية.

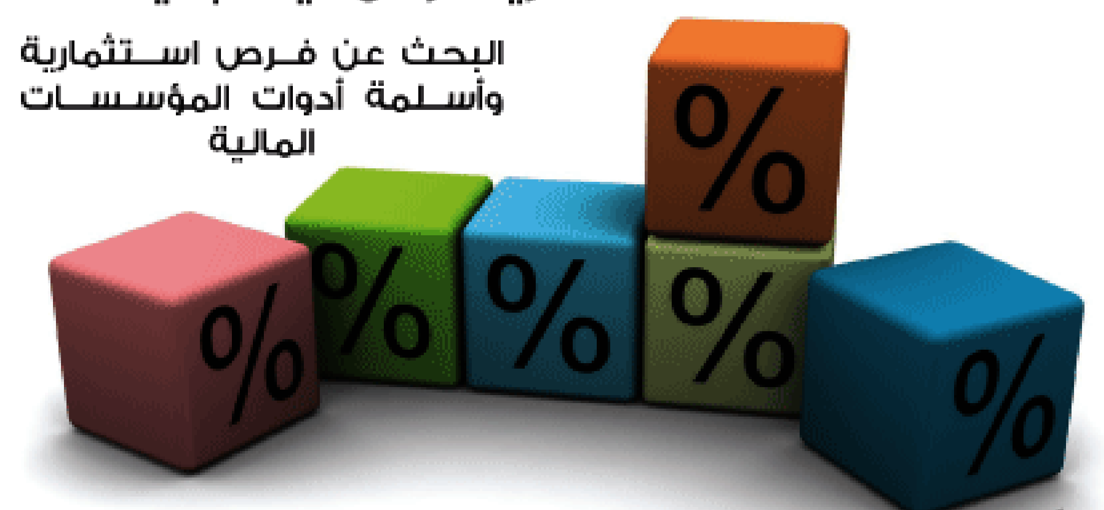
ومن المشروعات الجاهزة للانطلاق.. دراسات تم إنجازها وتوفير المعرفة الفنية لها وجاهزة للتمويل مثل دراسة محطتي توليد كهرباء بالسنغال وموريتانيا ودراسة إنتاج دواجن بالسودان والسنغال، ودراسة طرق استثمار لدولة بنين.

وهناك مشروعات تم بالفعل تأمين المعرفة الفنية لها وهي تحت الدراسة ومنها دراسة زراعة النباتات الطبية في مصر ودراسة مركز إنتاج النظائر المشعة (وحدة مسارع ذري) ودراسة مصنع إنتاج الأدوية الطبيعية العشبية بالمدينة المنورة ودراسة إنتاج أدوية التقنية الحيوية.

وتتنوع المحفظة الاستثمارية والمجالات الاستثمارية التي تعمل فيها شركة فرص منها الصناعية والتجارية والزراعية والعلمية والتقنية

بنك الاستخلاف للاستثمار والتنميـة.. تحقيق مقاصد الشـريعة وفق آليات جديدة.

البحث عن فـرص اسـتثمارية وأسـلمة أدوات المؤسسـات المالية



"المال مال الله والبشر مستخلفون فيه ". انطلاقا من تلك الرؤية والقناعة جاءت فكرة إنشاء بنك الاستخلاف للاستثمار والتنمية ليكون مجموعة مصرفية إستثمارية عالمية رائدة تدعم المؤسسات المالية الإسلامية القائمة وتقوم بدور ريادي على صعيد الإعمار والتنمية الاقتصادية نظرا للحاجة الضرورية لأسلمة أدوات النشاط المصرفي الإسلامي ولتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية.

ويعتمد الاستثمار الإسلامي على تحقيق التنمية الاقتصادية والقيام بمشروعات حيوية وإيجاد القيمة المضافة وزيادة عرض السلع والخدمات وبالتالي زيادة الصادر وتقليل الوارد وتقليل البطالة ، وفي ظل هذا لايعترف بضمان رأس المال أو العائد منه الغرم بالغنم (المخاطرة المحسوبة) .

فالمعاملات المصرفية الإسلامية المعاصرة تحمل سمات القرض الربوي وعيوب النظام الرأسمالي وتعجز عن إبراز معالم الاستثمار الإسلامي والهياكل التنظيمية تهمل إدارة الاستثمار ولاتستوعب جميع ضروب النشاط الاقتصادي المنتج ،كما انه يتم الاعتماد على تجهيز الأوراق وتوضيبها حفاظا على الشكل الشرعي.

لذلك كانت النتيجة ان المصارف الإسلامية لم تحقق مقاصد الشريعة من النظام المصرفي الإسلامي ، وإفراغ العمل المصرفي الإسلامي من أهدافه الاستراتيجية ومضامينه الحيوية ، ولم تتجاوز واقع وتأثيرات النظام المصرفي الربوي وتكريس التمويل تجاه الموسرين وذوي الملاءات الجديدة وجعل المستثمر وحده يتحمل مخاطر الاستثمار دون مشاركة المصرف.

لذلك فالمطلوب هو حركة تصحيحية للمشاركة الفاعلة للمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتحقق من السلامة الشرعية للأدوات المالية التي تصدرها المؤسسات الإسلامية مع إيجاد آلية لإدارة المصارف الإسلامية .

وكان الحل في إنشاء بنك الاستخلاف للاستثمار والتنمية أو ما يسمى "مجموعة إعمار الدولية" .

وبنك الاستخلاف يحل مشكلات هجرة الأموال المحلية إلى الخارج، وفقدان البيئة القانونية والآلية القادرة على تنمية السوق الأولية،وتركز أنشطة المصارف في مجال التجزئة، وضعف الاهتمام بالسوق الأولية و بالسوق الثانوية.

وتعتمد خصائص المشروع على البحث عن أفكار وفرص استثمارية وتطوير الفكرة ودراسة الجدوى وإجراءات التأسيس وطرح المشروع المنتج في وعاء ربحي وتصكيك وتوريق المشروع.

كما يبحث البنك عن مصادر متنوعة لرأس المال وتنويع محفظة الاستثمار من خلال أسهم الإدارة وأسهم الاستثمار العام وأسهم الاستثمار الخاص وأسهم الإصدارات المالية المؤقتة قابلة للتداول.

ورأس المال المصرح به لاسهم الإدارة مليارا دولار والمال المصدر مليار دولار ، بينما يكون المدفوع ٢٥٠ مليون دولار على ان يتم سداد الباقي قيمة الأسهم بمجرد طلب مجلس الإدارة ، ويكون رأس مال أسهم الاستثمار العام عشرة أضعاف أسهم الإدارة المدفوع ولاتزيد أسهم الاستثمار المخصص عن عشرة أضعاف اسهم الاستثمار العام.

ويتم استحداث آليات جديدة قابلة للتداول تؤمن مزيدا من الفاعلية والقدرة على الاستجابة لرغبات وتفضيلات والتعاون مع البنوك عبر إدارات الاستثمار النوعي وإحداث آليات تمكن من الدخول في استثمارات حقيقة تشمل أصول موجودات مدرة للدخل ، وكل ذلك من خلال إجراءات تشريعية مثل تمويل الاستثمار المباشر وتحمل المخاطر وتملك الأصول المالية والعينية والتعامل فيها وعدم الالزام بضمان ودائع العملاء ورفع القيود على التعامل مع الاطراف ذات الصفة .

وكل هذا تحقيق لمقاصد الشريعة الإسلامية واسلمة الأدوات المالية للمؤسسات المالية وإنشاء مشروعات كبيرة ومهمة والتوسع في المشروعات القائمة الناجحة وإعادة تأهيل المشروعات المتعثرة وتشغيل الأيدي العاملة وتوسيع السوق الأولية واستخدام المدخرات في أنشطة إنتاجية وتوفير أدوات تداول في السوق الثانوية وتطوير العلاقات والتعاون المشترك بين المؤسسات المالية.



المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

الصيرفة على أسس إسلامية
نقل الصناعة المالية الإسلامية إلى العالم

لاشك أن العقود الأخيرة شهدت إتجاهاً حديثاً لدى عدد من عملاء البنوك فى العالم للبحث عن فرص استثمار تتماشى مع المثل والاخلاق وتصاعدت فئة المستثمرين الذين يرغبون فى التأكد من أن أموالهم لاتستخدم فى دعم شركات تقوم باستغلال الاطفال أو لها تجاوزات فى حقوق الانسان او تخريب البيئة او تجربة منتجاتها على الحيوانات او غيره.وظهرت البنوك الاسلامية بتميز فى هذا المجال حيث انها تقدم لعملائها طرق الاستثمار الاسلامية النافعة والملتزمة اخلاقيا فى اطار الصيرفة الحديثة.

لذلك تم إنشاء المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية كهيئة دولية غير هادفة للربح لتقوم بتمثيل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وتوثيق العلاقة بينها. وتم تأسيسه في مملكة البحرين ، ويعمل وفق رؤية لتطوير العمل المالي الإسلامي نظريا وعمليا والترويج له مع السعي لتطوير العلاقة بين المؤسسات المالية وعملائها والمجتمع بوجه عام .

ومهمته خدمة أهداف أعضائه على المدى الطويل وذلك بتحسين صورة العمل المصرفي والمالي الإسلامي وتدعيم قدرتهم على خدمة عملائهم في جميع أنحاء العالم مع الالتزام بثلاثية العمل المصرفي الإسلامي " الاستثمار الأخلاقي والمهنية والشفافية "، وشعار عمل المجلس دائما نقل الصناعة المالية الإسلامية إلى العالم .

وكل هذا يهدف التعريف بالخدمات المالية الاسلامية ونشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بها والعمل على تنمية وتطوير الصناعة المالية الإسلامية، وتعزيز التعاون بين اعضاء المجالس والمؤسسات المشابهة في المجالات . والعمل على توفير المعلومات المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية والهيئات الاسلامية ذات الصلة، والعمل على رعاية مصالح الأعضاء ومواجهة الصعوبات والتحديات وتعزيز التعاون فيما بين الأعضاء وبين الجهات الأخرى.

أما برنامج المجلس فيقوم على أربعة محاور أساسية منها محور إعلامي الذي يسير من خلال موقع ونشرة الكترونية ومؤتمرات وندوات وحملات توعية محلية ودولية، ثم محور المعلومات والبحوث من خلال الدليل الإداري والمالي للمؤسسات المالية الإسلامية وسلسلة تطبيقات الصيرفة الإسلامية ونشرة تثقيفية . بينما يشمل المحور الثالث السياسات والتخطيط الاستراتيجي من خلال المركز الدولي للتحكيم والمصالحة الإسلامي والقانون النموذجي للعمل المصرفي الإسلامي والبنك الدولي الإسلامي و والتنسيق بين مؤسسات البنية التحتية الصناعية . فيما يعتمد المحور الرابع المنتجات المالية الإسلامية وذلك من خلال برنامج إدارة الجودة الفنية والشرعية للمؤسسات والمنتجات المالية الاسلامية.

وتتنوع المشروعات التى يقوم بها المجلس ما بين مشروعات ربحية التى تحقق إيراداً مع إمكانية إيجاد مؤسسات مبادرة للاستثمار فيها، ومشاريع رعاية لتحقيق مصلحة عامة للصناعة لتكون لها رعاية ودعم من المؤسسات المالية الاسلامية، ومشاريع النفع العام التى لايتوقع ان تحقق ربحا او حتى لاتحصل على دعم ورعاية مؤسسات خارجية وتتطلب الصرف عليها من القوائض المالية وميزانيات المشروعات الاخرى.

ومن حيث العمل فالمجلس قام بالفعل بانشاء موقع على الإنترنت كأول موقع للصناعة المالية الاسلامية ويتضمن محاور اخبارية ومعلوماتية وتفاعل مع الجمهور مع وجود قاعدة معلومات حسب الدولة والمجال عن المؤسسات والبنوك والشركات منذ عام ١٩٩٨ مزودة بالرسوم البيانية . أما علميا وتثقيفيا فهناك موسوعة للفتاوى الشرعية تحتوى على ثلاثة الاف و٥٠٠ فتوى من البنوك المختلفة بالإضافة لدليل المصطلحات المصرفية المبوبة حسب الموضوعات بالاضافة للرد على الاستفسارات الحية والمناقشات مع الجمهور.

وفى مجال المطبوعات تم إصدار نشرة عن الصيرفة الإسلامية المعاصرة بناء على "الصيرفة والتمويل الإسلامى صناعة متجددة فى عالم متحرك" وتم طباعة خمسة آلاف نسخة وتم توزيع جزء منها بالولايات المتحدة وعدد من المسئولين ومراكز الدراسات والمؤسسات الإعلامية. بالاضافة إلى فيلم تثقيفى وتم إخراجه وتم طبع ثلاثة الاف نسخة من الفيلم والكتيب المستقل المصاحب للفيلم.

تعتزم الأمانة العامة للمجلس إعداد كتب مرجعية تتناول تطبيقات مصرفية رائدة متميزة للمؤسسات المالية الاسلامية فى مستوى خدماتها تشمل الخبرة العلمية والفنية والعملية من خلال متخصصين، بينما هناك اتجاه لإصدار نشرة شهرية لتحقيق التواصل بينه وبين اعضائه وجميع المهتمين بالصناعة المصرفية المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لتعميم وإثراء ثقافة العمل المصرفي والمالي الاسلامي ونشر استراتيجيات واتجاهات التطور المستقبلي ، مع نشر سلسلة من النشرات للتوعية المختصرة بصيغ التمويل الاسلامية مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة واعداد كتيبات اكثر تفصيلا لتلك المنتجات يتم صياغتها وعرضها بطريقة ميسرة ولغة سهلة وتوزع على الجمهور أثناء أسابيع التوعية بالصيرفة الاسلامية التى ستنظم فى مختلف الدول الاسلامية.



برنامجان لتفعيل صندوق التضامن الإسلامي.. وخطط جديدة للتطوير. مسيرة جديدة لتحقيق أهداف الصندوق. الموافقة على الاستراتيجية الخمسية الأولى (٢٠٠٨ - ٢٠١٢).

صندوق التضامن الإجتماعي هو أحد آليات الخطة العشرية للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة يتكون من عضوية ٥٦ دولة إسلامية، ويهدف الي اقامة مشاريع اقتصادية وبرامج تطوير للقضاء علي الفقر والجهل والمرض في الدول الاسلامية .

ونظرا لاهمية الصندوق تم صياغة هيكله كصندوق وقفي تمول انشطته من العوائد التي يحققها من استثمار موارده الاساسية في محافظ متنوعة بطريقة مهنية لتحقيق اعلي عائد يستخدم في تمويل الدول المستفيدة من خلال قدوض ميسرة.

يصل راس مال الصندوق الي عشرة ملياددات دولار ويتم من خلاله تنفيذ استداتيجية خمسية تم وضعها لتفعيل بدامج الصندوق التروافق عليها مجلس ادارة البنك الاسلامي الذي يتولي ادارة الصندوق وبعد الموافقة علر البدامج الجديدة الترتتكلف ١٣.٥ ملياد دولار وتمول جميعها من موارد الصندوق التي جمعها بالاضافة الي ما يقدمه البنك الاسلامي.

ومن المنتظر ان تشهد الفترة المقبلة خطوات تقدم في ظل مساهمة من المملكة العربية السعودية (٢ بليون) ودولة الكويت (٣٠٠ مليون دولار) ودولة الإمارات (٥٠ مليون دولار)، وينفّذ الصندوق حاليا استراتيجيته الخمسية (٢٠٠٨ - ٢٠١٢) التي أقرها مجلس إدارته في شباط/ فبراير ٢٠٠٨..

وشهدت الفترة الماضية إقرار أول برنامجين لصندوق التضامن الإسلامي يعرفان باسم «برنامج التدريب المهني للتخفيف من الفقر»، و«برنامج التمويل الجزئي»، وسيوفران نحو مليار دولار للتمويل على مدى السنوات الخمس المقبلة، للمساعدة على حل أهم الأسباب الجوهرية للفقر في الدول الأعضاء في المؤتمر الإسلامي، ومنها الجهل وندرة فرص العمل.

وسيساهم صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لكل مبادرة طوال مدة البرامج، ويعمل على جمع

المبالغ الإضافية من اكتتابات لمؤسسات تمويل تنموية عالمية ومؤسسات غير حكومية، ومصادر من القطاعين الخاص والعام في الدول الأعضاء.

أكد رئيس البنك الإسلامي للتنمية أحمد محمد علي، أن مجلس إدارة المصرف وافق على الاستراتيجية الخمسية الأولى (٢٠٠٨ – ٢٠١٢) لصندوق التضامن التابع له وعلى تنفيذ برنامجي هذه الاستراتيجية التي تقدر تكلفتها بنحو ١٣/٥٠ مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى الموافقة على تنفيذ برنامجي هذه الاستراتيجية.

وأشار إلى أن هذه البرامج ستموّل بموارد جمعها الصندوق، إضافةً إلى ما سيقدمه البنك الإسلامي للتمويل. ولفت الى أنه «سيواصل حضّ الدول الأعضاء لي المصرف والقطاع الخاص، على التبرع بسخاء لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية».

وسينصب اهتمام صندوق التضامن، الذي ترتبط أهدافه مباشرةً بدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة، على تخفيف الفقر وقضايا التنمية في أفقر الدول الأعضاء في المؤتمر الإسلامي، وتقع غالبيتها جنوب الصحراء الأفريقية، إضافة إلى مكافحة جيوب الفقر في بلدان أخرى.

ويهدف برنامج التدريب المهني إلى تخصيص نحو ٥٠٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات، خصوصًا أن أهم ما تشكو منه الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، ارتفاع معدّل الأمية إلى ٣٢٪ من سكان العالم الإسلامي.

وأشار مسئولون في المصرف، إلى أن «الغرض من البرنامج هو خفض الفقر، خصوصًا بين النساء وسكان القرى، بتزويدهم بمهارات تساعدهم على اكتساب عيشهم. ومن هذه الفئات الأطفال والناشئون والشباب المتخلفون عن المدارس والنساء العاملات والكبار».

ويعتبر البرنامج فريداً من جوانب عدّة، فهو «يركز على التدريب المهني بدلاً من الدراسات الأكاديمية ومساعدة الناس على تحسين سبل حياتهم العملية. ويسعى إلى إفادة الأسر، من الأطفال الذين لم يدخلوا المدارس إلى الآباء الأميين، في التآزر وتشجيعهم على التعلم».

ويشمل أيضًا، تسهيلات التمويل الجزئي لمساعدة الخريجين على تأسيس أعمالهم الحرة. كما يشمل التمويل الجزئي، وسيخصص ٥٠٠ مليون دولار للمجتمعات الفقيرة في الدول الأعضاء على مدى السنوات الخمس المقبلة، بهدف توفير فرص عمل وتحسين أوضاع المعيشة.

وينوي الصندوق طرح برنامجين بعد انتهاء قمة منظمة المؤتمر الإسلامي. ويجري العمل على وضع خطط لتطوير برامج مستهدفة أخرى وطرحها في الأشهر المقبلة ضمن إطار مسيرة الصندوق لتحقيق أهدافه، التي تشمل جهوداً لبناء قدرات إنتاجية للدول الأعضاء من خلال مبادرات تحقق نمواً اقتصادياً مستداماً، وخلق وظائف وخفض الأمية والقضاء على الأمراض والأوبئة، وخصوصًا الملاريا والدرن الرئوي والإيدز وتطوير البنية التحتية».

وصيغت هيكلة صندوق التضامن كصندوق وقفي، يعني أن أنشطته ستموّل من عوائد يحققها من استثمارات موارده الأساسية في محافظ متنوعة، وتدار إدارة مهنية لتحقيق أعلى عوائد، يستخدمها في تمويل الدول المستفيدة على أساس قروض ميسرة.

ومن المقرر أن يطلق بنك التنمية الإسلامي حملة توعية إعلامية تشمل جميع القطاعات المصرفية العامة منها والخاصة، بالاضافة إلى المصارف الإسلامية، والحكومية، والمنظمات الدولية والاهلية، وصناديق الوقف والزكاة لحثهم على المساهمة في الصندوق. وسيعمل بنك التنمية الاسلامي على تنفيذ برامج عديدة عبر صندوق التضامن الاسلامي، منها محو الأمية، والتمويل الفردي للاشخاص الذين يعيشون مع عائلاتهم ولا يستطيعون مغادرة المنزل، وإتاحة المجال لذوي الدخل المتدني للاستفادة من برنامج التمويل المذكور، لكونهم لا يستطيعون الإفادة من القروض المصرفية المتعارف عليها. بالإضافة إلى إتاحة المجال لذوي المهن المتواضعة والصغيرة تطويرها لزيد إنتاجها.

وينتسب لعضوية البنك حالياً ٥٦ دولة من مختلف أنحاء العالم، ومرور الوقت، نما البنك على شكل مجموعات تابعة له، منها:

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

والمؤسسة الإسلامية العالمية لتمويل التجارة.

وتمارس مختلف الأنشطة الاقتصادية. ويهدف البنك إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء، والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، من خلال تمويل المشاريع والمؤسسات الإنتاجية. وحتى تاريخه، قدم البنك ما يزيد على ٥٠ مليار دولار من التسهيلات التمويلية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

ويبلغ رأس المال المدفوع للبنك ٢،٦ مليار دينار إسلامي (نحو ٤ مليارات دولار أمريكي) ورأس مال مصرح به مقداره ٣٠ مليار دينار إسلامي (نحو ٤٥ مليار دولار أمريكي).

والبنك حاصل على تقدير (AAA) كجهة إصدار من مؤسسة فيتش ريتنجز (Fitch Ratings)، وتقدير (AAA) من مؤسسة ستاندرد أند بورز (Standard & Poor's)، وتقدير (Aaa) من خدمات مودي للمستثمرين.

مشروع دول الجنوب تبادل التكنولوجيا وتوفير سوق للأصول والتكنولوجيا

الأولوية لتكنولوجيا الصناعة الزراعية والصناعات الدوائية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم

تم تنفيذ مهام مشروع نظام بين دول الجنوب على الموقع الالكتروني (http://www.Getorog.org) بواسطة SAUEE باستخدام نظم العمليات الخاصة ب SAUEE.

تأسست الوحدة الخاصة في التعاون بين بلدن الجنوب (SU-SSC) عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة لدعم وتنسيق التعاون الثلاثي بين بلدان الجنوب على أساس عالمي وبناء على نظام الأمم المتحدة المتوسع ، لتبادل التكنولوجيا وتوفير سوق مادي وافتراضي للأصول والتكنولوجيا وتبادل الموارد، مدعومة بالخدمات الاستشارية، بين الدول النامية، بهدف المساعدة في تسريع التطوير الاقتصادي وتقليل الفقر على مستوى قومي واقليمي وعالمي.

إن نظام بين دول الجنوب الحالي يستخدم عملية SUAEE لتعيين ومراقبة مستخدم داخليا وليس خارجيا، وبسبب طبيعة التبادل، فان نظام SUAEE لديه عملية قوية جدا للتحكم في تعيين العضو وذلك يتشابه كثيرا مع عضو في البورصة، فليس من السهل أن يصبح كل شخص عضو. وكنتيجة لذلك فانه لكي تصبح عضواً فان على المؤسسة/الأشخاص أن يبعثوا برسالة الكترونية إلى SUAEE ويرسلوا معلومات العضو. وبعد ذلك تقوم SUAEE بعمل التحريات اللازمة ثم تجيز شرعية هذا الشخص/المؤسسة، قبل فتح حساب مستخدم. وعند الموافقة، تقوم SAUEE بتعيين مستخدم وترسل معلوماتها إلى ذلك المستخدم قبل أن يطالب بها.

فتبادل التكنولوجيا والأساليب الجيدة يمكن أن يشكل برنامجا لتبادل الخبرات والأسهم ورءوس الأموال بين الأقطار النامية، بما في ذلك اختيار المشاريع والتقدم بعطاءات لها، البحث عن شركاء، اختيارات التمويل، وانجاز خدمات المشروع. تتكون خطة التغيير تلك من ناحية نظرية وناحية عملية تتمثل في توفير الخدمات المادية اللازمة لتسهيل تبادل التقنيات في الأعمال الزراعية وأعمال الصيدليات الخاصة بالمرحلة الأولى من التشغيل، مع التوسع المأمول لاشتمال أنواع أخرى من الأعمال في المرحلة النهائية.

كما إن المتطلبات الشاملة هي متطلبات أعمال على مستوى عال، إن النظام الذي تزود به مؤسسة شنغهاى المتحدة لتبادل الأسهم والأصول هو "نظام تبادل" متوارث، والذي كان مستخدما منذ سنوات كثيرة. إن هدفنا الأول هو التأكد من أن نظام للتبادل يساعد على تنفيذ المهام التي يتطلبها المشروع.

وتصميم النظام راعى متطلبات الأعمال على مستوى عال، وتصف متطلبات الأعمال على أحسن وجه من خلال موقع الكتروني تبادلي يمكن الدخول عليه من أي مكان في العالم ، انه يستخدم التكنولوجيا الالكترونية الأكثر شيوعا، مثل لغة "الجافا" ، جهاز خادم الموقع الالكتروني، جهاز خادم التطبيق الهيكلي وقاعدة الأعمال الخاصة بذلك.

ومشروع إس إس-جيت، منح أولوية التنفيذ الفورية على التكنولوجيا المرتبطة بالصناعة الزراعية والصناعات الدوائية للمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم في ١٦ دولة عن طريق المركز الصيني الدولي للتبادل الاقتصادي والتقني ويتم تشغيلها عن طريق مؤسسة شنغهاي المتحدة لتبادل الأصول والأسهم بالاشتراك مع الشبكات المشتركة في مشروع إس إس-جيت: تيكتونيت آسيا وتيكتونيت أفريقيا وغرفة التجارة الإسلامية ومجلس الأعمال الصيني الأفريقي.

وتزيد أهمية الجنوب بشكل عام في إنتاج وتجارة واستهلاك البضائع المصنعة في الأسواق العالمية. ويحتاج السوق إلى منصة تسهل التجارة والاستثمار بين دول الجنوب بشكل كبير.

وتؤخذ المشروعات المتوسطة والصغيرة هذه من ١٦ دولة تم اختيارها من أفريقيا وآسيا. وعند انتهاء عملية التفاوض، يتم توقيع العقد ويجري التبادل الشفاف للتكنولوجيا أو الأصول وتلتزم الوحدة الخاصة للتعاون بين دول الجنوب بإنجاح نظام إس إس - جيت، حيث ترى أنه عامل مهم يساهم في تقوية العلاقة بين دول الجنوب كوسيلة لتقوية اقتصادها والحد من الفقر.

برنامج لدعم أنشطة التنمية الخاصة بنساء الأعمال

التغلب على عقبات تواجه نمو أعمال النساء من خلال موقع الكتروني

يعتبر دعم التسويق، والتمويل وشبكة الأعمال مطلباً أساسياً للنساء الملتزمات، علاوة على ذلك فان غالبية نساء العمل ترين أنهن يتجهن إلى توسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أعمالهن، خاصة وأن معدل النساء اللاتي يتعلمن الكمبيوتر أعلى بكثير من معدل رجال الأعمال، مما يعطي ضرورة ومزيدا من الاهتمام بوجود تقديرات مبسطة عن النساء اللاتي يتعلمن الكمبيوتر.

والحل يتطلب وقفة في محطة واحدة في شكل محور معلومات يتركز في موقع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة الالكتروني لمناقشة تلك الموضوعات، وهذا لن يسهل على نساء الأعمال فقط الحصول على معلومات تتعلق بالأعمال، يسهل الدخول إلى السوق، ويعزز شبكات الأعمال، ولكن أيضا سيسهل على مؤسسات القطاع العام والمشروعات الحكومية من توسيع اتصالاتهم لمساعدة كل من الرجال والنساء طبقا لطبيعة أعمالهم.

ومن ثم فان الحل المحوري لمساعدة نساء الأعمال هو حل مقبول لسد تلك الفجوات، وعلى وجه الخصوص "تقسيم سوق المنتجات" والذي يؤثر على كثير من نساء الأعمال اللاتي لهن مشروعات صغيرة ، في المرحلة الأولى سوف تستخدم اللغة الانجليزية.

وسوف تشتمل المعلومات المحورية على ما يلي:

معلومات مهمة، والاتصال بالأشخاص في الوكالات والمصالح الحكومية والمختصين بخدمات تنمية الأعمال المالية وغير المالية مع الاتصال على صفحة معينة في الموقع الالكتروني إن أمكن ذلك، وكذلك الاتصال بالغرف التجارية ومؤسسات القطاع الخاص المعنية، وهيئات الأعمال، ومجموعات شبكات الأعمال التي تهتم بأعمال النساء والهيئات النسائية المختصة بالأعمال، ومنتديات شبكات الأعمال الوطنية والدولية.

- دراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة، مع التركيز على النساء اللاتي يلتمسن الخبرة التراكمية التنموية التي يقدمها البنك الإسلامي للتنمية لهن وللأخريات.
- معلومات عن المراحل المختلفة لدورة حياة المشروع وغير ذلك من الموضوعات المتعلقة بهذا الشأن مع التركيز على وجه الخصوص على الموضوعات التي تعتمد على النوع – حيث التركيز على نساء الأعمال.
- فرص التصدير والأعمال الدولية ومعلومات عن الأنظمة التي يجب على نساء الأعمال معرفتها من أجل دخول السوق والاستقرار فيه. أحدث المعلومات عن التغييرات العالمية في الأسواق الدولية.
- فرص عن طريق شبكات الأعمال عن أعمال مماثلة في أقطار منظمة المؤتمر الإسلامي، وعلى سبيل المثال الترتيبات الخاصة بالعقود الفرعية، التسويق المشترك، الخ.
- معلومات عن فرص التدريب والتنمية والتي تتعلق بوجه خاص بنساء الأعمال.
- الاتصال بمقدمي الخدمات ومعرفة التغييرات في العقود القرية.
- الاتصال عن طريق شبكات الأعمال بالمشروعات الدولية مثل منظمة العمل الدولية وغيرها من المشروعات التي تعمل في مجال تنمية الأعمال للنساء والرجال على حد سواء.

أهداف فورية: ومساعدة نساء الأعمال في التغلب على فجوات المعلومات المتعلقة بالأعمال والمشهد الاقتصادي، وكذلك فيما يتعلق بالتقاليد الاجتماعية الثقافية لأقطار منظمة المؤتمر الإسلامي مساعدة نساء الأعمال في الدخول إلى أسواق دول منظمة المؤتمر الإسلامي المربحة، وتطوير مقدرتهن في الدخول إلى أسواق جديدة تنافسية في عالم الأرقام.

النتائج المتوقعة:

وسيط معلوماتي لخدمات تنمية الأعمال لنساء الأعمال لاسيما في مجالات التسويق وشبكات الأعمال، وتخفيض نفقات الاتصال لنساء الأعمال، وزيادة استخدام نساء الأعمال للتكنولوجيا وتحسين إمكانية الحصول على معلومات بواسطة نساء الأعمال، وتخفيض تكلفة العمليات التجارية لنساء الأعمال، وتذليل العقبات التي تحول دون دخول نساء الأعمال الأسواق العالمية.

وكذلك تبادل المعلومات مع مختلف المشروعات المعنية بتدعيم وتشجيع نساء الأعمال في أقطار منظمة المؤتمر الإسلامي، والاتصال مع المشروعات النسائية العالمية وغيرها من الهيئات الدولية.



الإحتكار حرام شرعا وممنوع قانونا

الإسلام يحرم الجشع والإبتزاز والمغالاة

من أهم القضايا التي أصبحت حديث المجتمعات كافة ومنها المجتمع الإسلامي ما يتعلق بأسعار السلع وتفاوتها وغلاء الأسعار المتوالي وممارسة بعض التجار أوالشركات ممارسات احتكارية وبخاصة الحاجات منها والضروريات، والتي تؤثر في الأسعار والسلع وتؤثر بالتالي على معائش الناس.

ومما يزيد من شدة وطأة غلاء الأسعار أنها تمس شريحة كبيرة في المجتمع، وهذا له انعكاسات في جوانب عديدة اجتماعية ونفسية وأمنية واقتصادية، وتحرص الجهات التشريعية والتنفيذية في الدول على أن تكون الأسعار مستقرة، بل إنها تقدم الدعم بصور متعددة للسلع الضرورية والأساسية.

وهنا يكون دور الإسلام والأخلاقيات الإسلامية التي بينت فيها الشريعة طريق الحلال والمكسب وطريق الحرام كما بين الفقهاء أساس الكسب الحلال من التجارة، وينبغي ألا ننسى أن التجارة كانت عمل النبي (صلى الله عليه وسلم) ومن أهم عناصر التجارة في نظر الإسلام "التراضي" والتراضي يقتضي ثلاثة شروط: أن يكون المشتري مختاراً في الشراء ،وأن يكون البائع مختاراً في البيع وأن يكون كلاهما (البائع والمشتري) مختاراً في تقدير الثمن الذي يشتري أو يبيع به.

فإذا كان البائع أو المشتري مضطراً إلى البيع أو الشراء بأي ثمن فإن التجارة تفقد أهم عناصرها وهو التراضي، وعندما لا يعتمد البيع أو الشراء على الرضا، بل يعتمد على الاضطرار يحدث الاحتكار. والاحتكار استغلال آثم لا مخاطرة فيه ويكون الكسب فيه نتيجة الانتظار والمضاربة لأنه تجميع وحبس للمواد المطلوبة لوقت الاضطرار إليها فالكسب فيه يأتي عن طريق الانتظار لا عن طريق المخاطرة. والكسب عن طريق الاحتكار وحبس المواد لحين ارتفاع سعرها بالاضطرار إليها غير شرعي ولا يبيحه الإسلام. وبذلك أباح الإسلام التجارة وحرم الاحتكار ونهى عنه كطريق للكسب، فيقول الرسول عليه السلام (من احتكر فهو خاطئ، رواه مسلم) والغاية من منع الاحتكار هو منع الضرر عن الناس، وحيث أن للناس حاجات مختلفة والاحتكار فيها يجعل الناس في ضيق ويلحق بهم الضرر، لذلك نجد أن الاحتكار يمكن أن يشمل كل الأموال.

فالإسلام يدعو إلى وجوب مراعاة العدالة في المبادلات التجارية ويحرم إلحاق الضرر والأذى والظلم بالآخرين كما ينادي الإمام علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) بفكرة الثمن العادل الذي لا يلحق الضرر بالبائع أو بالمشتري إذ يقول (يجب أن يكون البيع بأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع)، أي أن الثمن العادل للسلعة يجب أن يكون غير مجحف بأي من طرفي عقد البيع البائع والمشتري، فالثمن العادل في الإسلام هو الثمن الذي لا يظلم أياً من المتعاملين، فلا يظلم المنتج أو البائع ولا يظلم المستهلك أو المشتري.

و هنا يكون الحديث عن وجدان التجار وضمائرهم، بل إيمانهم باليوم الآخر ما داموا مسلمين هو الأولى عند الحديث عن محاولات ضبط الأسعار، فالتاجر يكون إحدى الركائز المهمة في المنظومة الاقتصادية.

ولاريب أن التجار إذا كانوا يتمتعون بذمم نظيفة وأخلاق كريمة فسيتجهون بأسواقهم إلى ما فيه الخير والرفق بمن يتعاملون معهم، وهذا الاتجاه الأخلاقي أقوى داعم لاستقرار الأسواق ونضجها، ولذا كان من المتعين أن يتقوى الجانب الأخلاقي لدى التجار حتى يتحقق للناس الرفق في معايشهم.

وقبل الإشارة إلى أسس تلك الأخلاقيات فمن المهم أن يشار إلى أن من المتفق عليه بين خبراء الاقتصاد أن غلاء الأسعار يرجع لنوعين من الأسباب: أسباب مبررة مثل تأثير العرض والطلب وما يتصل به من مؤثرات كالأمطار والقحط والحروب وقيمة الطاقة وتوفر المواد الأساسية وشحها وغير ذلك، والنوع الثاني: أسباب غير مبررة بحيث إن العرض أو الطلب يكون في نطاقه الطبيعي وليس ثمة مؤثرات على توفر السلع.

إن تحلي التاجر بأخلاق الأمانة والسماحة والرفق تنعكس تلقائياً على المستهلكين فيطمئنون إلى جودة البضائع وخلوها من الغش والخلل المتعمد، كما أنهم يطمئنون إلى صدقية الأسعار وتناسبها مع السلع فلا جشع ولا ابتزاز ولا مغالاة.

إن شريعة الإسلام قبل أن تسن التشريعات



المنظمة للأسواق وطريقة بيع السلع؛ حرصت على أن تنشأ بين المتبايعين علاقة صدق وثقة أساسها الإيمان والمراقبة لله جل وعلا ، ومن أسس ذلك ما ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "البيِّعان بالخيار ما لم يتفرقا ، فإن صدقا وبيَّنا بُورك لهما في بيعهما، وإن كتَمَا وكذبا محقت بركة بيعهما".

وحيث إن التجار يتصرفون من خلال تجارتهم بجوانب حيوية ومهمة في حياة الناس فقد بادر المصطفى عليه الصلاة والسلام بالدعاء لهؤلاء التجار ومن شابههم ممن يتولون الأمور العامة بأن يجازيهم الله بجنس صنيعهم ، إنْ خيراً فخير ، وإنْ شراً فشر ، ففي صحيح مسلم عن عائشة أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "اللهم من وَلِيَ من أمر أمتي شيئاً فشق عليهم فاشقق عليه ، ومن وَلِيَ من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم فارفق به".

وفي جانب وجداني آخر يحكي النبي صلى الله عليه وسلم العاقبة الحميدة والفوز الكبير الذي آل إليه أحد التجار بسبب أخلاقياته العالية لدى تعامله مع من باع لهم، ليكون أسوةً لنظرائه. ففي الصحيحين عن أبي مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "حُوسب رجلٌ ممن كان قبلكم ، فلم يوجد له من الخير شيءٌ إلا أنه كان يخالط الناس ، وكان موسراً فكان يأمر غلمانه أن يتجاوزوا عن المعسر، قال: قال الله عزَّ وجلَّ : نحن أحق بذلك منه تجاوزوا عنه".

هذا الذي تقدم بعضٌ مما جاء في تقرير الأخلاقيات الفاضلة ، ومثل ذلك جاء التنفير والتشنيع من أخلاقيات الكذب والغش والاحتكار وكل أنواع الإضرار بالآخرين ، والنصوص في ذلك كثيرة منها: قول النبي صلى الله عليه وسلم: "مَنْ ضارَّ أضر الله به، ومن شاق شاق الله عليه" رواه أبو داود والترمذي. وفي صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " من احتكر فهو خاطئ". وفي صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مَرَّ على صُبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللاً فقال: ما هذا يا صاحب الطعام؟ قال: أصابته السماء يا رسول الله. قال: "أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس، مَنْ غشَّ فليس مني".

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ثلاثةٌ لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ، ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم، ــ وذكر منهم ــ ورجل أقام سلعته بعد العصر ، فقال والله الذي لا إله غيره لقد أعطيت بها كذا وكذا، فصدقه رجل"، ثم قرأ هذه الآية:

{إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَناً قَلِيلاً أُوْلَـئِكَ لاَ خَلاَقَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ وَلاَ يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلاَ يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلاَ يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} [آل عمران: ٧٧].

وفي صحيح مسلم عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم، ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم" قال: فقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات، قال أبو ذر: خابوا وخسروا، من هم يا رسول الله ؟ قال: "المسبِل ، والمنَّان، والمنفِّق سلعته بالحلف الكاذب".

وجملة القول: أن التجار يتعين عليهم أن تحكمهم أخلاقيات كريمة وتعاملات نبيلة حتى تتحقق لهم العاقبة السعيدة إذا لقوا الله تعالى ، ففي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " التاجر الأمين الصدوق المسلم مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة" رواه الترمذي وغيره.

قال ابن العربي: هذا الحديث وإن لم يبلغ درجة المتفق عليه من الصحيح فإن معناه صحيح؛ لأنه جمع الصدق والشهادة بالحق والنصح للخلق وامتثال الأمر المتوجه إليه من قبيل الرسول، ولا يناقضه ذم التجار في الخبر الآخر، لأنه محل لذم أهل الفجور والرياء والحرص ، بقرينة هذا الخبر، أما مع تحري الأمانة والديانة فالإتجار محبوب ومطلوب، ولهذا كان السلف يقولون: اتجروا فإنكم في زمان إذا احتاج أحدكم كان أول ما يأكل بدينه.

و هذه دعوتنا ــ لكل التجار المسلمين ــ لأن يتحلوا بأخلاقيات الصدق والسماحة والرفق والتيسير فبذلك يطيب كسبهم وتهنأ حياتهم وتحسن عاقبتهم.

باب خاص نعرض فيه أهم البحوث والدراسات التي تفيد أفكار وأهداف الغرفة وتساعد على التواصل الثقافي المعرفي لجمهور الغرفة



التدرج في تطبيق الأحكام مبدأ أصيل في الشريعة الإسلامية، جاءت به النصوص من الكتاب والسنة، وعمل به السلف، وأكدته المبادئ والقواعد الفقهية من المذاهب المختلفة . وهو لذلك المنهج الطبيعي لتحديد ملامح المرونة المطلوبة في التعامل مع تحديات الواقع.

فالتدرج منهج يحقق التوازن بين الواقعية والمثالية، وبين الرخص والعزائم، وبين المرونة والثبات، وبين الوسائل والغايات واعتماد هذه المنهجية في توجيه مسيرة التمويل والاقتصاد الإسلامي ضروري للمحافظة على شخصية المؤسسات الإسلامية وعدم ذوبانها في خضم التيار الرأسمالي الجارف ، ومع ضرورة هذه المنهجية فإن الدراسات المعنية بها قليلة، والاهتمام بها أقل.

لذلك يقدم لنا الشيخ د. سامي بن إبراهيم السويلم" باحث في الاقتصاد الإسلامي دراسة خاصة عن فقهة التدرج فيما يتعلق بالاقتصاد وتفاصيل الواقع وكيفية الاستفادة من الربحية في خدمة الأمة ومواطنيها ،حيث يعتبر ان مسيرة الاقتصاد الإسلامي تواجه اليوم الكثير من التحديات والصعوبات، وبطبيعة الحال لابد من وجود نوع من التنازلات أمام هذه التحديات للمحافظة على استمرارية المؤسسات الإسلامية وتطورها. و لكن السؤال: ما حدود هذه التنازلات وما ضوابطها؟ وما هي المنهجية المتبعة لهذا الغرض؟

فالمؤسسات الإسلامية تعاني كثيرا من مشكلتين، كل منهما تؤدي للأخرى: غياب الرؤية واستعجال النتائج ، فتحويل الاقتصاد من النظام الربوي إلى النظام الإسلامي أمر يحتاج لإعداد وتخطيط ورؤية، ولايتم بجرة قلم أو إصدار مرسوم فحسب. هذه الرؤية لاتزال في كثير من الحالات ضبابية لأسباب مفهومة، أهمها صعوبة الموضوع ووعورة مسالكه، لكن هذا لايبرر لنا تأجيل الموضوع إلى أجل غير مسمى أو تعطيله كلياً. بل يجب دعم البحوث والدراسات التي توصل الرؤية وترسم المعالم الأساسية للنظام المنشود، وتسهم من ثم في بلورة خطة منهجية لتحقيقه.

ان غياب الرؤية يؤدي بطبيعة الحال إلى التركيز على الجوانب الشكلية والسطحية، وهي أمور

لا تستدعي التأني والتخطيط، فيغلب من ثم الحرص على تحقيق الهدف والوصول إليه بأقصر طريق وبأسرع وقت. وهذه هي المشكلة الثانية، وهي استعجال النتائج . فإزالة الربا يجب أن تتم بين عشية وضحاها وفي الحال! هذا الاستعجال يقضي على أي خطط وبرامج منهجية لبناء النظام الإسلامي البديل على أساس متين، ويؤدي من ثم إلى حرق المراحل والقفز على المقدمات الطبيعية للأمور. في هذه الحالة يصبح وجود الرؤية وعدمه سيان. فغياب الرؤية يؤدي للاستعجال، والاستعجال يؤدي إلى تغييب الرؤية. المحصلة النهائية للأمرين هي نتائج صورية مهزوزة للنظام الإسلامي، خالية الوفاض، خاوية الروح، ربما تسيء إلى الإسلام أكثر مما تحسن إليه. ومن هنا جاءت الحاجة لبحث موقف الشريعة المطهرة من المنهجية والمرحلية والتخطيط لبناء المجتمع الإسلامي، وهو ما يتجلى بأظهر صورة في مبدأ التدرج. فالورقة تبين أن التدرج في تطبيق الأحكام مبدأ أصيل في الشريعة الإسلامية، جاءت به النصوص من الكتاب والسنة، وعمل به السلف، وأكدته الأصول والقواعد الفقهية من المذاهب المختلفة. وهو ما يؤكد على أن التخطيط عنصر أصيل في التشريع الإسلامي، ومبدأ يجب اعتباره والأخذ به، وليس من النوافل التي لا يترتب على تركها أي ضرر.

تطبيق الاقتصاد الإسلامي

بالرغم من سيطرة المفاهيم الرأسمالية والأنظمة الغربية للاقتصاد في شتى أنحاء المعمورة، إلا أن عمق الإيمان لدى المسلمين جعلهم يطالبون بإلحاح بالعودة إلى المبادئ الإسلامية وتطبيق النظام الإسلامي في المجال الاقتصادي. وهذا ما دعا عددًا من الدول الإسلامية إلى إصدار قرارات حاسمة في هذا الصدد، وإلى إنشاء أو تحول عدد من المؤسسات المالية لتعمل وفقًا للشريعة الإسلامية. فما هو الجزء الذي ينبغي البدء به للتحول إلى النظام الإسلامي؟

الزكاة أولا

الجواب يتلخص في قول النبي صلى الله عليه وسلم: "نبدأ بما بدأ الله به." والشرع قد بدأ التشريع في المجال الاقتصادي بالزكاة، حيث نزل الأمر بها في مرحلة مبكرة جدًا من الدعوة الإسلامية. واقتداء بمنهج التشريع في الزكاة، فإن تطبيق الزكاة ينبغي أن يمر بالمراحل التالية:

١. المرحلة الأولى هي التأكيد على أهمية الزكاة باعتبارها قيمة أخلاقية وحقًا أوجبه الله للفقراء على الأغنياء. والهدف من ذلك هو نشر الوعي بفضيلة الزكاة وأهميتها. فالزكاة ليست مجرد مال يدفعه الغني للأجهزة الحكومية، وإلا فهي بذلك لا تختلف كثيرًا عن الضريبة. وإنما تمتاز الزكاة بكونها قيمة أخلاقية يقبل عليها أفراد المجتمع بملء اختيارهم ورضاهم. وتأمل كيف أنكر القرآن على المشركين إهمالهم لحق المسكين بقوله جل شأنه: ﴿كلا بل لا تكرمون اليتيم ولا تحاضون على طعام المسكين﴾ . فاستنكر عليهم عدم تحاضهم وتعاونهم في العناية بالمسكين، وليس مجرد تركهم له. فالمطلوب إذن هو إيجاد ثقافة اجتماعية ووعي أخلاقي بقيمة الزكاة وضرورتها قبل أن تكون فريضة مالية.

٢. المرحلة الثانية هي تطبيق الزكاة بحدودها وفرائضها التي شرعها الله عز وجل. وينبغي أن يكون ذلك في هذه المرحلة عبر قنوات غير حكومية. فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يبعث العمال لجمع الزكاة إلا في السنة التاسعة للهجرة، كما سبق، بينما فرضت الزكاة في السنة الثانية. فالزكاة كانت واجبة ديانة لكنها لم تكن خلال تلك المرحلة لازمة قضاء. فينبغي أن يتدرج تطبيق الزكاة على نحو مشابه، بحيث يشعر أفراد المجتمع بتحملهم لمسؤولية الزكاة والمبادرة للقيام بها من أنفسهم، ويكون دور الحكومة في هذه المرحلة مقتصرًا على التنظيم القانوني للجمعيات غير الحكومية التي تتولى جمع الزكاة وتوزيعها. ولا يخفى أن هذه الحوافز من أهم عوامل أداء الزكاة وبلوغها لمستحقيها.

٣. المرحلة الثالثة هي الإشراف الحكومي على هذه الجمعيات أو بعضها، بحيث تضمن حسن أدائها على الوجه المطلوب. ولا يلزم أن تتحول هذه الجمعيات إلى منظمات حكومية، بل يكفي الإشراف على أدائها والتأكد من شفافية عملها والإفصاح عن قوائمها المالية بما يحقق الهدف المرجو منها. ويمكن للحكومة أن تضم بعضها لإدارتها المباشرة، أو أن تنشئ أجهزة جديدة تديرها لجمع الزكاة وتوزيعها. لكن من المهم بقاء الجمعيات غير الحكومية فعالة لضمان حد أدنى من الحوافز الذاتية في أداء الزكاة.

وبالمقارنة مع واقع عدد من الدول الإسلامية في أداء الزكاة نجد أن الزكاة أصبحت أشبه ما تكون بضريبة حكومية منها بواجب إيماني، نظرًا لتدخل الحكومة منذ البداية بجمع الزكاة قبل إيجاد الثقافة الاجتماعية والوعي الأخلاقي اللازم. ونتيجة لذلك تعددت أساليب التهرب من أداء الزكاة، وبالغ الأسف، وضعفت حصيلة الزكاة، ووجدت صور محزنة للفقر وسوء توزيع الثروة في البلاد الإسلامية. كما أن المقارنة مع واقع المؤسسات المالية الإسلامية تكشف صورًا أخرى من الخلل. فالاهتمام بالزكاة في بعض الحالات صار أقل من العناية بضبط المعاملات المالية الأخرى. بل قد يصل الأمر إلى البحث عن وسائل للالتفاف على الزكاة والتهرب منها جريًا وراء الأرباح. وهذا مع كونه منكرًا في نفسه، فإنه قلب للأمور من جهة عظم منزلة الزكاة وتقديمها على سائر المعاملات الأخرى.

منع الربا:

والبدء بالزكاة يعني تقديمها في خطة التحول للنظام الإسلامي على مكافحة الربا وإيجاد مؤسسات التمويل الإسلامي. وهذا لا يعني بطبيعة الحال تأخير منع الربا إلى حين استكمال تطبيق الزكاة تمامًا، لكنه يعني البدء بالزكاة أولا قبل البدء بمنع الربا، كما هو منهج التشريع. فإن ابتداء تحريم الربا كان في غزوة أحد في السنة الثالثة للهجرة، بينما نزلت فرائض الزكاة وتحديد أنصبة الأموال وما يجب فيها في السنة الثانية، في حين كان ابتداء الأمر بالزكاة مطلقًا في أوائل العهد المكي. فالتدرج في تطبيق الزكاة وفي استئصال الربا متزامنان، لكن البداية تكون للزكاة.

ويـبين أهمية هذا الترتيب، مع ما سبق من منهج التشريع، أمران:

١. أن الزكاة علاج لأمراض الشح والبخل التي توجد في المجتمع. وهذه الأمراض هي الأساس الخلقي والنفسي الذي يقوم عليه الربا ويستمد منه، كما سبق. فمعالجة هذه الأمراض علاج لأصل الربا وأساسه. فالبدء بالزكاة ضروري لاجتثاث الربا من أصوله.

٢. إن الزكاة تعمل على تخفيف حدة التفاوت في الثروة بين فئات وأفراد المجتمع، وتلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء والمحتاجين. فإذا وجد التمويل الإسلامي بعد ذلك فإنه سيتجه إلى دعم النشاط الإنتاجي الذي يحقق النمو الاقتصادي على نحو متوازن بين فئات المجتمع. أما إذا وجد التمويل قبل ذلك فإنه سيتجه لتلبية المتطلبات الأساسية للمحتاجين، ومن ثم سيتركز على الأنشطة الاستهلاكية بدلاً من الأنشطة الإنتاجية. ونظرًا لأن التمويل الاستهلاكي سيكون من خلال المداينات، فإن هذه المحاولة ستؤدي إلى تحول قطاع كبير من المجتمع إلى خانة المدينين لأصحاب الأموال، مما يجعل الفجوة بين الفئتين تتفاقم. فالتمويل إذا وجد قبل تخفيف حدة التفاوت في الثروة فإنه سيتجه لملء الفجوة الحاصلة في التوزيع وتلبية رغبة الفقراء في اللحاق بالأغنياء. ولكن التمويل نشاط ربحي وليس نشاطًا خيريًا، وهذا يعني أن هذه الرغبة ستكون مقابل ثمن يدفعه هؤلاء لأولئك، مما يؤدي إلى زيادة الفجوة واتساعها بدلاً من تقلصها. ومع ازدياد الفجوة تزداد الحاجة للتمويل مرة أخرى، ويرتفع من ثم مستوى المديونية، لتكون النتيجة مزيدًا من التفاوت، الذي يؤدي إلى مزيد من المديونية، وهكذا دواليك.

ولكن المشكلة لاتنتهي هنا. فنظرًا لأن التمويل الإسلامي بطبيعته لايسمح بالتوسع في المديونية ويقيدها دائمًا بالنشاط الحقيقي، وحيث إن هذه الدوامة في التمويل الاستهلاكي لاتقبل التوقف عند حد، فإنها ستؤدي إلى محاولة الالتفاف على الضوابط الشرعية للتمويل من أجل الحصول على السيولة وجدولة الديون، لتصبح النتيجة في النهاية لاتختلف عن التمويل الربوي. وهذا ما يؤدي بدوره إلى جعل الحيل والأساليب الصورية في التمويل جزءًا أساسيًا من الحياة الاقتصادية. أي أن الخلل في ترتيب الأولويات يؤدي إلى أخطاء في التنظير وفي التطبيق. وهذا ما يجعل التمويل الإسلامي إذا طبق قبل إيجاد المؤسسات الضرورية للزكاة، لايختلف كثيرًا في أثره على الاقتصاد عن التمويل التقليدي. فكلاهما يؤدي إلى تدهور توزيع الثروة، وكلاهما يغرق المجتمع في دوامة متواصلة من الديون.

وبالمقارنة مع واقع التمويل الإسلامي نجد أن هذا يكاد يكون هو الواقع للأسف. فالأدوات الإسلامية، بسبب جنوحها للصورية واعتمادها في كثير من الحالات على الحيل الربوية، لم تقف حائلا دون تفاقم المديونية واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء. فواقع التمويل الإسلامي لا يختلف كثيرًا من حيث النتائج والآثار عن التمويل التقليدي، وأحد أهم الأسباب لذلك هو إهمال مؤسسات الزكاة ودورها الجوهري في توجيه النشاط الاقتصادي. فالبدء بمؤسسات الزكاة يمكن أن يجنب الاقتصاد الانزلاق في دوامة المديونية الاستهلاكية هذه، وأن يجعل التمويل يتصرف بالدرجة الأولى إلى الأنشطة الإنتاجية التي ترفع معدل الدخل ومستوى الثروة بصورة متوازنة. وهذا مثال واضح لأهمية تحديد نقطة البداية، وكيف يمكن أن يؤدي اختلاف البداية إلى فروقات كبيرة لاحقًا بسبب تعقد النظام الاقتصادي وطبيعته التراكمية.

التأمين:

الخطوة الثالثة في تطبيق الاقتصاد الإسلامي تتعلق بالتأمين. وذلك أن تحريم الميسر جاء بعد تحريم الربا. والتأمين التجاري صورة من صور الميسر، كما قررت ذلك المجامع الفقهية والهيئات العلمية في العالم الإسلامي. فالبدء بمؤسسات التمويل الإسلامي قبل معالجة قضية التأمين يتفق مع منهج التشريع. ومن حيث الواقع فإن هذا هو الحاصل، حيث سبقت مؤسسات التمويل الإسلامي من حيث النشأة ومن حيث الاتساع، مؤسسات التأمين الإسلامي. لكن غياب الأساس لذلك كله، وهو المؤسسات الضرورية للزكاة، جعل التأمين الإسلامي يجنح إلى الطبيعة الربحية التجارية، وإن أظهرت العقود في صورة التبرع والتكافل. فالتكافل ثقافة اجتماعية، كما سبق، وليس مجرد لفظة تدون في الوثائق والعقود. فغياب هذه الثقافة وهذا الوعي أفرغ التأمين الإسلامي من جوهره التعاوني القائم على التكافل الحقيقي، كما أفرغ التمويل الإسلامي من قبل من أهدافه الحقيقية في دعم التنمية وتحقيق الرخاء الاقتصادي. فالزكاة، باعتبارها مؤسسة اجتماعية وقيمة أخلاقية، هي الأساس لسائر مؤسسات الاقتصاد الإسلامي. فإذا اختل الأساس اختل البناء.

المصادر: دراسة للشيخ : د. سامي بن إبراهيم السويلم باحث في الاقتصاد الإسلامي ولد عام ١٣٨٥ هـ بالرياض تخرج بجامعة واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، وتخصص في الاقتصاد الإسلامي.



الغرفة الإسلامية تطور مشروع الحلال العالمي.

صالح كامل:
صناعة الحلال العالمية تمتلك الآن جهة رقابية.

صناعة الحلال تفيد ١,٦ مليار مسلم.

أعطت منظمة المؤتمر الإسلامي أهمية خاصة لتطوير صناعة الحلال العالمية وأوكلت إلى الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة الإشراف على قطاع التطوير ، حيث تقدر القيمة الإجمالية لهذه الصناعة بـ ٥٨٠ مليار دولار يبلغ مجموع رأس المال الإسلامي بها ٥٠٠ مليار دولار.

وصرح الشيخ صالح كامل رئيس مجلس إدارة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة أن الغرفة سوف تشرف على البعد الأساسي والأكثر أهمية وربحية في قطاع الحلال ألا وهو المقاييس العالمية والتوثيق ، وقال أثناء مشاركته في القمة الإسلامية بدكار "إن صناعة الحلال العالمية كيان كبير وضخم وفي نفس الوقت لم يكن هناك جهة مسئولة عن الرقابة والتأكد من مطابقاتها للمقاييس المتعارفة ، أما الآن فقد أصبح لدينا هذه الجهة الرقابية" .

و أشار الشيخ صالح إلى أن المبادرة كانت متوقعة لتساعد على تطوير وتحديث قطاع الحلال والذي يؤثر على ١,٦ مليار مسلم حول العالم، كما تبنت التجارة وسهلت الوصول إلى منتجات حلال صافية في كل من البلدان الإسلامية وغير الإسلامية، موضحا أن مهمة الغرفة لاتقتصر على تقديم التوثيق المعتمد والمهني للحلال، ولكن أيضاً لتساعد الكيانات الموثقة للحلال الموجودة بالفعل لمواكبة متطلبات الصناعة العالمية.

ومن المنتظر أن يتم الكشف عن التفاصيل الخاصة ببرنامج الغرفة لتطوير مشروع الحلال العالمي في المنتدى العالمي الثالث للحلال – وهو مؤتمر أعمال يضم قادة الصناعة العالمية – الذي سينعقد يومي ١٢ و ١٣ مـايو في كوالالمبور بماليزيا.

وأشاد المؤتمر بالدور الكبير الذي تضطلع به الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في تعزيز التعاون الإقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء، وشدد المؤتمر على الحاجة الملحة إلى الإسراع بتنفيذ خطة عمل الغرفة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء ، وحث حكومات الدول الإسلامية كافة على تسهيل الإجراءات الخاصة بتفعيل آلياتها، معربا عن دعمه للغرفة بصفتها الممثل الرئيسي للقطاع الخاص في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فيما يختص بالقيم والحلال ومراقبة الجودة.

وصرحت جوماتون عزمي مؤسسة المنتدى العالمي للحلال بأن الوقت قد حان لأعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي أن يهتموا بمتطلبات صناعة الحلال، ويعطوا الثقة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة لتقوم بعملها، حيث إنه بالمشاركة والآليات الصحيحة يمكن أن يتم العمل بالصورة الصحيحة من أجل تطوير وتفعيل صناعة الحلال العالمية من أجل الصالح العام.

ويعقد المنتدى العالمي الثالث للحلال تحت شعار" من أجل تطوير متميز من خلال الاستثمار والتكامل" ومن المتوقع أن يشارك فيه نحو ١٢٠٠ من رجال وقادة الأعمال من أكثر من ٤٠ دولة ، وسيناقش العديد من القضايا منها المقاييس العالمية للحلال والتوثيق وتطبيق الشريعة والاستثمار والمسائل التجارية المتعلقة بصناعة الحلال العالمية.

وتعنى كلمة حلال باللغة العربية "المسموح به أو الشرعي" وهي إلزام ينظم مختلف نواحي الحياة لأكثر من ١,٦ مليار مسلم حول العالم، وتمتد هيمنة الحلال لجميع المنتجات الاستهلاكية مثل مستحضرات التجميل والأدوية وأدوات الزينة ومختلف الخدمات بما فيها النواحي المالية.

وقد كانت صناعة الحلال في اللحوم والأغذية بالدول الإسلامية تتم تحت إشراف كامل للدول غير الإسلامية، أما الآن فأصبحت المنتجات الحلال ملزمة بالتوثيق والتأكد من مطابقتها وتصدر من خلال أكثر من مائة منظمة توثيق الحلال حول العالم وتدار تلك المنظمات من أي مكان سواء المساجد أو المؤسسات الإسلامية والدوائر الحكومية والمنشآت الخاصة والتعاملات عبر الهاتف، وكل منظمة لديها المعايير والمقاييس الخاصة بها للحلال ولذا فإن أهمية أعادة الهيكلة تزداد عند عبور الحدود الخارجية للأمة حيث إنه حتى تاريخه لايوجد أي تفعيل لآليات التفاهم المتبادل بين الدول، ويؤدي النقص في قوانين التوثيق إلى أن ينتهي الطعام غير الحلال إلى موائد المسلمين.

الحقوق الاقتصادية للمرأة في الإسلام

قبل الإسلام كانت المرأة من أشياء البيت تورث إذا مات زوجها كما تورث العقارات والأنعام والأموال ، وينتقل عنقها إلى ملكية أي رجل ، وكانت سلعة تباع وتشترى ، وتحرم من الميراث ومن التصرف في مالها ، وكان المهر من حق والدها أو أخيها أو ولي أمرها ، بمعنى لم يكن لها ذمة مالية أو كيان مالي مستقل ، ويقول عمر بن الخطاب في هذا المقام : "كنا في الجاهلية ما نعُدّ النساء شيئاً حتى أنزل الله فيهن ما أنزل وقسم لهن ما قسم . ويقول مصطفى الرافعي في كتابه الإسلام نظام إنساني : "لقد كان من المؤسف أن يحرم العرب الجاهليون إرث الزوجات والبنات والأمهات والأخوات ويجعلون الوراثة وفقاً للأخ الأكبر أو ابن العم . . . وكانت المرأة من أشياء التركة تورث كما يورّث العَرض ، وتُنقل عنقاً إلى ملكية أي رجل . . . كانت المرأة سلعة تباع وتشترى .

وجاء الإسلام ليعطي المرأة الحق في الميراث الشرعي وأن تباشر المعاملات الاقتصادية والمالية المشروعة مثل: إبرام العقود والشهادة والوكالة والإجارة والهبة والوصية وحق التملك وحق الصداق وأن تزكي مالها وأن تتصدق منه وهذا في إطار قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية والتي تسمو على جميع القوانين الوضعية والتي تفتقت عنها عقول البشر حتى الآن.

حق المرأة في ممارسة التصرفات الاقتصادية والمالية

لقد أعطى الإسلام المرأة حق ممارسة التصرفات الاقتصادية والمالية المختلفة مثل : البيع والشراء والإجارة والهبة والزكاة والتصدق، . . . وهذا في إطار قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، وفي حالة خروجها لممارسة هذه التصرفات يكون بإذن زوجها.

ويكون للمرأة ذمة مالية مستقلة عن زوجها وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى { للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن } (النساء ٣٢) .

حق المرأة في الشهادة على المعاملات الاقتصادية والمالية

لقد أعطت الشريعة الإسلامية للمرأة حق الشهادة على المعاملات الاقتصادية وإثبات الديون وقد ورد ذلك صريحاً في آية المداينة، فيقول الله تبارك وتعالى: { فاستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكّر إحداهما الأخرى } (البقرة ٢٨٢).

ويؤكد هذا الحق أن تقوم المرأة بممارسة المعاملات الاقتصادية والمالية وذلك بعد إذن زوجها ، وفي إطار قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.

النشاط الاقتصادي في الإسلام:

يقوم الاقتصاد الإسلامي على أساس معتدل فلا يتعصب للفرد على حساب الجماعة ولايتحمس للجماعة على حساب الفرد فهو يحاول أن يوفق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وهذا الرأي التوفيقي لايبتعد كثيراً عن رأي بعض الاقتصاديين الجدد في المدرسة الكلاسيكية الجديدة في كل من انجلترا والدول الاسكندنافية. فالفرد هو محور النشاط الاقتصادي كله إلا أن الدولة قد ترسم للفرد الإطار الذي يتحرك داخله والذي لايجوز أن يتعدى حدوده حرصاً منها على مصلحة المجتمع في مجموعه حتى لايختل التوازن بين مصلحة الفرد في فرديته وحريته ومصلحة المجموع. كما يوفق الاقتصاد الإسلامي بين الشطرين الذين يتكون منهما الإنسان وهما المادة والروح – والتعاليم الإسلامية تعطي المادة حقها من الرعاية والاهتمام وتدعو إلى العمل والانتاج وتحقيق الكسب. كما تعطي الروح ما تستحقه من الرعاية والعناية. فيدعو إلى مكارم الاخلاق وبذلك نجد أنها توفق بين مطالب الحياة ومطالب الآخرة.

النقود في الإسلام:

كان العرب عند مجيء الإسلام يتعاملون بالذهب والفضة في مبادلاتهم التجارية وكانت دنانير الفرس ودراهمهم بين أيديهم يتبادلونها في معاملتهم ويتصارفون بها بينهم، إلى أن تفاحش الغش في الدنانير والدراهم الفضية لغفلة عن ذلك فأمر عبد الملك.. بضرب الدراهم وتمييز المغشوش من الخالص وذلك سنة اربع وسبعين.. ثم أمر بصرفها في سائر النواحي سنة ست وسبعين وكتب عليها (الله احد الله الصمد) وبذلك تكون النقود (العملة) الإسلامية قد ضربت لأول مرة في عهد عبد الملك بن مروان بتوجيه من الإمام علي بن الحسين في قصة معروفة وحددت قيمة وحدة النقد (الدرهم أو الدينار). ويحدثنا المؤرخون عن حرص الدولة الإسلامية الشديد على الاحتفاظ بسلامة العملة وجودتها فالدينار كان يضرب بكل دقة على وزن المثقال، ولما صدرت النقود الإسلامية وكثر تداولها، مع التعامل بالنقود الفارسية والرومية وغيرها وصارت العملة الرسمية المعترف بها منذ ذلك الحين هي العملة الإسلامية بحيث لم تكن تخلو عاصمة من دار لضرب العملة في بغداد، والقاهرة ودمشق والبصرة و قرطبة وكان لدار الضرب هذه ضريبة على ما يضرب فيها من نقود، ومقدار ذلك درهم عن كل مائة درهم أي واحد في المائة. فكان للدولة من ذلك دخل حسن.



التأشيرة المفتوحة
مفتاح أبواب العالم
الإسلامى
VISA ON ARRIVAL
TYPE OF VISA